الجمهورية التونسية

وزارة الاقتصاد والتخطيط

الميزان الاقتصادي

لسنة 2022

ديسمبر 2021

تمهيد

شهدت سنة 2021 جملة من التطوّرات الجسيمة وذات الأثر البالغ على الوضع العام من ذلك تعمّق الأزمة الصحية خلال السداسي الأوّل بعد الارتفاع القياسي للوفيات والمصابين بفيروس الكوفيد والنقص الحاد للأكسجين والتلاقيح وكذلك أهمية تداعياتها على المؤسسات والأفراد وتزايد منسوب توتّر الوضع السياسي والاجتماعي.

وإزاء تردي الأوضاع والمخاطر الكبرى المحتملة أقرّ السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 25 جويلية تجميد عمل المؤسسة البرلمانية وتمّ تباعا تكوين حكومة جديدة والإعلان عن خارطة طريق لإعادة تنظيم الحياة السياسية وبعث رسائل إيجابية للطمأنة واستعادة الثقة فضلا عن توظيف المجهود الوطني والمعونات الدولية لتعزيز قدرات المنظومة الصحية وتكثيف حملات للتلقيح وتوفير الإحاطة والمساندة للأفراد والمؤسسات المتضرّرة.

وانطلقت الحكومة في تجسيد الإرادة السياسية للخروج من دائرة المخاطر ضمن تمشي تشاركي مع كل الفاعلين لضبط أولويات المرحلة لا سيما تدقيق الإجراءات الضرورية للإنعاش الاقتصادي وإعداد الإصلاحات الهيكلية لتوفير رافعات التنمية الاقتصادية واستعادة التوازنات المالية والتصدّي لمختلف مظاهر الفساد والرفع من أداء المنظومات الاجتماعية وتعزيز الإحاطة بالفئات الهشّة.

وتكتسي سنة 2022 طابعا خاصا باعتبار أهمية الرهانات الوطنية جراء الطابع الاستثنائي للأزمة متعدّدة الأبعاد وما تستدعيه من خيارات جديدة وإجراءات جريئة لرفع كل العراقيل أمام المؤسسة والمستثمرين وارساء قواعد الحوكمة بما يساعد على تحسين كفاءة استخدام الموارد المتاحة وجودة الخدمات والمرافق العمومية وفتح آفاق جديدة لتطوير هيكلة الاقتصاد الوطني.

ويستند العمل التنموي للسنة القادمة على تحقيق أولوية استعادة الحركية الاقتصادية وتوفير مناخ ملائم للرفع من قدرات الإنتاج وخلق بيئة مساندة ومحفّزة للمبادرة والاستثمار والتصدير وإحداث مواطن الشغل وتعزيز صلابة التوازنات المالية على المدى المتوسط مع مزيد دعم الإحاطة بالفئات الضعيفة والاهتمام بمتطلبات الاستثمار في رأس المال البشري. كما سيتم العمل على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحسين التنافسية وتطوير هيكلة الاقتصاد بالتوازي مع تكريس الادماج الاجتماعي والحرص على تحقيق العدل والإنصاف لكل الفئات والمحافظة على مقومات الاستدامة.

وعلى المستوى الاستراتيجي ستتميز سنة 2022 بتحديد التوجهات والخيارات الكبرى المستقبلية وإعداد المخطط التنموي الجديد واعتماد برنامج للإنعاش الاقتصادي على المدى المتوسط.

الفهرس

الجزء الأول : التوازنات العامة 1

الباب الأول : الوضع الاقتصادي خلال سنة 2021 3

الباب الثاني : منوال النمو لسنة 2022 17

الباب الثالث : السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2022 27

الجزء الثاني : نحو تطوير هيكلة الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية 41

الباب الأول : تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية 43

الباب الثاني : دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال 87

الباب الثالث: التحديث الإداري واصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة والوقاية من الفساد 93

الباب الرابع : الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة 107

الجزء الثالث : التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي 113

الباب الأول : التنمية البشرية 115

الباب الثاني : النهوض الاجتماعي 151

الجزء الرابع : تجسيم طموح الجهات 163

الجزء الخامس : التنمية المستدامة 171

الملحق الإحصائي 183

ملخص تنفيذي

تكتسي سنة 2022 طابعا خاصا باعتبارها تؤسس لما بعد أزمة كوفيد 19 بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وتبعاتها الظرفية والهيكلية، حيث سيتم خلال هذه السنة العمل على إعداد المخطط التنموي الجديد واعتماد برنامج للإنعاش الاقتصادي على المدى المتوسط، بالإضافة الى ضبط حزمة من التدابير العاجلة والاجراءات الاصلاحية للتخفيف من وطأة الأزمة واستعادة نسق النّموّ تدريجيا وضمان تعافي الاقتصاد الوطني الكفيل بالتقليص من نسب البطالة والفقر والتفاوت بين الفئات والجهات.

في هذا الإطار، يفترض منوال النمو لسنة 2022 استحثاث نسق الإصلاحات الهيكلية المعطلة منها بالخصوص اصلاح منظومة الدعم والتحديث الإداري واصلاح الوظيفة العمومية والوقاية من الفساد وتحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية ودعم مقوّمات مناخ الأعمال. وفي نفس السياق سيتم العمل على تعزيز منظومة الإحاطة الاجتماعية وتصويب الدعم لفائدة المستحقين. وستسهم هذه الإصلاحات في استعادة الثقة ودرء حالة عدم اليقين السائدة بما من شأنه أن يؤمن أساسيات الاقتصاد ويعزز التوازنات المالية من جديد ويمكّن أيضا من معالجة الهشاشات الاجتماعية لإعادة الاستقرار والمحافظة على التماسك الاجتماعيين.

ويستند منوال النّموّ الى آفاق تطوّر المحيط العالمي والوطني خلال السنة القادمة وضرورة مواصلة تنفيذ السياسات القطاعية واتخاذ جملة من الاجراءات الاستثنائية لدعم الفئات الاجتماعية محدودة الدخل وذات الحاجيات الخصوصية وكذلك توفير المساندة اللازمة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والقطاعات المتضررة من الأزمة.

على هذا الأساس، يتوقّع أن يتطوّر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة خلال سنة 2022 بنسبة 2.6% مقابل 2.9% سنة 2021. وبدون اعتبار الفلاحة والصيد البحري، ينتظر أن تبلغ نسبة النمو على التوالي 2.8% و3.9% في سنتي 2022 و2021. ويتضمن هذا النسق وإن كان بطيئا نسبيا، تطور القيمة المضافة لقطاع الخدمات المسوّقة بنسبة 3.5% بفضل الاسترجاع التدريجي المتوقع للنشاط السياحي وقطاع النقل وكذلك ارتفاع القيمة المضافة لقطاعي الصناعات المعملية والاستخراجية بعلاقة مع التحسن النسبي في أداء القطاعات الموجّهة للتصدير وقطاعي المحروقات والفسفاط والتي ستمكن من تدارك الضعف المتوقّع في أداء القطاع الفلاحي.

كما يفترض نموّ الناتج الإجمالي خلال السنة القادمة تطوّرا ايجابيا لديناميكية الطلب في علاقة بتوقّع مزيد من التحسن للمجهود الاستثماري مردّه التوجه نحو تحسين مقوّمات مناخ الاعمال لا سيما تسهيل إجراءات تعاطي الأنشطة الاقتصادية والانتفاع بالامتيازات الممنوحة وتيسير النفاذ إلى السوق ودعم مسار الانتقال الرقمي للمعاملات بين الإدارة والمؤسسات وتبسيط الإجراءات ودفع الشراكة بين القطاع العام

والقطاع الخاص وحسن استغلال الفرص الاستثمارية التي أفرزتها جائحة كوفيد 19، لتبلغ نسبة الاستثمار من الناتج 10.9% بالأسعار الجارية سنة 2022. هذا بالإضافة الى توقع استرجاع النسق العادي للمبادلات التجارية بالعلاقة أساسا مع اتساع نطاق تعافي التجارة العالمية وتدارك اضطرابات العرض المرتبطة بالجائحة لترتفع صادرات السلع بنسبة 14.2% بالأسعار الجارية خلال السنة القادمة.

وبالنظر إلى هذه التطورات، يتوقع أن يبلغ الدخل الفردي 11650.9 دينار خلال سنة 2022 بما يمكن من استعادة نسق تكوين الادخار الوطني بصفة تدريجية بعد التراجع الحاد الذي عرفه خلال السنوات الأخيرة وبالتالي المساهمة في التخفيف من حدة الضغوط على القدرة الشرائية لا سيما في ضوء إمكانية ارتفاع معدل الأسعار بالعلاقة مع التقدّم في اصلاح منظومة الدعم وما يفترضه من تسجيل تعديلات لأسعار بعض المواد المدعمة.

ومن هذا المنطلق، ستشهد التوازنات المالية تحسنا نسبيا في مجملها خلال سنة 2022 خاصة على مستوى التحكّم في العجز الجاري لميزان المدفوعات وحصره في حدود 6.2% من الناتج بحكم الانتعاشة المنتظرة في عدد من القطاعات الحيويّة التي تأثّرت بتداعيات الأزمة الصحية وكذلك فيما يتعلق بالتقليص من عجز ميزانية الدولة في اطار السعي الى ايقاف نزيف المالية العمومية حفاظا على استدامة الدين العمومي بما يتطلبه من حسن إدارة النفقات العمومية وإعادة توزيعها حسب الاولويات الوطنية وهوامش التحرك المتاحة والبحث عن موارد تمويل إضافية خاصة للميزانية. لهذا سيتكثف الجهد في اتجاه تحديد توجهات واضحة تمكن من تسريع نسق السحوبات على القروض الخارجية والاستفادة من كلّ الفرص المتاحة في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف إضافة إلى تنويع مصادر وآليات التمويل الخارجي لا سيما تعبئة موارد من السوق المالية العالمية بعد تحسين الترتيب السيادي للبلاد.

وبالتوازي، ستتواصل الجهود حثيثة لتوفير الموارد الداخلية الملائمة لتمويل الاقتصاد الشيء الذي يستدعي احكام التنسيق بين سياسة المالية العمومية والسياسة النقدية وكذلك إضفاء مزيد من النجاعة على تدخلات القطاع المالي عبر التقدم في الاصلاحات الضرورية من أجل تعزيز الاستقرار المالي وتدعيم دور القطاع البنكي ومختلف المؤسسات والأسواق المالية في مجال تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة وبخاصة دعم حاجيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة من السيولة لتخطي صعوبات الظرف وتجاوز الأزمة بأقل الأضرار.

هذا وسيتّجه العمل خلال السنة المقبلة نحو تعزيز مختلف برامج التّنمية المضمنة في السياسات العمومية وفي مقدّمتها تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية من أجل النهوض بأداء القطاع الفلاحي والمحافظة على تطوير النسيج الصناعي من خلال التقدم في تنفيذ برامج التأهيل والتجديد ومراجعة التشريعات القطاعية والاعتناء أكثر بالأنشطة الواعدة على غرار صناعة مكوّنات السيارات والطائرات والصناعات الصيدلية والجلود والأحذية، الى جانب تأكيد عودة نسق الإنتاج بالحوض المنجمي والقيام

بمجهود استثماري هام لتلافي التأخير الحاصل على مستوى المشاريع المنجمية الكبرى خاصة مشروع أم الخشب ومنجم توزر نفطة ومشروع فسفاط المكناسي بالإضافة الى تأهيل المغاسل ووحدات الإنتاج.

وستعرف أنشطة الخدمات انطلاقة جديدة لا سيما فيما يتعلق بالسياحة والصناعات التقليدية في ضوء تمديد العمل في إطار قانون المالية لسنة 2022 بالإجراءات الاستثنائية لفائدة القطاع لا سيما فيما يتعلق بتحمل الدولة لمساهمات الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي واسناد منحة شهرية ظرفية لعمال القطاع. وبالتوازي، سيتواصل تنفيذ مخططات تطوير قطاع النقل وتحسين وضعية شركات النقل العمومي وكذلك إيلاء الأولوية للاقتصاد الرقمي باعتباره دافع للتنمية الشاملة عبر مواصلة الجهود خلال سنة 2022 لتحقيق التوجهات الكبرى لقطاع تكنولوجيات الاتصال على المدى المتوسط ضمن الرؤية الاستشرافية للقطاع "تونس الرقمية"، هذا الى جانب دعم القطاع التجاري من خلال التصدي بكل حزم لكل مظاهر الاحتكار والإخلال بالمنافسة وتكثيف مراقبة مسالك التوزيع وحماية المستهلك.

وفي مجال الإدماج الاجتماعي والتنمية البشرية، ستتكثف الجهود من أجل تكريس منظومة الحماية الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية خاصة للفئات محدودة الدخل وذات الحاجيات الخصوصية التي تضررت كثيرا من الأزمة، حيث سيتم الترفيع في المنحة القارة الشهرية للعائلات المعوزة بعد صرف منح استثنائية وظرفية قدرها 300 دينار مسندة لفائدة العائلات الهشة في إطار تجسيم مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة "كوفيد 19 "الممّول من قبل البنك الدولي في سنة 2021.

كما سيتواصل العمل على الاعتناء بالخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية في مجالات الصحة والتربية والتعليم العالي والتكوين المهني والأنشطة الثقافية والرياضية والتدخلات لفائدة الشباب والعاطلين عن العمل وذوي الاحتياجات الخصوصية من خلال تكثيف برامج التكوين والادماج في الحياة المهنية واسناد القروض لبعث مشاريع صغرى وموارد رزق. ويجدر التذكير في هذا الإطار بأنه تبعا للهشاشات المسجلة على مستوى أداء المنظومة الصحية في مواجهة جائحة كورونا سيتم خلال سنة 2022 تنفيذ برامج خصوصية لدعم قدرات وزارة الصحة في مجالات اليقظة الوبائية والتقصي المبكر وطاقة استيعاب أقسام الإنعاش وأسرة الأكسيجين بالمستشفيات العمومية.

وبهدف تجسيم طموح بالجهات، من المنتظر أن تشهد سنة 2022 عودة تدريجية لنسق إنجاز المشاريع والبرامج الجهوية حيث ستتكثف الجهود لإعطاء دفع اضافي للبرامج الخصوصية لتحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي إلى جانب مواصلة مسار دعم اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة المحلّية ورصد الفرص المتاحة في مجال دفع التعاون الدولي اللامركزي. وسيتم في هذا الإطار، تخصيص اعتمادات بحوالي 329 مليون دينار ستوجه لعناصر تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني عبر مزيد تفعيل مختلف الآليات المتاحة منها بالخصوص آلية اعتماد الانطلاق 1 و2 التي

سيتم الترفيع في مبالغها لدعم التمويل الذاتي للمشاريع الممولة عن طريق البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، هذا بالإضافة الى استكمال تنفيذ جميع العناصر المتبقية من القسط الثالث لبرنامج التنمية المندمجة، مع مواصلة العناية ببرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية ودعم الخدمات العمومية في مختلف الجهات.

وفيما يتعلّق بالتنمية المستدامة، سيتم إيلاء العناية اللازمة لتنفيذ مختلف البرامج العمومية ذات العلاقة لإحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيدها وضمان تهيئة ترابية متوازنة تشمل كل الجهات وتحترم التوازنات البيئيّة بعد تدهور الأوضاع خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يتطلب تعزيز الاستثمار لحماية المحيط والحدّ من التلوّث وحسن التصرّف في النفايات والمياه المستعملة.

وبالتوازي سيتم التركيز خلال الفترة المقبلة على التقدم في مسار الانتقال الطاقي وتكريس مقومات الاقتصاد الأخضر من خلال تكثيف الاستثمار في الطاقات المتجددة واحكام ترشيد استهلاك الطاقة، حيث ينتظر أن يتم الانطلاق في التجسيم الفعلي لعدد من مشاريع توليد الكهرباء عبر الطاقات الشمسية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص بعد المصادقة على عدد من الاتفاقيات بعنوان لزمة انتاج الكهرباء من الطاقة الفولطاضوئية بقدرة 500 ميغاوات.

وستمكن هذه النوعية من المشاريع الكبرى لا فقط من تحقيق الاستدامة البيئية والتقدم في مسار الانتقال الطاقي وانما أيضا الرفع من مردودية الاستثمار العمومي وتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية وكذلك استعادة ثقة المستثمرين الأجانب خاصة في جاذبية تونس كوجهة استثمارية مميّزة لممارسة الأعمال.

الجزء الأول

التوازنات العامة

الباب الأول

الوضع الاقتصادي خلال سنة 2021

اتسم الوضع العالمي بجسامة تداعيات الأزمة الصحية على جل الاقتصاديات إضافة إلى أهمية الجهود المبذولة من أجل تنفيذ حملات تلقيح موسّعة شملت خاصة الدول النامية. وأدّى بروز سلالات متحوّرة للفيروس إلى تسجيل موجات جديدة للعدوى وأيضا اللجوء إلى التطعيم بجرعة ثالثة من قبل عديد الدول. هذا وتجدر الاشارة إلى أنه على الرغم من مرور أكثر من سنة على اندلاع الجائحة إلاّ أن الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية لا زالت غير نهائية.

ولئن بادرت الدول الصناعية الكبرى باعتماد برامج إنعاش اقتصادي معتبرة فإن الاقتصاد الدولي لا يزال يتميّز بمنسوب لا بأس به من عدم اليقين بالنّظر إلى التحدّيات المطروحة كنتيجة لإدارة أزمة كوفيد لا سيما بروز ضغوط تضخّمية على مستوى الاقتصاديات الكبرى وتداعيّاتها على تطوّر نسب الفائدة في الأسواق العالمية على اعتبار أن ارتفاع كلفة التمويل يؤثر على وضعية المالية العمومية للبلدان التي سجلت تداينا ملحوظا خلال فترة الجائحة. هذا إلى جانب التأثر العميق لسلاسل القيمة للمنتجات الإلكترونية والصناعية وتفاقم الضغوطات المتعلقة بالتغيرات المناخية.

وعلى الصعيد الوطني، يمرّ الاقتصاد بوضع استثنائي وصعب جراء تراكم الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية وأهمية تداعيات الجائحة التي أثرت بشكل واضح وجلي على أهم المؤشرات الاقتصادية وعلى التوازنات الكبرى. هذا وفرضت الأزمة تحديات اجتماعية جديدة نتيجة الأثر العميق على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية عموما بالرغم من الجهود المبذولة لمساندة العائلات المعوزة والمتضررة من الأزمة.

أوّلا: تطور الوضع الاقتصادي خلال سنة 2021

يبرز استقراء الوضع الاقتصادي خلال المدة المنقضية من السنة الجارية تسجيل تطورات متباينة على الصعيدين العالمي والوطني والتي من شأنها أن تؤثر على النتائج المنتظرة لكامل سنة 2021 مقارنة بالأهداف الأولية المرسومة.

المحيط العالمي – انتعاشة اقتصادية متباينة –

بعد مرور أكثر من سنة على اندلاع أزمة كوفيد-19 لا تزال الضبابية تسيطر على الآفاق الاقتصادية نتيجة ظهور سلالات جديدة متحورة وذلك بالرغم من التقدم الحاصل في عملية التلقيح بنسب هامة خاصة بالبلدان المتقدمة. كما أن الانتعاشة الاقتصادية كانت متفاوتة بين البلدان وكذلك على مستوى القطاعات وذلك نتيجة اختلاف الإجراءات وبرامج وسياسات الدعم الاقتصادي من بلد الى آخر من جهة ومدى قدرة السياسات الخصوصية المتبعة على الحد من التداعيات السلبية التي خلفتها الجائحة الصحية من جهة أخرى.

وتشير التحيينات الأخيرة لآفاق النموّ العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع النمو بنسبة 5.9% سنة 2021 متأتية أساسا من نمو الاقتصاد الصيني (8.0%) والدول الصاعدة (6.4%) وذلك بالتوازي مع توقّع نسبة نموّ هامة نسبيا في الولايات المتحدة الأمريكية تعادل 6.0% فيما ينتظر تسجيل منطقة الأورو نسبة نمو تناهز 5%.

تقديرات النمو لصندوق النقد الدولي

(النمو، %)	تقديرات شهر أفريل		تقديرات شهر جويلية		تقديرات شهر أكتوبر	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021
العالم	**3.3-**	**6.0**	**3.2-**	**6.0**	**3.1-**	**5.9**
أمريكا	**3.5-**	**6.4**	**3.5-**	**7.0**	**3.4-**	**6.0**
منطقة الأورو	6.6-	4.4	6.5-	4.6	6.3-	5.0
فرنسا	*8.2-*	*5.8*	*8.0-*	*5.8*	*8.0-*	*6.3*
ألمانيا	*4.9-*	*3.6*	*4.8-*	*3.6*	*4.6-*	*3.1*
إيطاليا	*8.9-*	*4.2*	*8.9-*	*4.9*	*8.9-*	*5.8*
البلدان الصاعدة	***2.2-***	***6.7***	***2.1-***	***6.3***	***2.1-***	***6.4***
الصين	*2.3*	*8.4*	*2.3*	*8.1*	*2.3*	*8.0*

المصدر: الآفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي–أكتوبر 2021

وعلى مستوى سوق الشغل، ولئن تراجعت نسب البطالة خلال الأشهر الأخيرة من السنة خاصة في الدول المصنعة بعلاقة مع الانتعاشة الاقتصادية النسبية المسجلة إلاّ أنها ظلت في مستويات مرتفعة مقارنة بما تم تسجيله قبل الجائحة حيث ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية ليبلغ 4.3% خلال شهر أكتوبر 2021 (مقابل 6.6% خلال أكتوبر 2020) وبلغ معدل البطالة في منطقة الأورو 7.3% خلال شهر أكتوبر (مقابل 8.3% مسجلة نفس الفترة من سنة 2020).

وفيما يتعلق بتطور الأسعار، فقد ارتفع التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية ليبلغ 6.8% خلال نوفمبر مقابل 6.2% خلال شهر أكتوبر وهو أعلى مستوى مسجل منذ 39 سنة. ويعزى ذلك بالأساس إلى أهمية الأثر القاعدي بالتزامن مع انتعاشة الطلب وارتفاع أسعار المواد الأساسية والأجور. كما بلغت نسبة التضخم 4.1% في منطقة الأورو خلال شهر أكتوبر مقابل 3.4% خلال شهر سبتمبر.

وبخصوص أسعار المواد الأولية، فقد شهدت أسعار المحروقات ارتفاعا هاما نتيجة عودة الإنتاج وارتفاع الطلب على المواد الأساسية فيما تم تسجيل انفراج نسبي خلال شهر نوفمبر إثر الإعلان عن المتحور الجديد "**أميكرون**" وتزايد المخاوف بشأن الآفاق الاقتصادية ليبلغ بذلك معدل سعر البرنت 81 دولار/للبرميل خلال شهر نوفمبر 2021 مقابل معدّل 83.6 دولار للبرميل خلال شهر اكتوبر 2021. كما أقرت منظمة OPEP+ خلال اجتماعها الأخير بتاريخ 04 نوفمبر الإبقاء على زيادة +0.4 مليون برميل/لليوم خلال شهر ديسمبر.

كما اتسمت أسواق الصرف بتراجع سعر صرف الاورو مقابل الدولار ليبلغ 1.1414 خلال شهر نوفمبر 2021 مقابل معدل 1.1601 خلال شهر أكتوبر ليتراجع بنسبة 1.6% بحساب التغيرات الشهرية وبـ6.2% منذ بداية السنة بعلاقة مع سرعة تعافي الاقتصاد الأمريكي بعد الأزمة الصحية ومواصلة البنك المركزي الأوروبي سياسته المالية التيسيرية.

الوضع الاقتصادي الوطني – تداعيات حادّة لأزمة كورونا –

طبعت الأزمة الصحيّة أداء عدد من القطاعات المنتجة خاصة قطاع الخدمات نتيجة تطبيق إجراءات الحجر الصحيّ الموجّه والتباطؤ في عملية التطعيم وهو ما تجلى من خلال تأخر تعافي القطاع السياحي. هذا إلى جانب تراجع أداء القطاع الفلاحي بسبب التقلص الحاد لصابة الزيتون مقارنة مع السنة الفارطة وتأثير الظروف المناخية الصعبة وخاصة موجة الحرارة على الإنتاج الفلاحي عموما.

إلاّ أنه في المقابل تم تسجيل تحسّنا على مستوى انتاج النفط والغاز الطبيعي بالنظر إلى دخول حقلي نوارة وحلق المنزل طور الاستغلال إضافة إلى التوفق في فضّ عدد من الإشكاليات التي حالت دون استرجاع نسق إنتاج الفسفاط وأيضا استعادة النشاط في القطاعات المعملية الموجهة للتصدير تزامنا مع تطور الطلب الخارجي خاصة من قبل الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أهم شريك تجاري.

وتبقى الانتعاشة النسبية لعدد من القطاعات على أهميتها غير كافية لتحقيق التعافي والخروج من الأزمة. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية توضيح الرؤى والتوافق حول محاور السياسات الجملية والقطاعية الضرورية لدعم النمو واستعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين والتي تعتبر من الأساسيات الضرورية لتنشيط الاقتصاد وتكريس التعافي ووضع الشروط المثلى لانطلاقة حقيقية لنمو ادماجي ومستدام على المدى المتوسط والبعيد.

والجدير بالذكر أن الجائحة الصحية شكلت فرصة لاستحثاث نسق تنفيذ عدد من الإصلاحات الكبرى ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الملموس على غرار الرقمنة وإلغاء عدد من التراخيص لتسهيل النفاذ إلى السوق وغيرها.

تقدّم تنفيذ الإصلاحات خلال سنة 2021
مكافحة الفساد ودعم الحوكمة الرشيدة – انطلاق الاستشارة الوطنية الثانية لإرساء الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد 2022-2026 في إطار تمشي يرتكز على التشاركية وعدم اقصاء أي طرف بداية من 1 أفريل إلى غاية 09 ديسمبر 2021. – إطلاق منصة "حنبعل" تحت اشراف اللجنة التونسية للتحاليل المالية بهدف مراقبة النقل المادي للعملات الأجنبية عبر المعابر الحدودية من أجل تعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. **دعم اللامركزية** – انطلاق برنامج الحراك الوظيفي لفائدة الجماعات المحلية الذي يندرج في إطار التفعيل التدريجي لاستراتيجية دعم المسار اللامركزي وفقا للتوجهات والمبادئ التي تم تكريسها ضمن مجلة الجماعات المحلية وتدعيم البلديات بالموارد البشرية طبقا للأمر عدد 315 الصادر بتاريخ 19 ماي 2020 المتعلق بالحراك الوظيفي لفائدة الجماعات المحلية. **الإصلاحات ذات البعد الاقتصادي** – استكمال منظومة حوكمة الاستثمار من خلال تركيز الصندوق التونسي للاستثمار طبقا لمقتضيات قانون الاستثمار لسنة 2016. – إعداد مشروع أمر حكومي لتنقيح الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 المتعلق بالحوافز المالية لتيسير شروط وإجراءات الحصول على الحوافز المالية. – الغاء 10% من تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية وتعويضها عند الاقتضاء بكراسات شروط وذلك في إطار مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية. – التقدم في برنامج رقمنة الخدمات الموجهة للمستثمرين وذلك بالشروع في توفير خدمات إضافية عن بعد لفائدة المستثمرين.

ضعف الإنتاج والنمو

تطوّر الناتج المحلي خلال الثلاثي الثالث بنسبة 0.3%[1] بحساب الانزلاق السنوي وتطور بنسبة (0.7%) مقارنة بالثلاثي الثاني من سنة 2021 مقابل على التوالي (-7.1%) و(16.5%) خلال الثلاثي الثالث من السنة الفارطة.

[1] تمّ نشر نتائج الثلاثي الثاني لسنة 2021 على أساس منهجية جديدة ترتكز على تغيير سنة الأساس واعتماد نظام الحسابات القومية لسنة 2008 مع ما يتضمنه من تحسينات ذات بعد إحصائي ومنهجي. وقد أدّى هذا العمل الاحصائي إلى إعادة تقييم أهم المجاميع الاقتصادية على غرار الناتج المحلي الاجمالي (إعادة تقييم مستوى الناتج المحلي الإجمالي بمعدّل 6% خلال العشرية الأخيرة). وسيكون لهذه التغييرات الأثر المباشر على النسب مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي على غرار عجز الميزانية والمديونية العمومية والعجز الجاري وغيرها.

وتفسر النتائج المسجلة خاصة بالتحسن الطفيف للقطاعات الاستخراجية وبعض القطاعات الموجهة للتصدير نتيجة تحسن الطلب الخارجي في حين لازال قطاع الخدمات متأثرا بالجائحة الصحية لكوفيد-19.

والجدير بالذكر أن هذه النتائج المسجلة تبقى دون المستويات المسجلة أواخر سنة 2019.

تطور الناتج المحلي الثلاثي

(بحساب الانزلاق السنوي) (%)	ث1-2020	ث2-2020	ث3-2020	ث4-2020	ث1-2021	ث2-2021	ث3-2021
الفلاحة والصيد البحري	4,5	-1,2	-1,9	0,6	-6,9	-4,7	2.6-
الصناعات الفلاحية والغذائية	12,0	-5,9	-1,7	-7,5	-12,6	3,1	2.2-
الصناعات الكيميائية	10,7	-3,6	-9,7	-11,1	-5,8	4,7	14.0
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	-10,5	-37,7	-8,9	-3,2	5,8	56,7	1.1
صناعة مواد البناء والخزف	-8,6	-35,3	-2,8	-0,1	11,3	63,5	4.5-
قطاع النسيج والملابس والاحذية	-15,0	-40,2	-0,2	-5,7	2,3	53,0	2.5-
قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي	-4,2	5,1	-13,7	-0,3	29,3	16,3	29.9
قطاع البناء	-8,8	-42,7	-3,8	-1,2	10,3	46,9	16.0-
قطاع المناجم	15,6	-16,4	-5,0	-35,4	-33,5	24,1	28.9
قطاع المعلومات والاتصالات	1,3	-14,4	-2,3	0,6	-2,1	21,1	5.7
خدمات النقل	-12,7	-50,6	-25,7	-23,0	-12,8	22,9	3.3-
خدمات النزل والمطاعم والمقاهي	-16,3	-80,7	-25,4	-46,4	-26,5	104,7	13.1-
الناتج المحلي الإجمالي	**-3,5**	**-19,8**	**-7,1**	**-6,2**	**-1,7**	**16,2**	**0.3**

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء

وتشير المؤشرات الظرفية المتوفرة إلى تسجيل بوادر انتعاشة في عدد من القطاعات على غرار:

- عودة انتاج قطاع الفسفاط بفكّ الاعتصامات وإعادة نقل الفسفاط عبر الخط الحديدي 13 حيث ارتفع معدل الإنتاج الشهري ليبلغ معدّل 400 ألف طن خلال الثلاثي الثالث مقابل معدل 300 ألف طن خلال الثلاثي الثاني ومعدل 125 ألف طن خلال الثلاثي الأول.
- تطور انتاج الغاز الطبيعي بالنظر إلى دخول حقل نوارة طور الاستغلال حيث بلغ الإنتاج 1441 ألف طنّ مكافئ نفط إلى موفى سبتمبر 2021 أي ما يعادل 31.5% من الإنتاج الوطني للغاز الطبيعي. كما ارتفع انتاج النفط بحوالي 23% إلى موفى سبتمبر.

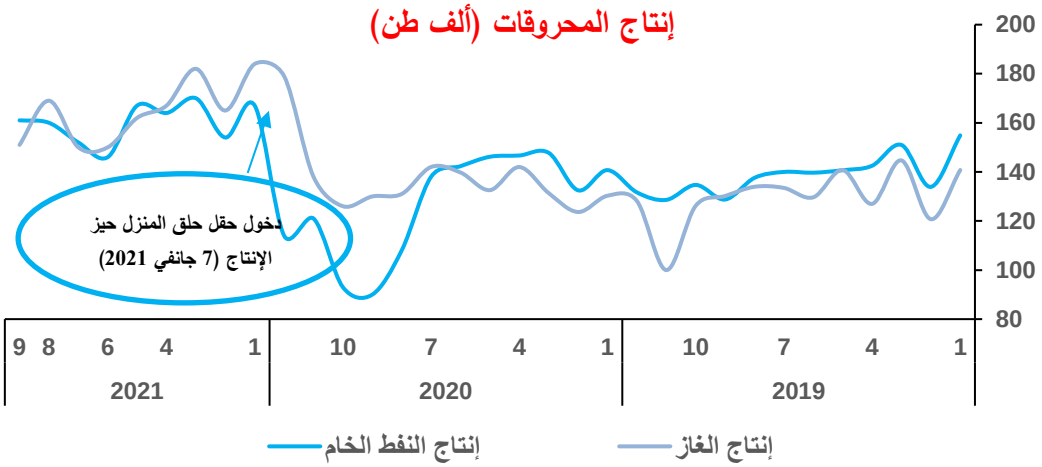

- تحسن طفيف لمؤشرات النشاط السياحي حيث ارتفع العدد الجملي للسياح بنسبة 40.9% إلى موفّى أوت من السنة الجارية مقابل (-93.3%) نتيجة ارتفاع السياح من مختلف الجنسيات وخاصة الروسيين والبولنديين وارتفعت العائدات السياحية بنحو 95.5% مقابل (-78.5%).

ومن شأن هذا النمو البطيء أن يؤدّي إلى بروز ضغوط إضافية على مستوى المالية العمومية. هذا إلى جانب ضعف المحتوى التشغيلي وعدم القدرة على خلق مواطن شغل بالقدر الكافي لمعالجة معضلة البطالة.

يشهد الاقتصاد الوطني أزمة حادّة وغير مسبوقة نتيجة عمق الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والتي تراكمت بسبب غياب الإصلاحات الهيكلية وضعف منظومة الحوكمة والأداء الضعيف في إدارة الشأن العام. وكان للتداعيات الكبيرة لجائحة كوفيد 19 الأثر الواضح والجلي على الوضع العام والتوازنات المالية الكبرى وفرضت تحدّيات اجتماعية جديدة وبالتالي اضعاف قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات.

تواصل تراجع المجهود الاستثماري

اتسمت الفترة المنقضية من سنة 2021 بتطورات متباينة لمؤشرات الاستثمار نتيجة الأثر المزدوج لتواصل حالة الترقب التي لا تزال تكتنف سلوك المستثمرين بصفة عامة وعدم الاسترجاع الكامل للثقة لدى أصحاب الأعمال في الواقع الاقتصادي من جهة وعمق تداعيات جائحة كورونا التي أثرت على تطور الاستثمار بعنصريه الخاص والعمومي والذي تراجع الى أدنى مستوياته منذ اندلاع الجائحة من جهة أخرى.

وتبرز المعطيات المتوفرة بالخصوص:

- تحسن طفيف في الاستثمارات الخارجية المتدفقة على تونس خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الحالية بنسبة 0.1% وبلغت قيمتها مع موفّى شهر سبتمبر 1365.3 م د مقابل 1363.6 م د في نفس الفترة من العام

الفارط. ويبرز التوزيع القطاعي انخفاض الاستثمارات في قطاعات الطاقة (-20.2%) والصناعات المعملية (-3.0%) والفلاحة (-56.4%) فيما تطوّرت الاستثمارات في قطاع الخدمات بنسبة 201.8%.

الاستثمارات الأجنبية (النسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

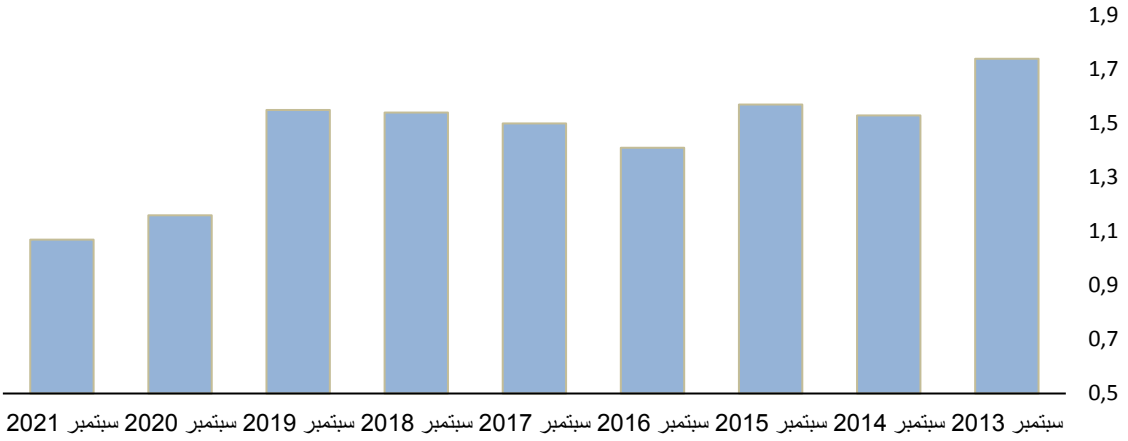

- انخفاض نوايا الاستثمارات حيث تقلصت قيمة الاستثمارات المصرح بها لدى الهيئة التونسية للاستثمار من 2008 م د إلى حدود شهر نوفمبر من سنة 2020 إلى 1602 م د خلال الفترة ذاتها من سنة 2021. كما انخفضت نوايا الاستثمارات في الصناعات المعملية والخدمات ذات الصلة المصرح بها لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بنسبة 16.5% الى غاية شهر نوفمبر من السنة الحالية حيث انخفضت نوايا الاستثمار في قطاع مواد البناء والخزف والبلور بنسبة 67.8% وفي قطاع صناعات الجلد والأحذية بنسبة 40.1%.

تطور نوايا الإستثمارات في الصناعات المعملية بعنوان 11 أشهر الأولى

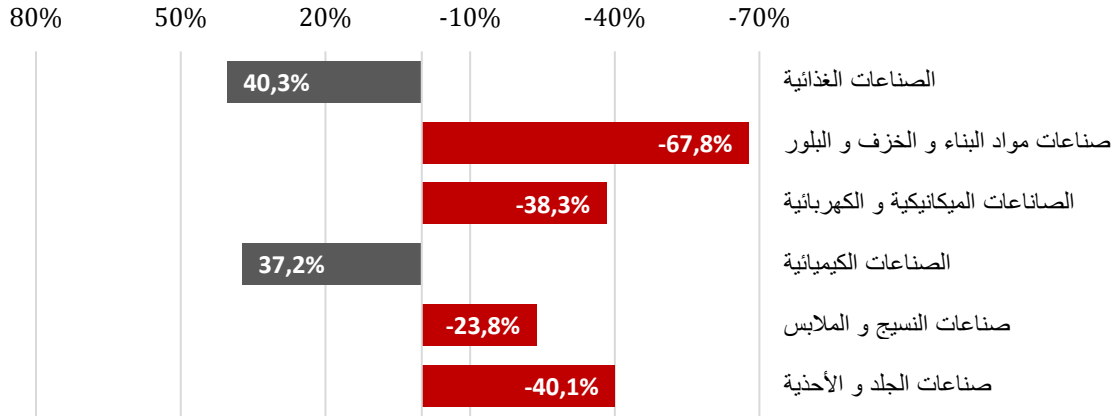

- ارتفاع واردات مواد التجهيز خلال شهر نوفمبر من السنة الحالية بنسبة 17.1% مقابل انخفاض (-25.2%) خلال نفس الفترة من السنة الفارطة.

ولئن تم تسجيل تقدما ملحوظا على مستوى الإطار القانوني والمؤسساتي من أجل تحسين مناخ الاستثمار الا أنه لم يتم تحقيق الدفع المطلوب في مشاريع الشراكة بين القطاع الخاص والعام كما أن الوضعية المالية الصعبة التي تعيشها أغلب المؤسسات العمومية حالت دون تنفيذ استثماراتها المبرمجة.

وأمام هذه المستويات الضعيفة للاستثمار تبرز أهمية دعم تدخلات الدولة خاصة بعنوان الاستثمارات العمومية في مجال البنية التحتية وضرورة تسريع إنجاز المشاريع الوطنية المتواصلة والجديدة واستحثاث نسق مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص وبالخصوص مشاريع الطاقة المتجددة.

كما أنّ تنقية مناخ الأعمال وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني تعتبر من أولويات المرحلة القادمة لدعم الاستثمار هذا إلى جانب دعم تنافسية المؤسسات والحث على التطوير التكنولوجي والتجديد وتعزيز القيمة المضافة إلى جانب تدعيم شبكات الشراكة.

ارتفاع نسبة البطالة

تشير المعطيات الظرفية المتوفرة إلى تسجيل ارتفاع ملحوظ وغير مسبوق لمعدل البطالة خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 في حدود 18.4% مقابل 17.9% خلال الثلاثي الثاني من السنة. وتجدر الإشارة إلى أن بطالة الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة شهدت ارتفاعا ملحوظا وبنسق تصاعدي غير مسبوق لتبلغ 42.4% مقابل 35.7% خلال الثلاثي الثالث من سنة 2020 وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الضغوط الاجتماعية.

أما على الصعيد الجهوي فقد شهدت أغلب الولايات تراجعا في عدد المشتغلين خاصة منها المناطق الغربية والجنوب التونسي أين سجلت أعلى مستويات البطالة.

وتجدر الإشارة إلى تنامي الضغوطات الاجتماعية نتيجة فقدان مواطن الشغل بسبب تداعيات كوفيد-19 وذلك بالرغم تكفّل الدولة بصرف مساعدات مالية للفئات المعنية وأهمية الإجراءات في مجال المحافظة على مواطن الشغل.

تطور المبادلات التجارية دون استعادة نسق ما قبل الجائحة

سجلت المبادلات التجارية خلال الأشهر الاحدى عشر الاولى من سنة 2021 انتعاشة نسبية حيث بلغ حجم الصادرات 42.1 مليار دينار مقابل 56.7 مليار دينار بالنسبة للواردات مسجلة بذلك نموّا بلغ على التوالي 20.4% و21.7%.

ونتيجة لذلك أفرز الميزان التجاري عجزا بلغ 14.7 مليار دينار مقابل 11.7 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2020، وذلك بالعلاقة مع تطور واردات المواد الأولية (الغاز الطبيعي والحبوب) وارتفاع الأسعار على المستوى العالمي. وقد سجلت نسبة تغطية الواردات بالصادرات تراجعا بـ0.8 نقطة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020.

تطور مؤشرات التجارة الخارجية

(مليار د، 11 أشهر)	2019	2020	2021	2021/2020
الصادرات	40.3	35.0	42.1	20.4
الواردات	58.2	46.6	56.7	21.7
العجز التجاري	17.8	11.7	14.7	
نسبة التغطية (%)	69.4	75.0	74.2	

تدعم مستوى الصادرات غير المعملية

اتسمت النتائج المسجلة على مستوى الصادرات بتسجيل أداء متميز للصادرات باستثناء صادرات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية. وتتمثل حصيلة الاحدى عشرة شهرا في تسجيل:

- انتعاشة هامة لصادرات قطاع الصناعات المعملية حيث سجلت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية زيادة هامة بـ 23.6% متجاوزة بذلك مستوى صادرات 2019 مدفوعة بشكل أساسي بتصدير الأسلاك والكوابل الكهربائية. كما ارتفعت صادرات النسيج والملابس والأحذية بـ14.1%.
- زيادة معتبرة لصادرات الصناعات المعملية الأخرى بـ29.0% نتيجة الارتفاع الهام لصادرات المواد البلاستيكية والاسمنت.
- تطور إيجابي لصادرات الفسفاط ومشتقاته بنحو 83.7% والطاقة وزيوت التشحيم بنسبة 34.4%.
- انخفاض صادرات الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة (-9.1%) نتيجة تراجع صادرات زيت الزيتون.

تطور الصادرات بالأسعار الجارية إلى موفي شهر نوفمبر من سنة 2021

	2020	2021	2021/2020
الفلاحة والصناعات الغذائية	4801.1	4355.2	9.3-
الفسفاط والكيمياء	1177.7	2163	83.7
الطاقة	2002.4	2692	34.4
النسيج والملابس والجلد	7297.5	8328.5	14.1
المواد الميكانيكية والكهربائية	15764.4	19489.2	23.6
صادرات معملية أخرى	3907.2	5040.8	29.0
مجموع صادرات السلع	**34950.4**	**42069.6**	**20.4**

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع نسق تطور الصادرات تحت النظام العام بالعلاقة مع ديناميكية صادرات مواد الطاقة والفسفاط ومشتقاته مقابل تحسن نسبي للقطاعات المعملية تحت نظام التصدير الكلي التي تمثل حوالي 75% من مجموع صادرات السلع. ويبقى تطور الصادرات ضعيفا مقارنة بالإمكانيات المتاحة والفرص المتوفرة خاصة على مستوى السوق الليبية.

تطور الواردات بنسق مطّرد

تطورت الواردات حسب منحى تصاعدي شمل بالأساس:

- تسارع مشتريات المواد الأولية ونصف المصنعة بنسبة 29.4% مقابل انخفاض بـ (-16.7%) خلال نفس الفترة من سنة 2020 بالعلاقة مع تواصل ديناميكية قطاعات الصناعات المعملية.
- ارتفاع واردات مواد التجهيز بـ17.1% يأخذ في الاعتبار ديناميكة الاستثمار.
- ارتفاع واردات المواد الغذائية بـ 15.3% نتيجة الأثر المزدوج لارتفاع الكميات الموردة والأسعار العالمية خاصة بالنسبة للقمح اللين.
- ارتفاع واردات الطاقة بـ (19.5%) بالعلاقة مع ارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات.

تطور الواردات بالأسعار الجارية إلى موفّى نوفمبر من سنة 2021

	2020	2021	2021/2020
مواد التجهيز	8783.1	10285.0	17.1
مواد أولية ونصف مصنعة	15175.6	19639.0	29.4
مواد نفطية	6035.2	7209.6	19.5
مواد غذائية	5085.8	5866.5	15.3
مواد استهلاك غير غذائية	11537.3	13723.3	18.9
مجموع واردات السلع	**46617.0**	**56723.4**	**21.7**

أما على مستوى الخدمات فقد تم تسجيل تطور للعائدات السياحية بنسبة 6.6% إلى موفّى نوفمبر من السنة الجارية لتبلغ 2011.4 م د وهو ما أدى إلى تحسين مجموع صادرات الخدمات.

وبالتوازي، تواصل الأداء المتميز لتحويلات التونسيين بالخارج لتبلغ 7.2 مليار دينار الى موفّى نوفمبر أي ما يعادل 2.5 مليار دولار وهو ما ساهم في تخفيف الضغوط على العجز الجاري.

تحسن نسبي وظرفي للعجز الجاري

بلغ العجز الجاري 6584.3 م د (أي ما يعادل 5.2% من الناتج) خلال الاحدى عشرة أشهر الاولى من سنة 2021 مقابل -6558.6 (أي ما يعادل 5.6% من الناتج) لنفس الفترة من سنة 2020. وتعزى هذه النتيجة بالأساس الى تحسن ميزان الخدمات ومداخيل العوامل.

وقد تراجع مستوى الاحتياطي من العملة الصعبة ليبلغ 20488.6 م د أي ما يعادل 120 يوم توريد بتاريخ 10 ديسمبر 2021 مقابل 22753.3 م د أي ما يعادل 158 يوم توريد في نفس التاريخ من سنة 2020.

وتجدر الإشارة أنه رغم التحسن النسبي لمستوى العجز الجاري فإن مخاطر وضغوط التمويل تبقى قائمة بالعلاقة مع صعوبة تعبئة موارد التمويل الخارجي الضرورية بعنوان برامج دعم الميزانية بسبب ارتباط السحوبات بإصدار قوانين وإبرام اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي وصعوبة اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية بسبب تراجع الترقيم السيادي. هذا بالإضافة إلى الانخفاض الهيكلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقابل تواصل ارتفاع خدمة الدين الخارجي.

عودة الضغوط التضخمية

بعد أن سجل انفراجا نسبيا خلال سنة 2020، عرف مؤشر الأسعار عند الاستهلاك منحى تصاعدي خلال سنة 2021 حيث بلغ نسبة 6.4% خلال شهر نوفمبر بحساب الانزلاق السنوي مقابل 4.9% خلال نفس الفترة من سنة 2020.

وبحساب المعدل، ارتفع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك نسبة 5.6% الى موفّى شهر نوفمبر 2021 بعد أن استقر في حدود نسبة 5.5% خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2021.

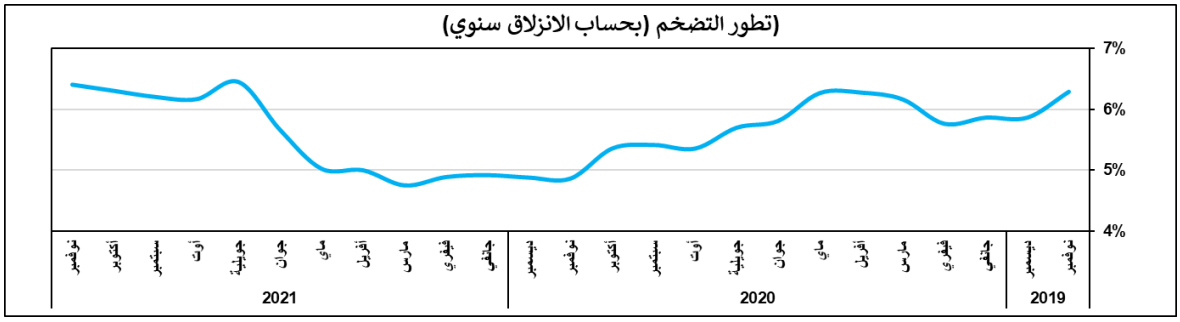

ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى الزيادة المسجلة في أسعار المواد الغذائية (26.2% من السلة) التي ارتفعت بنسبة 6.9% بحساب الانزلاق السنوي مقابل 4.3% خلال نفس الفترة من سنة 2020، وخاصة أسعار مجموعة التبغ والمشروبات الكحولية (+18.1% بحساب الانزلاق السنوي).

وشمل الارتفاع المسجل أسعار المواد الحرة (6.3% بحساب الانزلاق السنوي) ولكن بالخصوص أسعار المواد المؤطرة التي ارتفعت بنسبة 6.8% نتيجة التعديلات المتتالية خلال سنة 2021 لأسعار العديد من المواد المدعمة بعلاقة مع العجز المسجل في ميزانية الدولة إضافة إلى التعديل الآلي لأسعار المحروقات نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات.

كما شهد مؤشر التضخم الضمني (التضخم دون التغذية والطاقة) ارتفاعا خلال شهر نوفمبر 2021 ليبلغ نسبة 6.5% بحساب الانزلاق السنوي.

إن عودة مؤشر الأسعار للارتفاع يؤكد التوقعات التي تشير إلى اشتداد الضغوط التضخمية وارتفاع المخاطر المحيطة بمسار التضخم على المدى القصير والمتوسط وهو ما قد يعمق من المخاطر السلبية والضغوط المسلطة على استقرار وتعافي الاقتصاد الوطني خلال الفترة المقبلة خاصة في صورة لجوء البنك المركزي إلى مزيد تشديد السياسة النقدية لمجابهة ارتفاع الأسعار.

ويتمثل الرهان في تحقيق المعادلة بين الحفاظ على القدرة الشرائية والتحكم في نسق تطور الأسعار والتقليص من الضغوط على المالية العمومية وتوفير المناخ المناسب لتعافي ودفع النشاط الاقتصادي وخاصة بعنوان الاستثمار وتمويل الاقتصاد.

تراجع الترقيم السيادي لتونس

تتمثل حصيلة الترقيم السيادي لسنة 2021 في:

- مراجعة وكالة التصنيف العالمية "Moody's" للترقيم السيادي لتونس نحو الانخفاض إلى مستوى B3 مع آفاق سلبية في 23 فيفري 2021 مقابل B2 مع آفاق سلبية في 06 أكتوبر 2020.
- تخفيض وكالة التصنيف العالمية "Fitch" للترقيم السيادي لتونس إلى مستوى -B مع آفاق سلبية في 08 جويلية 2021 مقابل مستوى B مع آفاق سلبية في 23 نوفمبر 2020.
- تخفيض وكالة التصنيف العالمية "R&I" الترقيم السيادي لتونس إلى مستوى +B مع آفاق سلبية في 16 نوفمبر 2021 مقابل -BB قيد المراجعة للتخفيض في 06 اوت 2021.

وتشترك تحاليل وكالات التصنيف العالمية حول عدد من العوامل التي أدت الى تخفيض الترقيم وخاصة:

- ضعف حوكمة الإطار المؤسساتي والسياسي مع تسجيل تباطؤ في تشكيل الحكومة علاوة على اشتداد الضغوطات الاجتماعية والتشتت البرلماني مما حدّ من هامش تحرك الحكومة على مستوى إصلاح المالية العمومية والقطاع العام.
- الأثر الاقتصادي والمالي الهام لأزمة كورونا وما ترتب عنه من ارتفاع في نسبة المديونية.

كما تمّ التركيز على اشتداد الضغوط المتعلقة خاصة بـ:

- ارتفاع كتلة الأجور التي تجاوزت 17% من الناتج المحلي الإجمالي. علما وأن التحكم في كتلة الأجور يمثل محورا من محاور الإصلاح في إطار برامج صندوق النقد الدولي.
- تأثير مخاطر الصرف على الدين العمومي (65% من قائم الدين بالعملة الصعبة).
- تجاوز نسبة مديونية المؤسسات العمومية بضمان من الدولة 15% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تركز آجال سداد عدد من الديون الخارجية (أكثر من مليار دولار سنة 2021) في ظرف يتّسم بارتفاع عجز الميزانية وزيادة غير مسبوقة لحاجيات التمويل (قرابة 15-17% من الناتج المحلي الإجمالي).
- ضعف القدرة على تعبئة موارد التمويل الخارجي (الأسواق المالية العالمية وغيرها) بنسبة معقولة خاصة مع التأخر الحاصل في التفاوض بشأن برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي.
- التأخر في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية مما قد يؤثر على نجاعة السياسة المالية والقدرة على تغيير المنحى التصاعدي للمديونية.

وتعتبر وكالات التصنيف أنّه من الممكن تحسين الترقيم في صورة:

- استحثاث نسق تنفيذ الإصلاحات.
- تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وتغيير منحى المديونية على المدى القصير.
- التوفق في تعبئة التمويلات الخارجية اللازمة لتغطية تمويل الميزانية.

ومن أهم المخاطر التي من شأنها أن تتسبب في تخفيض اضافي للترقيم:

- التأخر في تنفيذ إصلاحات المالية العمومية والتداعيات على استدامة المديونية العمومية.
- التأخر في الحصول على التمويلات الخارجية بسبب عدم التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي.
- استمرار الاضطرابات الاجتماعية والتوتر السياسي.

وتتمثل أهم التداعيات المحتملة للتخفيض في الترقيم السيادي في ارتفاع كلفة الخروج على السوق العالمية وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: الاستنتاجات والمخاطر الضمنية

الاستنتاجات العامة

إنّ عدم وضوح الرؤية وغياب الاستقرار السياسي أدّيا إلى عدم التوفق في بلورة وتنفيذ خطة وطنية محكمة لمواجهة التحديات الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

ولقد أدّى تراكم الإشكاليات والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية إلى تسجيل ضغوط إضافية تتعلق ببطء التعافي وضعف قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية بسبب:

- عدم التوفق في إدارة الأزمة الصحية والتأخر في عملية التلقيح رغم التقدم المسجل خلال الفترة الأخيرة.
- ضعف تنوع النسيج الاقتصادي الوطني ومحدودية الشراكات الاقتصادية علاوة على الارتباط الوثيق بالشريك الأوروبي.
- تراجع حادّ للنموّ الكامن بسبب ضعف الاستثمار والإنتاجية.
- التأخر في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وغياب برنامج طوارئ لإنقاذ المؤسسات المتضررة إضافة إلى صعوبة معالجة الهشاشات القطاعية.

المخاطر الضمنية

تتمثل أهم المخاطر الضمنية في:

- ارتفاع منسوب عدم اليقين وضبابية الآفاق للفترة القادمة وتواصل الانتظارية السلبية لدى المتعاملين الاقتصاديين.
- عدم قدرة المؤسسات الاقتصادية على التعافي وتجاوز مخلفات الازمة.
- تواصل الضغوط على التوازنات المالية الكبرى وتزايد الصعوبات في ظل مراجعة الترقيم السيادي نحو التخفيض وتداعياته ذلك على تعبئة الموارد الخارجية للدولة.
- زيادة الضغط على ميزان المدفوعات بسبب انخفاض العائدات السياحية والاستثمار الأجنبي.
- تنوع واشتداد المخاطر المحيطة بمسار تطور الأسعار خلال الفترة المقبلة.
- بروز توترات اقليمية قد تؤثّر على الاستقرار والنشاط الاقتصادي بالمنطقة.

الباب الثاني

منوال النمو لسنة 2022

يندرج منوال النمو لسنة 2022 في ظل تحديات ورهانات استثنائية تعتبر هي الأصعب والأخطر خلال العشرية الأخيرة لتجعل من السنة القادمة سنة مفصلية ومحورية لتنفيذ مجمل الإصلاحات والسياسات الضرورية لإنقاذ الاقتصاد الوطني وتأمين سلامة التوازنات الاقتصادية الكلية إضافة إلى معالجة الهشاشات الاجتماعية خاصة منها البطالة والفقر.

ويستند هذا التمشي أولا وقبل كل شيء على الاستقرار والدعم الذي تحظى به الحكومة الجديدة لتنفيذ برنامج اصلاح هيكلي يترجم الإرادة التامة للخروج من الأزمة وبناء منوال تنموي جديد قوامه الادماج والاستدامة وإرساء اقتصاد ذو قدرة تشغيلية ومحتوى تكنولوجي مرتفع وهو ما من شأنه أن يقطع مع حالة الضبابية والانتظارية السلبية لدى المتعاملين الاقتصاديين ويعزّز الثقة في الاقتصاد الوطني وقدرته على التعافي وتحرير كل الامكانيات الكامنة للتقدم والازدهار.

كما تفترض تقديرات منوال النمو لسنة 2022 تجاوز الأزمة الصحية ومجابهة السلالات المستجدة من خلال التوفق في استكمال عملية التلقيح ضد فيروس كورونا وتطعيم 70% من التونسيين في موفّى سنة 2021 والعمل على مواصلة دعم القطاع الصحي وتعزيز الامكانيات لمواجهة المخاطر المحتملة.

وتتمثل أهم محاور خطة الإصلاح فيما يلي:

- تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية لتوفير الدفع المطلوب وطمأنة أصحاب الأعمال والباعثين حول الآفاق الاقتصادية.
- إقرار اجراءات ضمن قانون المالية لسنة 2022 لمزيد دعم مناخ الأعمال ودفع الإنتعاشة الاقتصادية.
- الرفع من نسق النمو من خلال العمل على استعادة النشاط الاقتصادي العادي وهو ما يتطلب تجاوز الصعوبات الظرفية ومعالجة الإشكاليات القطاعية واعتماد برامج دعم ومساندة مالية للمؤسسات الاقتصادية المتضرّرة من جائحة كورونا إضافة إلى تأكيد الانتعاشة المسجلة على مستوى عدد من القطاعات الحيوية والاستفادة من العودة القوية للنشاط الاقتصادي في الدول الشريكة.

- العمل على توضيح الرؤى لكسر حالة عدم اليقين لدى المتعاملين الاقتصاديين وتعزيز الجهود لضمان استعادة ثقة المستثمرين من خلال الرفع من نسق الاستثمارات العمومية وجعلها قاطرة للاستثمار الخاص واستحثاث المبادرة الخاصة وتسريع تنفيذ المشاريع في إطار الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي.
- دعم المجهود التصديري واعتماد سياسات نشيطة اعتبارا للدور المحوري للصادرات في دفع النمو والتحكم في العجز الجاري. ويتمثل الرهان في الاسترجاع الكامل للطاقات التصديرية للفسفاط ومشتقاته.
- تعزيز وتسريع الإصلاحات المتعلقة بالمالية العمومية وتدعيم موارد الدولة ومزيد التحكم في النفقات خاصة نفقات الدعم إضافة إلى تطوير حوكمة المؤسسات العمومية والرفع من نجاعتها.
- معالجة الهشاشات الاجتماعية وتوفير مزيد من الدعم للفئات ضعيفة الدخل التي تضررت من جائحة كورونا فضلا عن التقدّم في ارساء منظومة الضمان الاجتماعي.

التطورات الاقتصادية العالمية –تباين نسق النمو الاقتصادي في العالم–

اتسمت الآفاق الاقتصادية العالمية بتباين نسق النمو الاقتصادي بين دول العالم نتيجة الفجوة في اعتماد اللقاحات وأثر سياسات الدعم الاقتصادي والمالي التي تم اتخاذها خاصة بالبلدان المتقدمة. ورغم هذا فإنّ سلاسة وديمومة التعافي الاقتصادي لا تزال غير مؤكدة حتى بالدول التي تشهد تحسنا صحيا بفضل التقدم في عملية التلقيح بسبب التخوف من ظهور سلالات جديدة. وعموما ينتظر أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 4.9% سنة 2022 مقابل 5.9% منتظرة سنة 2021 و(-3.1%) سنة 2020 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي لشهر اكتوبر 2021.

وتبقى هذه التوقعات مرتبطة بعدة فرضيات من أبرزها:

- تقليص نسبة العدوى للفيروس في العالم حتى نهاية 2022 من خلال تكثيف إجراءات الحد من العدوى والحيطة علاوة على تكثيف عملية التلقيح. وتجدر الإشارة إلى أن البلدان المتقدمة قد قطعت أشواطا هامة في هذا المجال بيد أن عدة بلدان أخرى خاصة منها النامية والصاعدة لا تزال في تأخر.
- مدى نجاح سياسات الدفع الاقتصادي التي تم اتخاذها في جل البلدان خاصة المتقدمة منها لمجابهة أزمة كوفيد–19.
- مدى قدرة الاقتصاديات عالميا على الصمود أمام أزمة الجائحة الصحية وتجاوز تداعيتها.
- تطور الظروف المالية وأسعار المواد الأساسية خاصة بعد ظهور ضغوط تضخمية على المستوى العالمي.

وتتضمن التوقعات الاقتصادية العالمية لسنة 2022:

- نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 5.2% خلال سنة 2022 بعد الانتعاشة المسجلة خلال سنة 2021 بـ6.0% نتيجة إجراءات الدفع الاقتصادي الهامة التي تم اتخاذها للخروج من الأزمة علاوة على تقدم عملية التلقيح واتخاذ تدابير دعم إضافية للميزانية (استثمارات في البنية التحتية وتعزيز الحماية الاجتماعية).

- تطور النموّ في منطقة الأورو بحوالي 4.3% سنة 2022 مقابل 5.0% خلال سنة 2021 نتيجة التدابير والإجراءات الهامة التي تم اتخاذها لدفع الاقتصاد حيث من المنتظر أن يسهم برنامج الإنعاش الاقتصادي (Next Generation EU) في توفير 800 مليار أورو حتى نهاية 2026 (407.5 مليار دعم و392.5 مليار قروض مضمونة). ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الاقتصاد في المنطقة بعد أزمة كوفيد-19 والمساهمة في اعداد اقتصاد أخضر خالي من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يعتمد أكثر على الرقمنة.
- تحسّن النشاط الاقتصادي الياباني خلال سنة 2022 (3.2% مقابل 2.4% خلال سنة 2021) نتيجة أهمية الاجراءات التي تم الإعلان عنها من قبل السلط اليابانية لدفع الاقتصاد حيث تم سنة 2020 إقرار ثلاث برامج دعم مالي، بقيمة تعادل أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن اتباع البنك الياباني سياسة نقدية فائقة المرونة وتمديد الاجراءات الخاصة بالقروض حتى نهاية مارس 2022.
- استقرار نسبة النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في حدود 4.1% خلال سنتي 2021 و2022. هذا واتسم الوضع بالمنطقة بتطورات متباينة لتقديرات النمو بسبب الصعوبات التي يمكن أن تشهدها بعض البلدان التي عرفت تأخرا في عملية التطعيم علاوة على تواصل الاضطرابات السياسية والحروب بالمنطقة. إلا أنه في المقابل شهدت بعض البلدان الأخرى تحسنا خاصة منها المصدرة للنفط في ظل ارتفاع أسعار المحروقات رغم إجراءات الحد من الإنتاج لدول opep+.

النمو العالمي

(%)	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
العالم	**2.8**	**3.1-**	**5.9**	**4.9**
الولايات المتحدة الامريكية	**2.2**	**3.4-**	**6.0**	**5.2**
منطقة الأورو	**1.3**	**6.3-**	**5.0**	**4.3**
ألمانيا	0.6	4.6-	3.1	4.6
فرنسا	1.8	8.0-	6.3	3.9
ايطاليا	0.8	8.9-	5.8	4.2
البلدان الصاعدة والنامية	**3.7**	**2.1-**	**6.4**	**5.1**
الصين	6.0	2.3	8.0	5.6
الهند	4.0	7.3-	9.5	8.5

المصدر: صندوق النقد الدولي-أكتوبر 2021

وبالتوازي، ينتظر أن يرتفع حجم المبادلات التجارية العالمية بنسبة 6.7% سنة 2022 مقابل 9.7% منتظرة لسنة 2021 وذلك بالعلاقة مع التحسن المتوقع للنمو الاقتصادي العالمي ليشمل هذا التطور كل من البلدان المتقدمة (7.0% مقابل 8.5%) والبلدان الصاعدة (6.5% مقابل 11.9%).

وبخصوص التضخم، يتوقع أن تتواصل الضغوط التضخمية (2.3% بالبلدان المصنعة مقابل 2.8% خلال سنة 2021) الناتجة عن الأثر القاعدي نتيجة انخفاض الأسعار خلال السنة الفارطة من ناحية وكذلك بسبب الاختلال

بين العرض والطلب من ناحية أخرى. وستشهد أسعار المحروقات ارتفاعا خلال سنة 2022 بالعلاقة مع الانتعاشة الاقتصادية المتوقعة على المستوى العالمي، هذا وتسعى منظمة الدول المنتجة للنفط إلى انهاء اتفاقية الحد من الإنتاج مع موفّى سنة 2022 عوضا عن أفريل 2022.

وتبرز الآفاق الاقتصادية العالمية إجمالا توقع تحسّن تدريجي في نسق النمو والمبادلات العالمية بما يتيح إمكانات لتدعيم الطلب الخارجي الموجه لتونس وأيضا تحقيق انتعاشة نسبية للنشاط السياحي.

إلاّ أنّ هذه التقديرات تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين خاصة فيما يتعلق بظهور سلالات جديدة للفيروس من جهة ومدى نجاعة برامج وسياسات الدعم الاقتصادي التي تم اعتمادها من قبل جلّ الدول الصناعية والقدرة على تنشيط الحركة الاقتصادية من جهة أخرى.

منوال النموّ لسنة 2022 – انتعاشة اقتصادية بطيئة –

من المنتظر أن تعرف سنة 2022 انتعاشة اقتصادية بطيئة محفوفة ببعض المخاطر السلبية التي سيكون لها انعكاسات على الآفاق الاقتصادية على المدى القصير خاصة المتعلقة بإمكانية تواصل الجائحة الصحية وظهور سلالات جديدة للفيروس مثل المتحور "أوميكرون" وكذلك الوضعية الصعبة لبعض القطاعات التي تضررت كثيرا من الجائحة خاصة الخدمات إلى جانب تواصل الإشكاليات الهيكلية لبعض القطاعات الأخرى. أما على المستوى الاجتماعي، فيتوقع أن تتواصل الضغوط الاجتماعية في ظل ارتفاع نسب البطالة والفقر وتراجع دخل الفئات متوسطة الدخل.

من هذا المنطلق، تستوجب الفترة المقبلة ضرورة تبويب الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأولويات المرحلة والمتعلقة أساسا باسترجاع نسق النمو الاقتصادي وإيقاف نزيف المالية العمومية ومواصلة إصلاح القطاع العمومي واستعادة الثقة ودعم الاستثمار والتقليص من الضغط على القدرة الشرائية وحماية الفئات الهشة.

تطور نسبي لنسق الإنتاج والنمو

يهدف منوال النمو لسنة 2022 إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.6% سنة 2022 مقابل 2.9% سنة 2021. ومن المنتظر أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بدون اعتبار الفلاحة والصيد البحري 2.8% سنة 2022 مقابل تطور بـ3.9% سنة 2021.

وعلى هذا الأساس، سيبلغ الدخل الفردي 11650.9 د خلال سنة 2022 (4161 $)، وتجدر الإشارة إلى أن تونس مصنفة ضمن الدول ذات الدخل المتوسط شريحة دنيا خلال سنة 2020 حسب تصنيفات البنك العالمي.

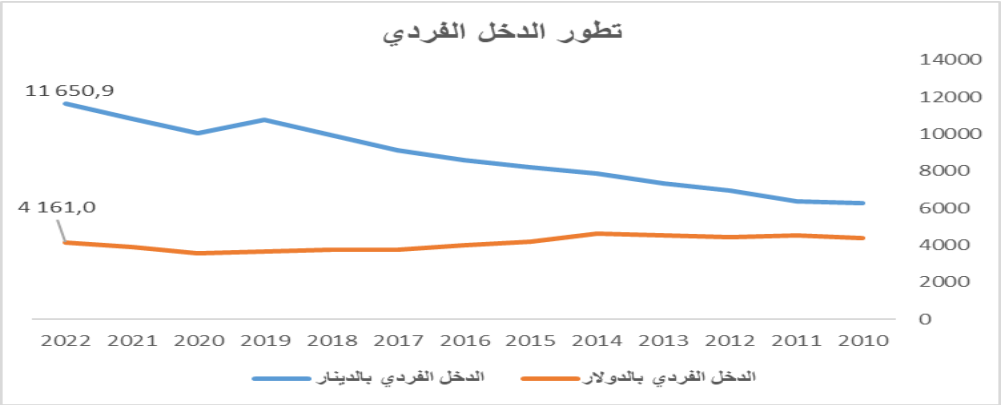

ويتضمن منوال النمو لسنة 2022:

- ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 1% بالأسعار القارة وذلك استنادا الى توقعات الإنتاج التالية:

  - إنتاج حوالي 18 مليون قنطار من الحبوب مقابل 16.5 مليون قنطار خلال الموسم الحالي.
  - إنتاج 1200 ألف طن من زيتون الزيت مقابل 850 ألف طن في الموسم الحالي .
  - انتاج حوالي 305 ألف طن من التمور مقابل 345 ألف طن في الموسم الحالي.
  - إنتاج 140 ألف طن من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية.

- ارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعات المعملية بنسبة 2.7% نتيجة التحسن النسبي في أداء جل القطاعات خاصة منها الموجهة للتصدير بالعلاقة مع انتعاشة الطلب الخارجي الموجّه لتونس حيث ينتظر أن تتطور القيمة المضافة لقطاعي الصناعات الميكانيكية والكهربائية والنسيج والملابس والجلد على التوالي بـ2.5% و4.1% سنة 2021. وستتطور القيمة المضافة للصناعات الكيميائية بنسبة 3.6% على أساس الاسترجاع التدريجي لطاقة الإنتاج بالحوض المنجمي وتعبئة المخزونات من مادة الفسفاط.
- تطوّر القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية بفضل تحسن أداء قطاع المحروقات نتيجة دخول حقلي نوارة وحلق المنزل طور الإنتاج خلال سنة 2021 علاوة عن تحسن انتاج قطاع الفسفاط.
- نمو القيمة المضافة لقطاع الخدمات المسوقة بنسبة 3.5% بفضل الاسترجاع التدريجي للنشاط السياحي (10% مقابل ارتفاع بنسبة 14.1% لسنة 2021) وقطاع النقل (6.0% مقابل انخفاض بـ0.3% سنة 2021). هذا إلى جانب دخول حيز الاستغلال للخط الحديدي E الرابط بين برشلونة-بوقطفة (6.3 كلم) عند الانتهاء من الإجراءات المتعلقة بمقومات السلامة على مستوى مختلف مكونات المشروع (البنية التحتية، القطارات، التجهيزات...)، وهو ما من شأنه أن يدعم حركة النقل البري.

نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)

(بحساب الانزلاق السنوي، %)	2021	2022
الفلاحة والصيد البحري	5.4-	1.0
الصناعات الفلاحية والغذائية	2.1-	1.7
الصناعات الكيميائية	5.7	3.6
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	10	2.5
صناعة مواد البناء والخزف والبلور	12.9	2.0
النسيج والملابس والجلد	10	4.1
استخراج النفط والغاز الطبيعي	19.2	2.3
البناء والأشغال العامة	5.4	5.5
المناجم	8.8	5.2
الاتصالات	4.8	1.6
النقل	0.3-	6.0
النزل والمطاعم والمقاهي	14.1	10
الناتج المحلي الإجمالي	**2.9**	**2.6**

ومن المنتظر أن يمهّد التمشي الإصلاحي الهيكلي في تسريع فترة الخروج من الأزمة واسترجاع نسق النمو تدريجيا ودعم مصادر الدخل والتشجيع على الاستثمار والتصدير.

تحسن مرتقب للمجهود الاستثماري

يعتبر القطع مع حالة الغموض والضبابية التي سادت مناخ الاستثمار خلال الفترة الأخيرة من أبرز الأولويات التي سيرتكز عليها العمل التنموي لسنة 2022 من خلال مزيد الدفع بالإصلاحات الهيكلية والمؤثرة على سلوك الأعوان الاقتصاديين والعمل على استرجاع ثقة المتعاملين في الآفاق التنموية.

وينتظر أن يتطور الاستثمار بنسبة 10.9% بالأسعار الجارية سنة 2022 ليرتفع إلى 21310.7 م د ما يعادل 15.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويبرز التوزيع القطاعي للاستثمار بالخصوص:

- تطور الاستثمارات في قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة 10.9% لتبلغ 1511 م د بالأسعار الجارية سنة 2022 منها 60% سيتمّ إنجازها من قبل القطاع الخاص.

- ارتفاع الاستثمارات في القطاعات الاستخراجية بنسبة 13% لتبلغ 1460 م د بالأسعار الجارية سنة 2022 منها 1050 م د لتطوير الحقول النفطية والغازية و200 م د لإنجاز برامج البحث والاستكشاف و210 م د في قطاع المناجم في ضوء الانطلاق الفعلي في انجاز منجم الفسفاط بالمكناسي ومشاريع التأهيل البيئي.

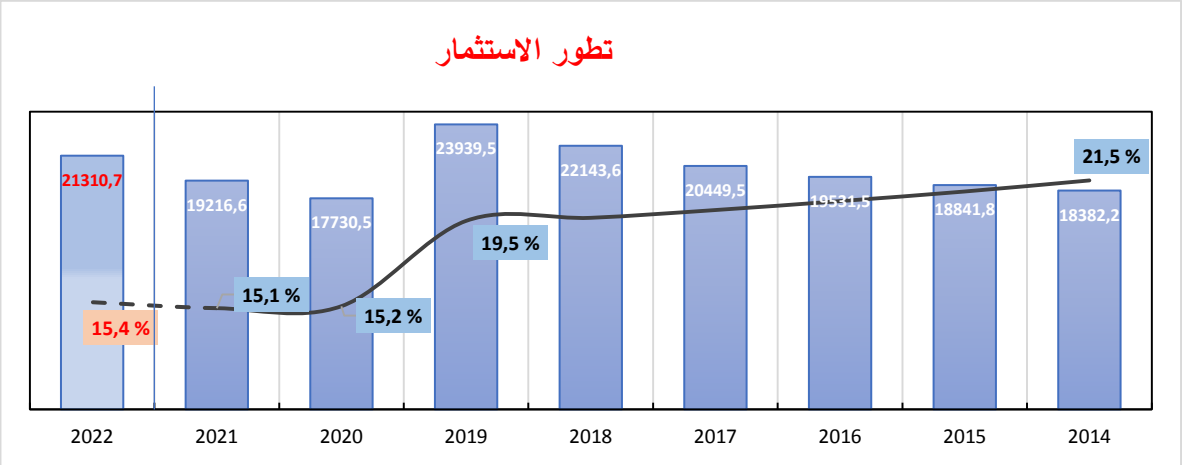

وتتمثل أهم الأولويات خلال الفترة القادمة في:

- تكريس حرية الاستثمار ورفع القيود المعطلة للمبادرة الخاصة ولدعم الإنعاش الاقتصادي.
- تسهيل النفاذ إلى الأسواق والتسريع في برنامج التقليص من التراخيص الإدارية وتراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية من خلال مراجعة الأمر الحكومي 417 لسنة 2018 ونشر القائمة السلبية للأنشطة الاقتصادية المنظمة بتراخيص.
- دفع الاستثمار الخاص والاستفادة من الفرص المتاحة التي أفرزتها جائحة كوفيد-19 في عدد من القطاعات ذات القيمة المضافة العالية على غرار الصناعات الصيدلية وصناعة قطع السيارات والطائرات وإقرار برنامج تحفيزي واضح ومتكامل لاستقطابها وحسن استغلالها.
- مزيد رقمنة الخدمات المسداة للمستثمرين وإطلاق منصة الاستثمار الوطنية من خلال ربط نظم المعلومات للهياكل المسؤولة عن الاستثمار.

تعزيز المبادلات الخارجية ودعم الاندماج في الأسواق العالمية

يعتمد منوال التنمية لسنة 2022 على استرجاع النسق العادي للمبادلات التجارية بالعلاقة أساسا مع اتساع نطاق تعافي التجارة العالمية وتدارك اضطرابات العرض المرتبطة بالجائحة، حيث ينتظر أن يتوسع العجز التجاري بصفة طفيفة مقارنة بسنة 2021 نتيجة استعادة ديناميكية المبادلات التجارية وخاصة منها الواردات المنتجة.

على هذا الأساس تفترض التقديرات تطوّر صادرات السلع بنسبة 9.3% بالأسعار الجارية بالعلاقة مع استعادة الاقتصاد العالمي سالف نسقه تدريجيا وانعكاس ذلك إيجابيا على نمو بعض القطاعات المصدرة لاسيما قطاع الصناعات المعملية وخاصة الصناعات الميكانيكية والكهربائية، فضلا عن تواصل انتعاشة صادرات القطاعات

المنجمية (انتاج 5500 ألف طن من الفسفاط الخام). وينتظر أن تسجّل مبيعات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية حركية متميزة بالعلاقة مع تطور انتاج زيت الزيتون (1200 ألف طن مقابل 850 ألف منتظرة سنة 2021) والتمور.

الصادرات بالأسعار الجارية (م د)

	2021	2022	نسبة التطور
الفلاحة والصناعات الغذائية	4921,4	5413.5	10.0
الفسفاط والكيمياء	1431.2	1545.7	8.0
الطاقة	1949.9	2174.8	11.5
النسيج والملابس والجلد	7443.5	8177.3	9.9
المواد الميكانيكية والكهربائية	16365.7	17963.6	9.8
صادرات معملية أخرى	4498.1	4723.0	5.0
مجموع صادرات السلع	**36609.8**	**39997.9**	**9.3**

أمّا بالنسبة للواردات، فينتظر أن تتطور بنسبة 9.9% في علاقة بمتطلبات الاسترجاع التدريجي لنسق الإنتاج والاستثمار على المستوى الوطني. وتجدر الاشارة إلى أن سنة 2021 تمثل السنة الأولى من تنفيذ **برنامج تفكيك المعاليم الديوانية والذي سيشمل خاصة المواد الأولية كالمعادن في إطار اندماج تونس في منطقة التجارة الحرة الافريقية.**

هذا ويتوقع أن يتم تسجيل تطور طفيف لواردات المواد الاستهلاكية بالنظر إلى أهمية الإجراءات المتعلقة بترشيد الواردات والتي سيكون لها وقع إيجابي على الميزان التجاري وأيضا تواصل السلوك الاستهلاكي الحذر في ظلّ عدم التوفق في السيطرة على تفشّي الأزمة الصحية.

الواردات بالأسعار الجارية (م د)

	2021	2022	2021/2022
مواد التجهيز	9388.5	10736.39	14.4
مواد أولية ونصف مصنعة	16036.4	18046.7	12.5
مواد نفطية	7275.0	8002.5	10.5
مواد غذائية	5565.3	5815.8	4.5
مواد استهلاك غير غذائية	12463.5	13149.0	5.5
مجموع واردات المواد	**50728.8**	**55750.9**	**9.9**

وبالنسبة للخدمات، ترتكز التقديرات على الاستعادة التدريجية للنشاط السياحي وكذلك قطاع النقل الجوي بما يمكّن من تحقيق فائضا ضعيفا سنة 2022 بعد العجز الاستثنائي المسجّل خلال السنتين الماضيتين.

وسيمكن هذا التطور لعنصري المبادلات من حصر العجز التجاري للسلع والخدمات في حدود 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي ليستقر العجز الجاري في حدود 6.2% من الناتج مقابل 6.1% منتظرة سنة 2021.

هذا وتعدّ المحافظة على سلامة التوازنات الخارجية واستدامتها من أبرز اهتمامات العمل التنموي للسنة المقبلة حيث سيتواصل التحكّم في العجز الجاري وذلك باعتبار الانتعاشة المنتظرة في عدد من القطاعات التي تأثرت بالتقلبات الظرفية وتداعيات الأزمة الصحية في السنة الفارطة.

ويستدعي الوضع الاقتصادي والمالي الخصوصي الذي يتسم بذروة سداد عدد من القروض الخارجية من جهة والتطور الهام لحاجيات التمويل الخارجي نتيجة الاسترجاع التدريجي للحركية الاقتصادية من جهة أخرى إحكام برمجة تعبئة الموارد الخارجية من خلال تأمين الشروط المطلوبة للسحوبات على الموارد الخارجية. في هذا الإطار، سيتم تمويل العجز الجاري إضافة الى مستلزمات تسديد أصل الدين والنفقات الأخرى بفضل تعبئة موارد في شكل هبات وموارد خارجية هامة في صيغة قروض متوسطة وطويلة المدى.

واعتبارا لخصوصية التمويل الخارجي وبالنظر إلى الحجم الهام للموارد المطلوبة واشتداد شروط الاقتراض بعلاقة مع الترقيم السيادي الحالي خلال هذه الفترة، سيتكثف الجهد بهدف الاعداد المحكم لتعبئة الموارد المالية الملائمة لتغطية حاجيات التمويل خاصة عبر السوق المالية العالمية بما يستدعي اعتماد توجهات واضحة لتسريع نسق السحوبات والاستفادة من كلّ الفرص المتاحة في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف إضافة إلى تنويع مصادر وآليات التمويل الخارجي.

ارتفاع التضخم

ينتظر أن تشهد سنة 2022 تسارع نسق تطور مؤشر الأسعار بالعلاقة مع اشتداد الضغوط التضخمية والمنحى التصاعدي المنتظر لأغلب محدّدات التضخم حيث ينتظر:

- تواصل المنحى التصاعدي لنسق تطور أسعار المواد المؤطرة خاصة في ظل مؤشرات الارتفاع الحاد للأسعار العالمية للمواد الأساسية والطاقة مقابل تواصل الضغوط على ميزانية الدولة وضعف هامش التحرك. علما وأن التقديرات تتضمن تفعيل التعديل الآلي للمحروقات مع احترام الانتظامية الشهرية.
- تصاعد أسعار المواد الحرة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة الزيادة المتواصلة في أسعار مدخلات الإنتاج (ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الأولية) بالتوازي مع العودة المنتظرة للطلب والتعافي التدريجي للاستهلاك الخاص. كما ينتظر أن تشهد أسعار المواد الغذائية الحرة وخاصة منها الطازجة ارتفاعا ملحوظا وذلك نتيجة التراجع المنتظر للإنتاج على أساس الضعف الحاد للتساقطات من الأمطار وندرة مياه الري.

من هذا المنطلق سيتم خلال سنة 2022 بذل جهود استثنائية بهدف التحكم في نسق تطور الأسعار وتخفيف الضغوط التضخمية. وستتركز الجهود على التحكم في نسق تطور أسعار المواد الحرة والتي تمثل 73.5% من

سلة الاستهلاك (تجنب انزلاق أسعار المواد الحرة) وذلك باعتماد آليات جديدة ومتطورة للتحكم في مسالك التوزيع ومراقبة الأسعار على غرار تسريع التوجه الرامي إلى رقمنة مسالك التوزيع واعتماد نظام معلوماتي شفاف يمكن من التحكم أكثر في كل الحلقات. كما سيتمّ العمل على تعزيز الوسائل اللوجستية والموارد البشرية المتخصصة بهدف تطوير منظومة المراقبة وتطبيق القانون فضلا عن تطوير التشريعات في اتجاه دعم جهود مكافحة ظواهر التهريب والاحتكار والمضاربة. هذا بالإضافة الى مواصلة انتهاج سياسة نقدية حذرة هدفها مواصلة استهداف التضخم مع العمل على ملاءمتها مع الوضع الاقتصادي والحرص على احكام التنسيق مع سياسة المالية العمومية.

الباب الثالث

السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2022

تميزت منظومة تمويل الاقتصاد خلال سنة 2021 بتواصل الضغوط على تعبئة الموارد اللازمة وبخاصة المالية العمومية في ظل التراجع غير المسبوق للادخار الوطني مقابل تزايد الحاجيات لمجابهة تداعيات الأزمة الصحية على مختلف الأعوان الاقتصاديين في ضوء توسع المطالب الاقتصادية والاجتماعية وضرورة التزام الدولة بتعهداتها المالية في علاقة باللجوء المتزايد الى التداين الخارجي.

لقد أدّى تقلص الادخار الخاص والمؤسساتي على حد السواء بالعلاقة مع التراجع النسبي لنسق تطور القدرة الشرائية للأسر واحتدام الضغوط على السيولة المتداولة في الجهاز المالي من جهة وكذلك تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية والصناديق الاجتماعية وانخفاض مستوى الادخار العمومي من جهة أخرى، الى بروز ضغوطات غير مسبوقة على مستوى تمويل الاقتصاد الوطني.

في هذا الإطار، تواصلت المجهودات حثيثة من أجل العمل على تحسين مستوى الادخار طويل المدى عبر الإجراءات والتدابير الى تم اتخاذها في إطار قانون المالية لسنة 2021 والتي من أهمها رفع أسقف التخفيض من الضريبة بعنوان حسابات الادخار في الأسهم وعقود التأمين على الحياة وعقود الرسملة.

في المقابل، تركزت الجهود على تأمين توفير التمويل البنكي الملائم بضمان الدولة خاصة لفائدة المؤسسات الاقتصادية والقطاعات المتضررة من الأزمة في إطار مواصلة العمل بالإجراءات الخصوصية للتقليص من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا، فضلا عن بذل أقصى الجهد لملائمة شروط تمويل القطاع الخاص وتعبئة الموارد الضرورية لفائدة ميزانية الدولة على مستوى السوق الداخلية والخارجية في ظل توقع ارتفاع حاجيات التمويل مقارنة بالتقديرات الأولية.

بناء على هذه التطورات، يتمثل الرهان الأساسي لسنة 2022 في توفير الموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد مع الحفاظ على استدامة الدين العمومي من جهة والتقدم في الاصلاحات الهيكلية من أجل تعزيز الاستقرار المالي وتدعيم دور الجهاز المالي في مجال تعبئة الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة.

1. السياسة المالية

سيتركز العمل خلال سنة 2022 على مواصلة مسار اصلاح القطاع المالي بمختلف مكوناته وذلك على مستوي الحوكمة وإعادة هيكلة القطاع وكذلك دعم الأسس المالية للمؤسسات العاملة وتطوير النواتج والخدمات المسداة. وتهدف الإصلاحات المرتقبة الى الرقي بأداء القطاع المالي وضمان مواكبته للتطورات المؤسساتية والفنية الحاصلة على مستوى العالم.

القطاع البنكي

حافظ القطاع البنكي على صلابته المالية خلال سنة 2020 والسداسي الأول لسنة 2021. وهو ما مكنه من مواصلة مجهوده خلال السنة الحالية في التقليل من الأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 على الشركات والأفراد عبر التمديد في فترة تأجيل سداد القروض البنكية الممنوحة للمؤسسات والمهنيين إلى موفّى شهر سبتمبر ومنح التمويلات الاستثنائية إلى موفّى ديسمبر.

وفي إطار دعم القطاع المصرفي لمختلف الأعوان الاقتصاديين، قامت مجموعة من البنوك المحلية خلال الثلاثي الأول من سنة 2021 بإسداء قرضين بالعملة لفائدة الدولة بقيمة 259.5 مليون أورو و150 مليون دولار لتمويل ميزانية الدولة والتخفيف من كلفة ومخاطر الاقتراض لدى الأسواق العالمية.

وسيواصل القطاع البنكي خلال سنة 2022 لعب دوره في تأمين التمويلات اللازمة لاستعادة النشاط الاقتصادي مع العمل في ذات الوقت على المحافظة على استقرار أسسه المالية. وفي هذا الإطار سيتعزز العمل من أجل تعزيز الرقابة على المؤسسات المصرفية والتقدم تدريجيا في مسار الامتثال لمعايير التصرف الحذر والمعايير المحاسبية الدولية.

بالتوازي، سيتم العمل على تعزيز مقومات الحوكمة وترسيخ ثقافة المخاطر وتعزيز مسؤولية مجالس الإدارة على مستوى القيادة الاستراتيجية للبنوك وترسيخ ثقافة الأداء والمسؤولية الاجتماعية فضلا عن إيلاء أكثر أهمية لليقظة التكنولوجية والسيبرنية لمواكبة التطورات الحاصلة لنماذج أعمال المؤسسات البنكية وتأمين سلامة منظوماتها المعلوماتية.

نظام الصرف

سيواصل البنك المركزي التونسي سنة 2022 اعتماد سياسة صرف مرنة تهدف الى تحقيق سعر صرف حقيقي للدينار يعكس التوازن بين العرض والطلب على العملة الأجنبية في سوق الصرف المحلية وهو ما سيساهم في الحد من اختلال التوازنات الخارجية والمحافظة على المخزون بالعملة الأجنبية لاستيعاب الصدمات الاقتصادية.

ولتحقيق ذلك سيواصل البنك المركزي المتابعة الدقيقة لتطورات سوق الصرف واتخاذ السياسات والتدابير اللازمة لتجنب التغيرات الحادة في قيمة الدينار. وسيعمل في هذا الشأن على تطوير أنشطة مكاتب الصرف التي، رغم حداثة التجربة، مكنت من تجميع مبالغ هامة والحد من تنامي السوق الموازية قصد تحسين إدارة السيولة من العملة، بالإضافة الى التقدم في مراجعة تشريع الصرف وتبسيط إجراءات فتح وتسيير الحسابات بالعملة.

السوق المالية

بعد ما برهنت عليه من قدرة على التأقلم مع المتغيرات والتطورات التي عاشتها البلاد خلال الفترة الأخيرة، ستتواصل الجهود حثيثة بهدف الرفع من قدرة السوق الماليّة على التمويل المباشر للاقتصاد ودعم الاستثمار.

في هذا الإطار، ستتجه الإصلاحات الإجرائية والتشريعية نحو مزيد نشر ثقافة البورصة من أجل تشجيع المؤسسات وبخاصة الصغرى والمتوسطة والناشئة منها الناشطة في ميادين واعدة على غرار التنمية المستدامة والتكنولوجيات الحديثة على فتح رأس مالها للعموم ومزيد تنشيط دور المستثمرين المؤسساتيين في البورصة لا سيما مؤسسات التأمين التي تشهد وتيرة اصلاح واعدة من شأنها إعطاء ديناميكية جديدة للقطاع ولتمويل الاقتصاد عموما ودعم عمق السوق المالية خصوصا.

هذا وسيتم العمل على إثراء السوق بمنتجات جديدة وغير تقليدية تستجيب لحاجيات توظيف مختلف المستثمرين، بالإضافة الى دعم دور السوق المالية في تمويل مشاريع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتحديد مشاريع عمومية نموذجية وذلك من خلال اصدار الصكوك وقروض رقاعية تخص مشاريع كبرى، فضلا عن دراسة إمكانية التفويت جزئيا أو كلّيا في مساهمات الدولة ببعض الشركات على غرار مصرف الزيتونة قصد تحسين مؤشرات السوق والارتقاء بالرسملة السوقية.

كما ستتكثف الجهود من أجل تدعيم الحوكمة الرشيدة وتعزيز الدور الرقابي والردعي لهيئة السوق المالية على نشاط السوق وتحسين جودة الخدمات والتصرف في المخاطر قصد مزيد تدعيم ثقة المتدخلين في البورصة.

قطاع التأمين

لمزيد الارتقاء بمساهمة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام وتعبئة الادخار طويل المدى ستتركز الجهود خلال السنة القادمة على تطوير مؤشرات القطاع كميا ونوعيا. في هذا الإطار، سيتركز العمل على تطوير الإطار القانوني والترتيبي المنظم لقطاع التأمين خاصة فيما يتعلق بحوكمة المؤسسات العاملة وتعزيز الرقابة الحذرة على نشاط التأمين، وذلك قصد ملائمة مجلة التأمين مع المعايير الدولية وتوفير مقومات الصلابة المالية للقطاع.

كما ستتواصل الجهود لتحسين جودة الخدمات المسداة والاستجابة بالسرعة والنوعية المطلوبة الى طلبات تعويض الأفراد والمؤسسات، هذا بالإضافة الى تعصير منظومة التصرف في المخاطر ودعم تنافسية القطاع وهو ما يتطلب بدوره تنمية القدرات في المجالات ذات العلاقة وبخاصة المجال الاكتواري.

بالتوازي، ستتجه الإصلاحات في مجال التأمين الى مزيد استغلال الطاقات الكامنة في بعض الأصناف على غرار التأمين على الحياة الذي يتطلب من جهته تعصير منظومة الضمان الاجتماعي ككل، هذا بالإضافة الى تحسين نجاعة الصندوق الوطني للضمان من خلال توسيع مجال تدخلاته ووضع برنامج لإعادة هيكلته ضمن مراجعة إطاره القانوني والترتيبي.

تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

في ظل تواصل تداعيات جائحة كوفيد 19 على وتيرة النشاط الاقتصادي في أغلب المجالات، تواصلت خلال سنة 2021 الإحاطة بالمؤسسات الاقتصادية المتضررة لا سيما الصغرى والمتوسطة منها حيث تم التركيز على مواصلة العمل بتكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائدة قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط، والتمديد في مدة الانتفاع بتدخلات خط اعتماد دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسّسات الصغرى والمتوسطة وإدخال بعض التنقيحات عليه لضمان انخراط أكبر عدد ممكن من المؤسسات في هذه الآلية، فضلا عن التقدم في تنفيذ برنامج إصلاح منظومة الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال عبر حذف 25 ترخيص وتعويضها بكراسات شروط وإطلاق برنامج "FLY WHEEL" لمساندة المؤسسات الناشئة وتوفير مناخ استثمار ملائم لتطورها وتفعيل الأصناف الجديدة للصناديق الاستثمارية المدرجة ضمن قانون تحفيز الاستثمار والمتمثلة خاصة في صندوق الصناديق "ANAVA TUNISIA".

وستتواصل الجهود خلال سنة 2022 لتحسين نفاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة للتمويل البنكي خاصة عبر التسريع في تركيز بنك الجهات المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2019 والذي ينتظر أن يسهم في تطوير النسيج الاقتصادي وخلق ديناميكية جديدة للاستثمار الخاص بالجهات، وتطوير منظومة تقييم المخاطر من خلال إصدار القوانين المتعلقة بإحداث مكاتب الاستعلام الائتماني وجودة المعلومات الائتمانية ومراجعة نسب الفائدة المشطة.

كما سيتم العمل خلال الفترة القادمة على تنويع مصادر التمويل عن طريق مزيد الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتذليل الصعوبات أمام النفاذ للتمويل المباشر عبر تشجيعها على فتح رأس مالها للعموم ومواصلة تطوير نشاط مؤسسات التوظيف الجماعي والصناديق الاستثمارية لتعزيز دورها في دعم الأموال الذاتية للشركات غير المدرجة بالبورصة، هذا بالإضافة الى استكمال النصوص التطبيقية لقانون التمويل التشاركي وانطلاق العمل به.

الإدماج المالي

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي، شهدت سنة 2021 جملة من الإنجازات الهامة تمثلت في إنهاء المرحلة الأولى من برنامج إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة الذي خلص الى احداث 12 مؤسسة مالية جهوية بالإضافة إلى إصدار نص ترتيبي يسمح بتقديم عمليات التأمين للعموم عبر مؤسسات التمويل الصغير.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2022 في اتجاه انجاز المرحلة الثانية من البرنامج لإعادة هيكلة بقية جمعيات القروض الصغرى الناشطة في ولايات الشمال الشرقي والوسط الغربي والجنوب فضلا عن المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالإدماج المالي وإصدار نصوصه الترتيبية.

كما سيتم الحرص على النهوض بالرقمنة واستغلال الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة لتحسين الخدمات المالية المتعلقة بتامين المعاملات المالية والتقليص من استعمال التداول المالي النقدي، هذا الى جانب مزيد العمل على تفعيل آلية المبادر الذاتي من خلال اصدار النصوص الترتيبية والتطبيقية في المجال وكذلك استكمال الإطار المؤسساتي المنظم للاقتصاد الاجتماعي والتضامني خاصة فيما يتعلق بهياكل واليات التمويل الخصوصية للقطاع.

2. تمويل الاقتصاد

عرفت سنة 2021 بعض الصعوبات على مستوى تعبئة الموارد الملائمة خاصة لفائدة ميزانية الدولة في ظل ارتفاع الحاجيات عن مستوى التقديرات الأولية والتراجع المستمر لحجم الادخار وما سببه من ضغط على السيولة المتداولة في السوق وكذلك صعوبة النفاذ الى السوق العالمية بسبب تدهور الترقيم السيادي لتونس.

وسيتركز العمل خلال سنة 2022 على البحث عن الحلول الملائمة لتأمين حاجيات تمويل الاقتصاد وبخاصة المالية العمومية مع الحرص على استدامة الدين العمومي الذي بلغ مستويات تبعث عن الانشغال. وفي ضوء تقلص هوامش التحرك المتاحة على مستوى سياسة الميزانية، يتوقع أن تلعب السياسة النقدية دورا رئيسيا في عملية تمويل الاقتصاد عبر توفير السيولة اللازمة وضمان كلفة اقتراض ملائمة للمؤسسات والأفراد بما يضمن الاستعادة التدريجية لديناميكية الاستهلاك والاستثمار وتحفيز النمو.

من هذا المنطلق، تتمحور أهم التوجهات المرسومة للسنة القادمة في مجال تمويل الاقتصاد في ضرورة الاسترجاع التدريجي لنسق الادخار الوطني وتيسير نفاذ مختلف الأعوان الاقتصاديين الى التمويل الملائم في إطار خطة الإنعاش الاقتصادي التي سيتم وضعها حيز التنفيذ والتي تتطلب مواكبة هامة ومرونة أكبر للسياسات المالية في مواجهة صعوبة الظرف الاقتصادي.

الادخار الوطني

لقد نتج عن الأزمة متعددة الأبعاد التي تعرفها البلاد منذ فترة ارتفاع ملحوظ لحاجيات تمويل الاقتصاد في ظل التراجع غير المسبوق للادخار الوطني والذي شمل الادخار الخاص والمؤسساتي على حد سواء. وفي هذا الإطار، شهدت الفترة المنقضية تراجع الادخار الأسري بنسق سريع بالعلاقة مع تزايد الضغوطات على القدرة الشرائية للأسر وتوجيه الجزء الأكبر من مداخيلهم للاستهلاك الخاص. أما بخصوص الادخار المؤسساتي، أدى تواصل الانكماش الاقتصادي بشكل مباشر إلى عدم قدرة المؤسسات المنتجة على تعزيز مدخراتها وتمويل استثماراتها إضافة إلى انخفاض الادخار العمومي في ظل تدهور المالية العمومية من جهة وتأزم الوضعية المالية للصناديق الاجتماعية من جهة أخرى.

وستتكثف الجهود خلال سنة 2022 أولا لتفعيل الإجراءات التي تم اتحاذها في إطار قانون المالية لسنة 2021 والتي تتعلق أساسا بالترفيع في سقف الطرح من الضريبة على الدخل بعنوان حسابات الادخار في الأسهم من 50 ألف دينار إلى 100 ألف دينار وكذلك بعنوان عقود التأمين على الحياة وعقود الرسملة من 10 آلاف دينار إلى 100 ألف دينار في السنة.

ثانيا ستتكثف الجهود من أجل إيجاد الآليات الكفيلة لمزيد تشجيع الادخار كآلية لتمويل الاقتصاد في إطار ضرورة العمل على الخروج من الوضعية الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد وذلك من خلال التسريع في الإصلاحات الكبرى المتعلقة بإعادة هيكلة المالية والمؤسسات العمومية واستعادة التوازن المالي للصناديق الاجتماعية وإصلاح منظومة الدعم والتحكم في كلفة التأجير العمومي من أجل استعادة الادخار العمومي.

أما فيما يتعلق بالادخار المؤسساتي، فسيتواصل العمل على مواصلة النهوض بأصناف التأمين ذات القدرات الكامنة لا سيما التأمين على الحياة فضلا عن مزيد تنشيط دور مؤسسات التوظيف الجماعي في تعبئة الادخار وتصويبه نحو الاستثمارات المالية طويلة المدى. هذا الى جانب ضرورة استقطاب أكثر ما يمكن من الودائع من قبل القطاع المالي وإعادة السيولة المتوفرة في السوق الموازية إلى الجهاز الرسمي وذلك من خلال التقدم في اصلاح النظام الجبائي ومنظومة الصرف والتقليص من تداول الأموال نقدا وهو ما يتطلب بدوره العمل على تطوير الثقافة المالية وتحسين الخدمات المسداة.

المالية العمومية

تطور وضعية المالية العمومية خلال سنة 2021

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال العشرة أشهر الأولى من سنة 2021 إلى تقلص عجز الميزانية بنسبة 16% مقارنة بالنتائج المسجلة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى ارتفاع الموارد الذاتية للدولة بنسق أسرع من نسق تطور اجمالي النفقات (+9.1% بالنسبة للموارد و+6.6% بالنسبة للنفقات).

فيما يتعلق بالموارد ارتفعت المداخيل الجبائية بنسبة 13.2% بالعلاقة مع الزيادة الهامة للأداءات غير المباشرة بـ 20.5% نتيجة استرجاع نسق التوريد والترفيع في تعريفة المعلوم على الاستهلاك المستوجب على بعض المنتجات كما نص عليه قانون المالية لسنة 2021، بالإضافة الى تطور الأداءات المباشرة بنسبة 4.2% نتيجة ارتفاع الخصم على المورد بعنوان الأجور والضريبة على الشركات غير البترولية بـ 2.9% و10.3% على التوالي. وفي المقابل سجلت المداخيل غير الجبائية تراجعا بنسبة 4.7% رغم التطور الهام لمداخيل عبور الغاز الجزائري وارتفاع مداخيل المصادرة.

أما فيما يخص النفقات فقد سجلت جل عناصر الانفاق ارتفاعا حيث تطورت نفقات الاستثمار بـ7.8% بالعلاقة مع التقدم في إنجاز المشاريع العمومية وعرفت نفقات المحروقات والنقل زيادة هامة على التوالي بنسبة 13.2% و24.2% نتيجة إيقاف العمل بآلية التعديل الآلي للأسعار وارتفاع الأسعار العالمية للنفط فيما ازدادت نفقات التأجير بـ 5.2%.

وعلى هذا الأساس ولتمويل عجز الميزانية عرفت موارد الاقتراض الخارجي زيادة بنسبة 46.2% وموارد الاقتراض الداخلي تراجعا طفيفا بـ 0.2% في موفي أكتوبر 2021 ليبلغ مجموع القروض 12282.5 م د مقابل 10166.3 م د خلال نفس الفترة من سنة 2020 أي بنسبة تطور في حدود 20.8%.

وبناء على هذه التطورات وبالنظر الى تواصل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا وارتفاع الأسعار العالمية للنفط مقارنة بالفرضية المعتمدة بقانون المالية الأصلي وصعوبة الخروج على الأسواق العالمية، تم تحيين ميزانية الدولة لسنة 2021 حيث ينتظر أن يبلغ عجز الميزانية دون الهبات والمصادرة 10417 م د ما يمثل 8.3% من الناتج مقابل 7944 م د و6.6% من الناتج مقدرة أوليا بقانون المالية و11229 م د و9.6% مسجلة سنة 2020 فيما ستتقلص نسبة الدين العمومي من الناتج إلى مستوى 85.6% مقابل 90.1% في قانون المالية الأصلي.

وتتضمن هذه الميزانية تطور الموارد الذاتية لكامل سنة 2021 بنسبة 4% مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي لتبلغ قيمتها 34449 م د وذلك بالعلاقة مع تطور المداخيل الجبائية بنسبة 3.3% خاصة بعنوان الضريبة على الشركات البترولية نتيجة مراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من 45 دولار إلى 70 دولار والأداءات غير المباشرة بحكم التطور المتوقع لنسبة واردات السلع وتحسن مردود الاستخلاص.

وينتظر أن تتطور المداخيل غير الجبائية بنسبة 24.9% على أساس تعبئة موارد إضافية بعنوان عائدات المساهمات وأتاوة عبور الغاز الجزائري وتسويق المحروقات والأملاك المصادرة.

أما على مستوى النفقات فينتظر أن تبلغ 44241 م د في موفى سنة 2021 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 10% و8.2% على التوالي مقارنة بقانون المالية الأصلي والنتائج المسجلة سنة 2020. وشملت هذه الزيادة مقارنة بالتقديرات الأولية نفقات التأجير والتسيير والاستثمار بنسبة 1% و15% و4.6% تباعا ونفقات دعم المحروقات بنسبة 730% (3327 م د مقابل 401 م د) خاصة بالعلاقة مع مراجعة سعر برميل النفط وكذلك تسديد قسطين

بقيمة 100 م د و120 م د بعنوان خلاص جزء من متخلدات منحة الدعم التكميلية لسنتي 2018 و2019. هذا وينتظر أن تنخفض نفقات خدمة الدين أصلا وفائدة بنسبة 4% (-3.2% بالنسبة لأصل الدين و-6.1% بالنسبة لفائدة الدين) مقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2021 خاصة بالعلاقة مع مفعول الاستقرار النسبي لسعر الصرف. وعليه سجلت حاجيات التمويل المحينة زيادة بقيمة 2376 م د مقارنة بالتقديرات الأولية لتبلغ 21071 م د. وينتظر أن تتم تغطية هذه الحاجيات أساسا من الاقتراض في حدود 20270 م د موزعة بين الاقتراض الخارجي بنسبة 60% والاقتراض الداخلي بنسبة 40%.

وبناء على ما تقدم وبالنظر إلى تطور الآفاق الاقتصادية العالمية والإجراءات التي سيتم إقرارها من قبل الحكومة لمواجهة الأزمة تتمحور أهم توجهات سياسة الميزانية لسنة 2022 حول ضرورة العمل على التقليص التدريجي في مستوى عجز الميزانية للحفاظ على استدامة الدين العمومي من خلال حسن إدارة النفقات العمومية وإعادة توزيعها حسب الاولويات الوطنية وهوامش التحرك المتاحة والبحث عن موارد تمويل إضافية وبديلة.

في هذا الإطار، سيتم العمل خلال الفترة القادمة على ترشيد نفقات التصرف خاصة نفقات الدعم والتأجير اللذان يمثلان حوالي 45% من الحجم الاجمالي للميزانية والنزول بها إلى مستويات معقولة من الناتج قصد توفير هامش مالي للاستثمار العمومي.

بالتوازي، سيتكثف الجهد لدعم الموارد الذاتية للدولة عبر التقدم في مسار الاصلاح الجبائي الذي تم الانطلاق فيه منذ فترة ومواصلة الإصلاحات الرامية لتعصير ورقمنة الإدارة الى جانب العمل حثيثا على وضع برنامج انقاذ للمؤسسات العمومية قصد تحسين أدائها وتوقيف نزيف المالية العمومية بهذا العنوان.

توازن ميزانية الدولة لسنة 2022

قدّرت ميزانية الدولة لسنة 2022 قبضا وصرفا في حدود 57291 م د مسجلة بذلك زيادة بـ 3.2% مقارنة بالنتائج المحينة لكامل سنة 2020.

وقد بنيت هذه التقديرات على جملة من الفرضيات منها بالخصوص تحقيق نمو اقتصادي بنسبة 2.6% واعتماد معدل 75 دولار لسعر برميل النفط الخام من نوع "البرنت" ومعدل 2.92 لسعر صرف الدولار مقابل الدينار.

وتفترض ميزانية سنة 2022 تطور الموارد الذاتية للدولة بنسبة 12.1% مقارنة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 لتبلغ قيمة 38618 م د في علاقة بالزيادة الهامة المتوقعة للمداخيل الجبائية بـ 13.9% مقابل تراجع المداخيل غير الجبائية والهبات بنسبة 1.2% و13.2% تباعا.

وبعزى التطور المتوقع للمداخيل الجبائية إلى تطور الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات بـ 10% و11% على التوالي والمعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة ومعاليم الاستهلاك تباعا بـ 38.2% و14.7% و13.4%

باعتبار المردود المحتمل للإجراءات الجبائية المضمنة بقانون المالية والتطور المتوقع للنشاط الاقتصادي والتوريد والاستهلاك لترتفع بذلك نسبة الضغط الجبائي إلى مستوى 25.4% مقابل 24.4% منتظرة خلال سنة 2021.

تطور موارد الدولة

بحساب م د	2021 (ق م تعديلي)	نسبة التطور (%)	2022 (ق م)	نسبة التطور (%)
المداخيل الجبائية	30816	13.5	35091	13.9
الأداءات المباشرة	13214	9.5	14570	10.3
الحصة من المداخيل الجبائية (%)	42.9		41.5	
الأداءات غير المباشرة	17602	16.7	20521	16.6
الحصة من المداخيل الجبائية (%)	57.1		58.5	
المداخيل غير الجبائية	3103	20.8	3067	1.2-
الهبات	530	32-	460	13.2-
الموارد الذاتية	**34449**	**13**	**38618**	**12.1**
موارد الاقتراض	20270	27.5	19983	1.4-
الاقتراض الداخلي	8120	27-	7331	9.7-
الحصة من موارد الاقتراض (%)	40		36.7	
الاقتراض الخارجي	12150	154.7	12652	4.1
الحصة من موارد الاقتراض (%)	60		63.3	
موارد الخزينة	801	67.2-	1310-	63.5-
موارد الاقتراض والخزينة	**21071**	**14.9**	**18673**	**11.4-**
جملة الموارد	**55520**	**13.6**	**57291**	**3.2**

وفيما يتعلق بنفقات الدولة فقد تم ضبط التقديرات على أساس التأثر الحاد للمالية العمومية بتواصل التداعيات الاقتصادية لانتشار وباء كورونا وهو ما يتطلب اتخاذ جملة من الإصلاحات والإجراءات لترشيد النفقات خاصة نفقات التأجير والدعم قصد التقليص قدر الإمكان من عجز الميزانية والنزول بحاجيات التمويل إلى مستويات تتماشى مع إمكانيات الاقتراض المتاحة. ومن المنتظر أن تبلغ نفقات الميزانية لكامل سنة 2022 دون احتساب تسديد أصل الدين ما قدرة 47166 م د مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 6.6% مقارنة بالنتائج المنتظرة لكامل سنة 2021 وذلك بالعلاقة مع تطور نفقات التأجير والتدخلات بـ 6% و10.6% باعتبار كلفة تفعيل برنامج الإحالة على التقاعد المبكر وارتفاع كلفة دعم المواد الأساسية التي شهدت أسعارها زيادات كبيرة في الأسواق العالمية مقابل تراجع نفقات التسيير بنسبة 9.1%. هذا وقد تم رصد مبلغ 320 م د ضمن النفقات الطارئة وغير الموزعة لتسوية جزء من متخلدات الشركات العمومية. كما يتوقع أن تستقر نفقات الاستثمار في حدود 4183 م د (0.8%-).

وبالتوازي ينتظر أن تتراجع خلال سنة 2022 نفقات تسديد خدمة الدين العمومي بنسبة 3.8% لتبلغ 14351 م د بالعلاقة مع تراجع نفقات أصل الدين بـ 9.9% وزيادة نفقات الفائدة بـ 14.4%.

تطور نفقات الدولة

بحساب م د	2021 (ق م تعديلي)	نسبة التطور (%)	2022 (ق م)	نسبة التطور (%)
نفقات التأجير	20345	5.9	21573	6
نفقات التسيير	2186	7.3-	1987	9.1-
نفقات التدخلات	12896	14.9	14267	10.6
منها: الدعم	*6027*	*34.4*	*7262*	*20.5*
نفقات الاستثمار	4218	0.8	4183	0.8-
نفقات العمليات المالية	302	59.8	131	56.6-
نفقات التمويل	3782	1.2	4326	14.4
النفقات الطارئة وغير الموزعة	511		699	36.8
نفقات خدمة أصل الدين	11129	50.5	10025	9.9-
قروض وتسبقات الخزينة الصافية	150	75-	100	33.3-
جملة النفقات العمومية	**55520**	**13.6**	**57291**	**3.2**

وبناء على هذه التطورات يتوقع خلال سنة 2022 أن ينحصر العجز الصافي للميزانية في حدود 9308 م د ما يمثل 6.7% من الناتج وأن يبلغ حجم الدين العمومي 114142 م د و82.6% من الناتج. وتستوجب تغطية هذا العجز تعبئة موارد اقتراض بقيمة 19983 م د متأتية بنسبة 63% من الاقتراض الخارجي موزعة بين قروض دعم الميزانية (8749.8 م د)، القروض الخارجية الموظفة (1044 م د)، القروض المعاد إقراضها (100 م د) والإصدارات بالسوق المالية العالمية (2758 م د).

تطور عجز الميزانية ونسبة المديونية من الناتج (%)

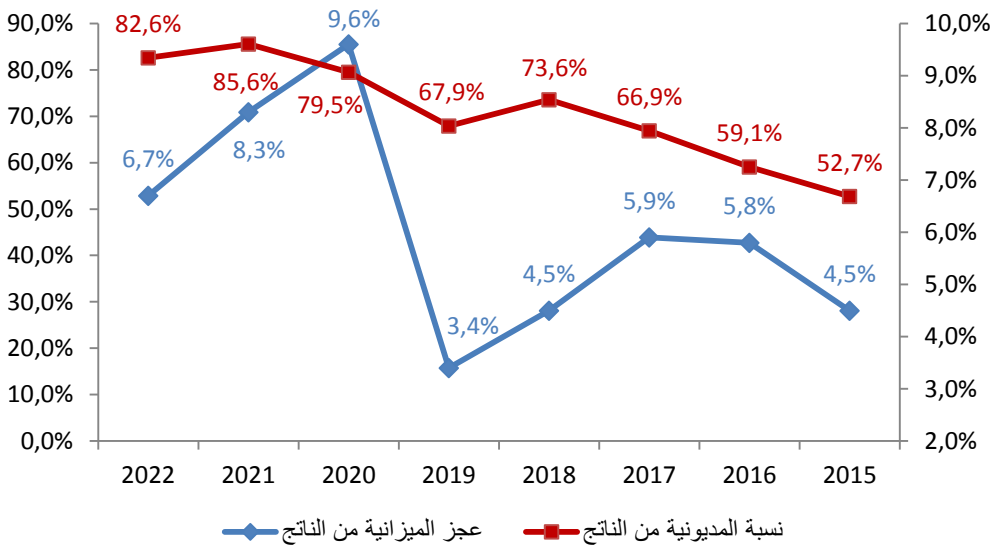

الإجراءات الجبائية لسنة 2022

يتضمن قانون المالية لسنة 2022 جملة من الإجراءات الرامية إلى مساندة المؤسسات الاقتصادية ودعم التشغيل ودفع الاستثمار وتشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ودعم الرقمنة ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب، فضلا عن مواصلة الإحاطة بالفئات الاجتماعية الهشة. كما تضمن جملة من الإجراءات الإضافية لتعبئة موارد لفائدة الدولة وإدماج الاقتصاد الموازي.

وشملت أهم الأحكام المتعلقة بمساندة المؤسسات الاقتصادية ودعم التشغيل تمكين الشركات من إعادة تقييم عقاراتها المبنية وغير المبنية حسب قيمتها الحقيقية والتخلي عن غرامات التأخير المستوجبة على الصفقات العمومية المبرمة في ميدان البناء والأشغال العمومية التي تم التصريح في شأنها بالتسليم الوقتي قبل 31 ديسمبر 2021 لتقليص الضغوط على خزينة المؤسسات، فضلا عن التمديد في الأجل الأقصى المحدد للانتفاع بالأحكام الانتقالية المتعلقة بالامتيازات المالية والجبائية قصد تمكين المؤسسات المعنية من الانتفاع بهذه الامتيازات دون الرجوع فيها خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي تسببت بها جائحة كوفيد 19 والتي حالت دون استكمال انجاز الاستثمارات أو الدخول طور النشاط الفعلي. كما تضمن قانون المالية التمديد في العمل بآلية تنفيل نسب الفائدة على قروض الاستثمار في حدود 3 نقاط إلى موفى ديسمبر 2022 وبتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة من قبل المؤسسات السياحية التي توقفت عن النشاط للأعوان إلى غاية 31 مارس 2022 وبإقرار منحة استثنائية وظرفية بعنوان البطالة الفنية بقيمة 200 دينار لعمال المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية طيلة فترة التوقف عن النشاط وذلك لمدة أقصاها 6 أشهر.

وفي نفس الإطار نص قانون المالية على تمكين المؤسسات الصناعية المصدرة كليا من الترفيع خلال سنة 2022 في نسبة التسويق المحلي لمنتجاتها إلى 50% من رقم معاملاتها للتصدير المحقق سنة 2019 وتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة لعمليات التوريد والاقتناء المحلي لمختلف التجهيزات والخدمات الضرورية لنشاط مؤسسات النقل الجوي الدولي مع تمتيع المؤسسات التي تسدي الخدمات الأرضية داخل المطارات وخدمات التموين والصيانة والإصلاح والمراقبة الفنية للطائرات لفائدة مؤسسات النقل الجوي الدولي بهذا الامتياز. كما تم إعفاء العمولات الراجعة لوكلاء أسواق الجملة المتعلقة بمنتجات الفلاحة والصيد البحري من الأداء على القيمة المضافة وبعض مدخلات الأعلاف من المعاليم الديوانية قصد التحكم في كلفة بعض المنتجات ودعم القدرة الشرائية للمستهلك.

كما سيتم في إطار استحثاث نسق الاستثمار إحداث صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص يتولى تمويل الدراسات وخدمات المساندة والمرافقة المسداة من قبل الخبراء ومكاتب الدراسات في مجال الشراكة بين القطاعين. ولدعم تمويل الاستثمار أقر قانون المالية مضاعفة مبلغ فوائض حسابات الادخار الخاصة القابل

للطرح من أساس الضريبة من 3000 د إلى 6000 د ومبلغ فوائض القروض الرقاعية القابل للطرح من أساس الضريبة من 5000 د إلى 10000 دينار.

وفي إطار مواصلة الدولة لدورها الاجتماعي في مساندة الفئات الهشة تمحورت أهم الإجراءات حول الترفيع في مقدار المنحة المالية الشهرية المسندة للعائلات الفقيرة من 180 د حاليا الى 200 دينار واسناد منحة شهرية بقيمة 30 دينار لفائدة أبناء العائلات محدودة ومتوسطة الدخل دون 6 سنوات. كما تقرر إحداث خطّ تمويل لفائدة أصحاب المشاريع والمهن الصغرى في الأنشطة الاقتصادية التي تلاقي صعوبات ظرفية جراء تفشي فيروس كورونا يمكنهم من الحصول على قروض دون فائدة في حدود 5000 دينار خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 31 ديسمبر 2022 وإحداث خطّ لتمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لإسناد قروض بشروط تفاضلية خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2022 إلى 31 ديسمبر 2024. وسيمكن هذا الإجراء من الحد من تفاقم البطالة والمحافظة على مواطن الشغل.

كما نص قانون المالية لسنة 2022 على مراجعة المعاليم الديوانية لبعض المواد الاستهلاكية التي لها مثيل مصنع محليا وليس لها أثر على الأنشطة الإنتاجية والتمديد في آجال عطلة بعث المؤسسات إلى ثلاثة سنوات وإقرار برنامج خصوصي للإحالة على التقاعد المبكر.

وبهدف تشجيع الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة تم اتخاذ جملة من الإجراءات شملت بالأساس تخفيف العبء الجبائي على العربات السيارة المجهزة بمحرك مزدوج حراري وكهربائي والعربات السيارة المجهزة بمحرك كهربائي، التخفيض في المعاليم الديوانية المستوجبة بعنوان توريد اللاقطات الشمسية إلى 10% ومراجعة نسبة المعلوم للمحافظة على البيئة.

وبالتوازي تم اتخاذ إجراءات جديدة لتعبئة موارد لفائدة الدولة وإدماج الاقتصاد الموازي منها بالخصوص إحداث معلوم طابع جبائي على تذاكر البيع المسلّمة من قبل المغازات التجارية والمستغلين لعلامة تجارية أجنبية ومعلوم على استعمال أجهزة التعقّب عبر الأقمار الاصطناعية وعلى استعمال الكرشم الإلكتروني، فضلا عن الترفيع في تعريفة معلوم الجولان الموظف على السيارات السياحية ومعلوم التسجيل القار ومبلغ أتاوة البحث. كما سيتم اعتماد منصة الكترونية لإعداد شهائد الخصم من المورد وإحكام مراقبة الخاضعين للأنظمة التقديرية وترشيد تداول الأموال نقدا عن طريق توظيف معلوم بنسبة 5% لفائدة خزينة الدولة على كل مبلغ يتم دفعه نقدا لدى المحاسبين العموميين تتجاوز قيمته 3000 دينار.

الجهاز النقدي والمالي

تأثر الجهاز المالي خلال الفترة المنقضية من سنة 2021 بتواصل تداعيات الأزمة الصحية على وضعية السيولة المصرفية من جهة وتطور حاجيات تمويل الاقتصاد، من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، حافظت السلطات النقدية خلال الأشهر الأولى من سنة 2021 على مستوى نسبة الفائدة المديرية بـ 6.25% وحاولت الاستجابة لحاجيات البنوك المتزايدة من السيولة حيث ارتفع حجم تدخلات البنك المركزي الى معدل 10089 م د في أوت 2021 وتراجعت، نتيجة، لذلك نسبة الفائدة المتوسطية بالسوق النقدية إلى 6.24% في شهر أكتوبر بعد تسجيل منحى تصاعدي منذ بداية السنة وتطورها من 6.15% في شهر جانفي إلى 6.29% في شهر جويلية.

في نفس السياق، سجلت الكتلة النقدية ن3 زيادة ملحوظة في شهر جوان 2021 بعد الانخفاض المسجل في شهر فيفري وذلك خاصة على مستوى النقد الكتابي. أما بالنسبة لمقابلات الجهاز المالي، فقد تواصلت زيادة المستحقات الصافية على الخارج لتبلغ 1311 م د في شهر جوان، كما شهدت المستحقات الصافية على الدولة زيادة كبيرة (1358 م د) خاصة نتيجة تطور قائم سندات الخزانة، فيما تطورت المساعدات للاقتصاد بـ 2581 م د في شهر جوان مقابل شهر جانفي.

وعلى أساس هذه التطورات وباعتبار نسق النمو المتوقع للاقتصاد لموفي هذه السنة، ينتظر أن تتطوّر الكتلة النقدية (ن3) بـ8.8% لكامل سنة 2021 بناء على التطور المتوقع للمساعدات الممنوحة للاقتصاد بـ5.7% مقابل 6.7% مسجلة في سنة 2020 من جهة وزيادة نسق نمو المستحقات الصافية على الدولة بـ26.4% مقابل 16.7% من جهة أخرى، فيما ستعرف المستحقات الصافية على الخارج تراجعا ملحوظ بـ 2724 م د مقارنة بسنة 2020 وذلك بسبب أهمية العجز الخارجي ومحدودية تعبئة الموارد من الخارج.

بالنسبة لسنة 2022، سيتواصل العمل في اتجاه المواءمة بين متطلبات إنعاش الاقتصاد وضرورة العودة التدريجية للنمو وما تستدعيه من ضرورة الاستجابة الى حاجيات تمويل مختلف الأعوان الاقتصاديين من جهة والمحافظة على استقرار الأسعار من جهة أخرى. لهذا ستتكثف الجهود من أجل تطوير آليات التمويل ومواكبتها إلى تطور الظرف الاقتصادي وحاجيات المؤسسات بالإضافة الى مواصلة دعم الجوانب التحليلية والاتصالية من قبل البنك المركزي للتحكم أكثر في قنوات بثّ السياسة النقدية.

في هذا الإطار، ينتظر أن تتطور الكتلة النقدية (ن3) بنسبة 8% خلال سنة 2022 دون نمو الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية. ويستند هذا النسق الى الزيادة في المساعدات للاقتصاد والمستحقات الصافية على الدولة على التوالي ب 6.1% و6.2% على أساس فرضية العودة التدريجية للنشاط والتقليص في عجز ميزانية الدولة للتحكم في التداين. في المقابل، سيتواصل تراجع المستحقات على الخارج بسبب استمرارية الضغوط على المدفوعات الخارجية.

جدول: تقديرات لأهم موارد واستعمالات الجهاز المالي

	2022		2021		2020		2019	
	م د	%	م د	%	م د	%	م د	%
المكونة النقدية (ن 3)	**113241**	**8,0**	**104853**	**7,9**	**97176**	**9,8**	**88525**	**11,5**
المستحقات الصافية على الخارج	**-6285**		**-1836**		**888**		**-316**	
القروض الداخلية	**150878**	**6,1**	**142162**	**10,2**	**129045**	**8,7**	**118679**	**7,9**
المستحقات الصافية على الدولة	37405	6,2	35213	26,4	27863	16,7	23868	14,7
المساعدات للاقتصاد	113473	6,1	106949	5,7	101182	6,7	94811	6,3

الجزء الثاني

نحو تطوير هيكلة الاقتصاد ودعم طاقته التشغيلية

الباب الأول

تطوير السياسات القطاعية وتعصير البنية الأساسية

السياسات الاقتصادية

الفلاحة والصيد البحري

يواصل القطاع الفلاحي دوره في تعزيز الأمن الغذائي رغم أزمة جائحة كورونا COVID-19 وتذبذب الإنتاج بالنظر لارتباطه المباشر بالمناخ خاصة عامل الأمطار، حيث تميز الموسم الفلاحي الحالي بنقص هام في كميات الأمطار المسجلة بجلّ المناطق وهو ما انعكس على المخزون المائي بالسدود الذي تراجع إلى حوالي 762 مليون م^3 مع نهاية شهر أوت 2021 مقابل 1005 مليون م^3 في نفس الفترة من السنة الفارطة أي بنسبة انخفاض تعادل24%. ويمثل المخزون قرابة 33% من طاقة الخزن المقدرة بـ 2167 مليون م^3. كما شهد الموسم الفارط صعوبة في التزود بمادة الأمونيتر، انعكست سلبا على مردودية الزراعات وخاصّة الحبوب.

وتقدر نسبة النمو لسنة 2021 بالأسعار القارة بـ -5.5% مقابل نسبة نمو بـ 6.0% خلال سنة 2020. ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى تراجع إنتاج زيتون الزيت إلى حدود 700 ألف طن مقابل تسجيل صابة قياسية ناهزت الـ 2 مليون طن سنة 2020 أي بنسبة تراجع 185-%.

وقد تم اعتماد الفرضيات التالية لتحديد نسبة النمو لسنة 2021:

- إنتاج حوالي 16.4 مليون قنطار (م.ق) من الحبوب (مقابل 15.3 م. ق سنة 2020)،
- إنتاج حوالي 140.5 ألف طن من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية (مقابل 136.7 ألف طن سنة 2020)،
- إنتاج 345 ألف طن من التمور مقابل 331 ألف طن سنة 2020،
- تحقيق استثمارات مقدرة بـ 1206 م د (مقابل 1177 م د سنة 2020).

كما سجل الميزان التجاري الغذائي عجزا خلال السداسية الأولى من سنة 2021 قدّر بـ 806.9 م د مقابل عجز بـ 137.1 م د في نفس الفترة من سنة 2020 مسجلا بذلك نسبة تغطية في حدود 75.1%مقابل 95.2% سنة 2020 وذلك نتيجة لتطور نسق توريد الحبوب (26.9%) وتوريد المواد الأولية للأعلاف (الشعير، الذرة الصفراء

والسوجا...) التي سجلت ارتفاعا كبيرا في الكميات والأثمان، حيث مثلت قرابة 22% من جملة الواردات الغذائية، إضافة إلى التراجع الهام في تصدير زيت الزيتون 27-% مما عمق في عجز الميزان التجاري الغذائي.

وينتظر خلال سنة 2022 مواصلة نهج سياسة التنمية الفلاحية التي تقوم على تدعيم النشاط الفلاحي وتجاوز التداعيات السلبية للجائحة الصحية. حيث سيتواصل العمل على:

- تعزيز حماية الموارد الطبيعية وترشيد استعمالاتها لتحقيق الهدف الرئيسي الاستراتيجي المتمثل في الأمن الغذائي المستدام تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة،
- تدعيم منظومات الإنتاج الفلاحية وتحسين سلاسل القيمة بما يضمن دخلا مجزيا للفلاح وتنشيط الدورة الاقتصادية،
- المساهمة في تنمية المناطق الريفية والحد من الفقر والتهميش في إطار المشاريع التنموية الفلاحية.

أما على **المستوى الكمي**، فينتظر خلال سنة 2022 تحقيق نسبة نمو للقيمة المضافة في القطاع الفلاحي بنسبة 5.4% بالأسعار القارة، وذلك استنادا بالأساس على توقعات الإنتاج التالية:

- إنتاج 1200 ألف طن من زيتون الزيت مقابل 700 ألف طن في الموسم الحالي، بزيادة تقدر بـ71%،
- إنتاج حوالي 18 مليون قنطار من الحبوب مقابل 16.4 مليون قنطار خلال الموسم الحالي،
- انتاج حوالي 368.5 ألف طن من التمور مقابل 345 ألف طن في الموسم الحالي،
- إنتاج 145 ألف طن من منتجات الصيد البحري وتربية الأحياء المائية،
- تطور حجم الاستثمارات لتناهز 1511 م د مقابل 1206 م د خلال سنة 2021.

كما ينتظر أن يسجل الميزان التجاري الغذائي خلال سنة 2022 نسبة تغطية في حدود 85% مقابل 65% منتظرة لكامل سنة 2021، وذلك على أساس نمو بـ 23% للصادرات وتراجع الواردات بـ 5% مقارنة مع سنة 2021.

الصناعات المعملية

تواجه المؤسسات الصناعية مشاكل ظرفية عديدة، فعلاوة على مخلفات جائحة كورونا، تسببت الظروف العالمية في انخفاض التنافسية السعرية للمنتجات التونسية ومن أهمها ارتفاع معاليم النقل الدولي التي تجاوزت خمسة أضعاف القيمة المسجلة سنة 2019 إضافة إلى الارتفاع الهام لأسعار المواد الأولية الأساسية التي تمثل مدخلات لعمليات التصنيع (النحاس، العروق الفولاذية، عجين الورق، الورق...).

كما ساهمت بعض اتفاقيات التبادل التجاري التي أمضتها تونس مع بعض البلدان في الإضرار بالنسيج الصناعي التونسي حيث شهدت نسبة مساهمة الصناعات المعملية في الناتج الصناعي الخام تراجعا ملحوظا من نسبة 17% سنة 2014 إلى أقل من 14% سنة 2019 وهو ما يستدعي إعادة تقييم هذه الاتفاقيات ومراجعتها في اتجاه دعم القدرة التنافسية للصناعة التونسية وإتاحة الفرص للنفاذ للأسواق الخارجية.

وفي ظل الظروف الاقتصادية والصحية على المستوى الوطني والعالمي، تم اتخاذ عدة إجراءات للمحافظة على ديمومة المؤسسات الصناعية. وعلى هذا الأساس تركزت الجهود خلال سنة 2021 على:

دفع القدرة التنافسية للمؤسسة

ارتكزت الجهود خلال سنة 2021 على المحافظة على النسيج المتواجد وتطويره من خلال بعث آلية جديدة لدفع الاستثمار في مجال البحث والتجديد "Innov-PMN" للرفع من القدرة التنافسية للقطاع الصناعي وتطوير آليات الدعم والتمويل وتطوير المحتوى التكنولوجي للصناعة والخدمات والتشجيع على الاستثمار في الصناعة الذكية 4.0 والتقدم في تنفيذ برنامج التأهيل الصناعي لما له من دور في تنمية القدرة التنافسية على الصعيد الوطني عبر حث المؤسسات ومساندتها في تمويل تطوير وسائل الإنتاج ومواكبة التكنولوجيات الحديثة وإرساء نظم الجودة وتطوير الإنتاجية والنهوض بالتجديد.

وقد شهد برنامج تأهيل الصناعة خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2021 انخراط 149 مؤسسة، كما تمت المصادقة على 101 مخطط تأهيل باستثمارات جملية تقدر بـ 194.4 م د ومنح تقدر بـ 30.1 م د.

أما بخصوص **الاستثمارات التكنولوجية ذات الصبغة الأولوية**، فقد تمت المصادقة على 280 ملف، باستثمارات تقدر بـ 21.3 م د ومنح جملية بـ 7.2 م د. وبلغت منح التأهيل (برامج تأهيل، استثمارات تكنولوجية ذات أولوية) خلال السبعة أشهر الأولى من سنة 2021 قرابة 22.94 م د وهو ما يمثل حوالي 75% من الميزانية المرصودة لسنة 2021 المقدرة بـ 30.38 م د.

أما فيما يتعلق **ببرنامج النهوض بالجودة**، فقد تم:

- تقديم المساندة الفنية للمؤسسات الصناعية لحثها على إرساء نظم الجودة بالتعاون مع القطاع الخاص حيث بلغ عدد المؤسسات المتحصلة على شهادات الجودة منذ بداية البرنامج إلى موفى شهر جوان من السنة الحالية، 2385 مؤسسة منها 43 مؤسسة خلال السداسي الأوّل من سنة 2021 ما يمثل 43% من الهدف المرسوم (100 مؤسسة خلال سنة 2021)،
- مواصلة إنجاز **البرنامج الوطني للنهوض بالإنتاجية** وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية لتطوير الكفاءات الوطنية في مجال تحسين الإنتاجية لفائدة إطارات المؤسسات الصناعية ومستشاري المراكز الفنية وتنظيم ندوات تحسيسية حول الإنتاجية لفائدة المؤسسات الصناعية ومؤسسات التعليم العالي وتقديم المساندة الفنية للمؤسسات الصناعية وتشجيع المؤسسات على إرساء آليات تطوير الإنتاجية ومواصلة تثمين النتائج المسجلة في إطار برنامج التعاون الفني التونسي الياباني في مجال الإنتاجية. كما تم إنجاز دراسة جدوى فنية واقتصادية لبعث هيكل وطني مستدام يعنى بالإنتاجية "المركز الوطني للإنتاجية" سيتم عرضها على أنظار اللجنة الوطنية للنهوض بالإنتاجية،

- دعم **المنظومة الوطنية للتحاليل والتجارب وتعزيز البنية التحتية للجودة بالمناطق الداخلية** من خلال توفير 41 مخبرا للتحاليل والتجارب والمعايرة وتطوير قدرات هياكل الدعم الصناعي في الإحاطة بالمؤسسات في المجال وذلك بتعزيز القدرات التحليلية للمخابر والمساهمة في تطوير صادرات القطاع الصناعي وتسهيل نفاذ المنتوجات الوطنية للأسواق الخارجية،
- **تطوير التشريعات القطاعية** من خلال مواصلة تنفيذ برنامج إعداد التراتيب الفنية المعوضة للمواصفات الإجبارية وذلك بهدف ضمان حماية أنجع للسوق المحلية والنهوض بالقدرة التنافسية الصناعية للمؤسسات التونسية عبر تطوير وتحسين جودة منتجاتها وتسهيل نفاذها إلى الأسواق الخارجية،
- **تثمين الكفاءات الوطنية للجودة** عبر تصدير خدمات هياكل دعم البنية التحتية للجودة كالمراكز الفنية والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية إلى الدول العربية والإفريقية والتعريف بمنظومة البنية التحتية للجودة والتسويق لها على الصعيدين الوطني والدولي،
- **النهوض بشبكات الشراكة القطاعية والجهوية Clusters**، بهدف تطوير القدرة التنافسية والقيمة المضافة للمنتوجات الصناعية، وتطوير الشراكة في مجال الإنتاج والبحث والتطوير إلى جانب الترويج للمنتوج التونسي على الصعيدين الوطني والدولي وتطوير الصادرات ذات القيمة المضافة العالية،
- تطوير نشاط المجلس الوطني للاعتماد بالمحافظة على اعتراف الهيئات الدولية والإقليمية بهذا النشاط مع العمل على توسيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل لتشمل مجالات جديدة أخرى مثل مخابر البيولوجيا الطبية والإشهاد بالمصادقة على المنتوجات،
- تنظيم **الجائزة الوطنية "كايزن"** والمشاركة في الجائزة الافريقية.

وفي إطار **تبسيط الإجراءات ورقمنتها**، تمت رقمنة قرابة **24% من جملة الخدمات المسداة** للمؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات المعملية ومن المنتظر أن تبلغ هذه النسبة 37% في شهر نوفمبر 2021 وأن تتم رقمنتها بالكامل موفى جوان 2022.

وفي مجال **البنية التحتية التكنولوجية**، تم:

- استكمال إنجاز القطب الاقتصادي بجرجيس على مساحة 1000 هك وبتكلفة 1.7 مليار دينار لرفع نسق الاستثمار بالجنوب الشرقي وبعث مواطن شغل بالجهة.
- مراجعة الإطار التشريعي وإقرار ميثاق القطب التكنولوجي ووضع مرجع وطني موحد يحدد أهم مؤشرات أداء شركات التصرف وإبرام عقود أهداف معها.
- إنجاز مشروع القرية البيئية جربة–جرجيس SOLARTECH الذي يهدف إلى إحداث فضاء تكنولوجي وبيئي يجمع بين مكونات البحث والتكوين والإنتاج ذات علاقة بقطاع الصناعة النظيفة والفلاحة البيولوجية والطاقات المتجددة باستثمارات جملية تقدر بـ220 م د.

استحثاث نسق الاستثمار الصناعي والترويج لتونس كوجهة صناعية جذابة: في إطار برنامج الترويج للصناعة التونسية، تمّ انجاز المرحلة الأولى من مشروع الاستراتيجية الجديدة للصناعة والتجديد في أفق 2035

بتمويل من البنك الإفريقي للتنمية والانطلاق في إعداد الدراسات الاستراتيجية القطاعية المكملة لها. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تقييم السياسة الصناعيّة الحاليّة وبلورة التوجهات الاستراتيجية الخاصة بالـ15 سنة القادمة إلى جانب ضبط مخطط عمل استراتيجي لتنفيذها ومخطط استراتيجي للتعريف بتونس كوجهة صناعية تكنولوجية وذلك لاستقطاب اهم الشركات الصناعية الدولية للانتصاب بتونس. كما سيتواصل إنجاز الدراسة المتعلقة بدعم التحولات الاقتصادية الهيكلية وتنافسية القطاعات الواعدة.

وعلى مستوى الدراسات الاستراتيجية في المجالات الصناعية تمّ تكليف المراكز الفنية القطاعية الراجعة لهم بالنظر بإعدادها في إطار اتفاقيات تمّ امضاءها من قبل الوزير المكلف بالصناعة ورؤساء مجالس هذه المراكز. وفي هذا الإطار، تمّ الانتهاء من إعداد 7 دراسات قطاعية بكلفة تقدر بحوالي 1.641 م د. ومن المتوقع إعداد 6 دراسات بكلفة جمليّة تقدّر بحوالي 1.5 م د خلال سنة 2022.

وفي إطار **تحفيز الاستثمار والمحافظة على النسيج الصناعي** ودعم ديمومته، تم اعتماد:

- برنامج امتياز تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط بالنسبة لقروض استثمارات الإحداثات والتوسعة المسندة في الفترة المتراوحة بين 01 جانفي 2019 و31 ديسمبر 2020 حيث تمّ إلى غاية شهر أكتوبر 2021 المصادقة على إسناد الامتياز المذكور لفائدة 86 مؤسسة حيث بلغت كلفة استثمارات الإحداثات والتوسعة لهذه المؤسسات حوالي 256 م د منها 118 م د في شكل قروض بنكية منتفعة بالامتياز. وقد مكّنت هذه الاستثمارات من إحداث حوالي 1216 موطن شغل والمحافظة على 2918 موطن شغل.
- برنامج خط اعتماد دعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة حيث تم إلى غاية شهر جويلية 2021 انخراط 412 مؤسسة في البرنامج والمصادقة على 120 برنامج لإعادة الهيكلة المالية باعتمادات جملية تقدر بـ 253.156 م د،

وسيتم العمل خلال سنة 2022 على:

- إقرار تواصل عمل خط التمويل لفترة جديدة (الفترة 2022-2024) وذلك بعد القيام بدراسة تقييمية لخط الاعتماد ودعم إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة،
- التمديد في برنامج تكفل الدولة بالفارق بين نسبة فائض قروض الاستثمار ومعدل نسبة الفائدة في السوق النقدية في حدود ثلاث نقاط بنفس الإجراءات والشروط لفترة جديدة تغطي سنتي 2021 و2022، وذلك في إطار الرفع من تنافسية المؤسسات والمحافظة على ديمومتها ومواطن الشغل بها عبر تيسير حصولها على التمويلات اللازمة لاستثمارات الإحداثات والتوسعة.

وفي إطار **تطوير التشريعات القطاعية**، من المنتظر أن تشهد سنة 2022 إصدار التشريعات التالية:

- المصادقة على مشروع القانون المتعلق بتنقيح القانون المحدث للوكالة العقارية الصناعية والذي يهدف أساسا إلى التقليص في آجال إنجاز المناطق الصناعية وكلفة التهيئة،
- إعداد نص قانوني يمكن شبكات الإنتاج "CLUSTERS" من الانتفاع بامتيازات صندوق تنمية القدرة التنافسية مما يساهم في تحفيز العمل المشترك بين المؤسسات وهياكل الدعم والبحث والتجديد والرفع من قدرتها التنافسية،
- إصدار أمر حكومي يتعلّق بضبط شروط ممارسة خدمات التمويل التشاركي عبر القروض،
- تنقيح الأمر عدد 389 لسنة 2017 المؤرخ في 9 مارس2017 في اتجاه إدخال مزيد من المرونة في الانتداب بمناطق التنمية الجهوية،
- اعداد قرار يتعلق بـضبط شروط وإجراءات إسناد الجائزة التونسية "كايزان"،
- اعداد قرار يتعلق بضبط شروط وإجراءات اسناد شهائد المتكونين في مجال "كايزان"،
- إعداد الصيغ النهائية لـ 03 أوامر تطبيقية منظمة للقانون المتعلق بالتمويل التشاركي.

وفي إطار **دعم القدرة التنافسية للمؤسسات في قطاع النسيج والملابس** وعلى إثر انتشار جائحة "كوفيد-19" وتداعياتها على التجارة العالمية، تمّ القيام بمتابعة وضعية المؤسسات الأكثر تضررا من هذه الجائحة والتي أدّت إلى تراجع رقم معاملاتها بصفة هامة ومجابهة عدة صعوبات لاستئناف نشاطها الطبيعي وذلك بهدف اقتراح اجراءات للحفاظ على ديمومة هذه المؤسسات وتمكينها من تخطي هذه الأزمة. كما تم تقديم مخرجات الدراسة المتعلقة بتداعيات أزمة "كوفيد– 19" على قطاع النسيج والملابس في إطار برنامج GTEX-MENATEX، ممّا مكّن من تحيين خطة العمل لدفع قطاع النسيج والملابس خلال الفترة 2019-2023 في إطار الميثاق القطاعي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

كما تمّت إعادة النظر في بعض التراتيب الفنّية من خلال:

- إعداد ترتيب فني حول ضبط الخاصيات الفنية للكمامات الواقية ذات الاستعمال غير الطبي متعددة الاستعمال للتوقي من انتشار فيروس كورونا. وصدر في الغرض قرار مشترك من قبل وزراء الصناعة والطاقة والمناجم والتجارة وتنمية الصادرات والصحة والشؤون الاجتماعية مؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بضبط الخاصيات الفنية للكمامات الواقية ذات الاستعمال غير الطبي متعددة الاستعمال للتوقي من انتشار فيروس كورونا. كما تم إعداد وإصدار قرار منقح ومتمم لهذا القرار بتاريخ في 8 جوان 2021.
- إعداد 3 مشاريع تراتيب فنّية لمنتجات النسيج والملابس تهدف إلى تأمين سلامة المنتجات ومراقبة السوق، وتعتمد على مزيد تحميل مسؤولية مطابقة المنتجات الصناعية للتراتيب الفنّية والمواصفات للمصنعين والموردين وذلك بالتصريح والالتزام بمطابقة منتجاتهم للتراتيب الفنية عند عرضها للبيع من ناحية، وإجراء المراقبة اللازمة عليها وفق ما تقتضيه المواصفات الفنّية من ناحية أخرى.

وستشهد **سنة 2022:**

- تحيين خطة العمل لدفع قطاع النسيج والملابس 2019-2023 أخذا بعين الاعتبار تداعيات جائحة كوفيد 19،
- إعداد إجراءات عاجلة لقطاع النسيج والملابس للحد من التداعيات السلبية لجائحة كورونا وإنعاش مؤسسات القطاع،
- مواصلة العمل على تطوير سلاسل قيم مشتقات التمور والطماطم المجففة وذلك في إطار مشروع تعزيز نفاذ المنتجات الغذائية والمحلية للأسواق PAMPAT،
- تفعيل بقية الإجراءات المنبثقة عن المجلس الوزاري المضيق المنعقد يوم الخميس غرة جوان 2017 والخاص بقطاعات النسيج والملابس والجلود والأحذية،
- التسريع في إنجاز محطة التطهير الجماعية بالقطب التنموي المنستير– الفجة وتحويل الاعتمادات اللازمة لفائدة الديوان الوطني للتطهير في أقرب الآجال،
- التسريع في إصدار التراتيب الفنية لقطاع النسيج والملابس بعد المصادقة عليها من قبل وزارة التجارة وتنمية الصادرات والمتمثلة في 3 مشاريع قرارات.

أما بالنسبة لقطاع الصناعات الغذائية، فقد تمّ خلال سنة 2021:

- دعم صادرات المنتجات الغذائية ومعالجة الملفات المتعلقة بالمبادلات الخارجية في إطار التعاون الدولي وبعمليات التصدير من خلال:

  - مواصلة العمل على النهوض بصادرات زيت الزيتون المعلّب من خلال الاضطلاع بمهام كتابة المجلس التونسي لزيت الزيتون المعلّب،
  - معالجة الملفات والمشاركة في الاجتماعات التنسيقية الخاصة بدفع التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة،
  - معالجة مطالب القبول المؤقت للمنتجات الغذائية المعدة للتصدير ومعالجة والتأشير على البطاقات الفنية للمنتجات الغذائية المعدة للتصدير ودراسة وابداء الرأي في مطالب التوريد والترخيص الواردة بشبكة تونس للتجارة "TTN"،

- حوكمة القطاع عبر العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية،
- تطوير سلاسل قيم المنتجات الغذائية من خلال المشاركة في تنفيذ مشروع تعزيز نفاذ المنتجات الغذائية المحلية للأسواق "PAMPAT" (المرحلة الثانية) وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ المخطط الترويجي الخاص بمشتقات التمور والطماطم المجففة وتنفيذ المخطط الرامي إلى تحسين الإنتاج والإنتاجية والجودة للمادتين المذكورتين،
- تعزيز السلامة الصحية للمنتجات الغذائية من خلال المصادقة الفنية على أنشطة قطاع الصناعات الغذائية
- النهوض بالجودة من خلال إسناد العلامة التونسية المميزة للجودة للمواد الغذائية المحولة.

وسيتواصل العمل خلال **سنة 2022** خاصة على أهمّ المحاور التالية:

- الرفع من القيمة المضافة ودفع التصدير عبر:

  - مواصلة تثمين زيت الزيتون التونسي،
  - عرض مشروع استراتيجية النهوض بتصنيع زيت الزيتون وتصديره في أفق سنة 2025 على أنظار المهنة والوزارات المعنية للمصادقة عليها والاعداد لإمضاء ميثاق شراكة بين القطاعين العام والخاص لتجسيمها،
  - النهوض بمنظومة الطماطم الفصلية المعدّة للتحويل،

- النهوض بالجودة وتعزيز السلامة الصحية للمنتجات الغذائية،
- تحسين حوكمة القطاع عبر:

  - العمل بالتنسيق مع الوزارات المعنية والمهنة على مراجعة وتنفيذ ميثاق الشراكة الممضى بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بمنظومة الألبان لفترة 2019-2025،
  - العمل بالتنسيق مع الأطراف المعنية على إعداد مواثيق شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تهمّ منظومات فلاحية غذائية على غرار زيت الزيتون المعلب (تحيين) والطماطم الفصلية المعدة للتحول.

وبالنسبة **للقطاعات الواعدة (صناعة مكونات السيارات والطائرات والصناعات الصيدلية والجلود والأحذية)**، فقد شهدت سنة 2021:

- إعداد ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع تصنيع مكونات السيارات في أفق 2025،
- التسريع في إنجاز "Automotive Smart City" ضمن مشروع مدينة تونس للتكنولوجيا بمنطقة المتبسطة بالسبيخة وتأهيل ميناء رادس وتطوير السكك الحديدية المجاورة له وإنجاز المدينة الذكية للسيارات والهياكل المساندة لها،
- دعم وتطوير التكوين في مجال تصنيع السيارات ومكوناتها عبر إحداث مركز ريادة "Centre d'excellence" ومركز فني خاص لدعم التكوين في مجال صناعة السيارات ومكوناتها والإحاطة بالمؤسسات للرفع من نسق الاستثمار في هذا المجال،
- تطوير إحداثات مواطن الشغل بـ 5% والصادرات بنسبة 10% سنويا.

أمّا فيما يتعلق بقطاع الصناعات الصيدلية، فقد شهدت سنة 2021 إعداد ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلق بقطاع الصناعات الصيدلية في أفق 2025 والذي يهدف إلى:

- مواصلة العمل على تركيز منصة تكنولوجية لخدمة المؤسسات الصناعية المختصة في صناعة وتطوير الأدوية البيولوجية والتلاقيح وذلك حسب المعايير الدولية بالقطب التكنولوجي بسيدي ثابت،
- التقليص في آجال الحصول على ترخيص تسويق الأدوية،
- دراسة آليات رفع الدعم تدريجيا عن جملة من الأدوية المصنعة محليا،
- دعم التصدير وتطوير التجارب السريرية،
- انجاز 10 وحدات تصنيع أدوية جديدة وخلق 4000 موطن شغل إضافي في أفق 2025.

وفيما يتعلق بقطاع الجلود والأحذية، شهدت سنة 2021:

- إعداد ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بقطاع الجلود والأحذية ودعم قدرته التنافسية للفترة 2021-2025،
- تطوير نشاط الدباغة وهيكلة قطاع صناعة الأحذية،
- التصدي لظاهرة تهريب الجلود الخام والمنافسة غير المتكافئة والسوق الموازية،
- تطوير نسبة الادماج المحلية للاكسسوارات والمواد الأولية الاصطناعية.

وستشهد سنة 2022 بالنسبة لقطاع صناعة السيارات ومكونات السيارات تفعيل ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع تصنيع مكونات السيارات في أفق 2025 والذي يهدف إلى:

- توفير بنية تحتية صناعية وتكنولوجية متكاملة محفزة للاستثمار"Automotive Smart City"،
- تحفيز الاستثمار في مجال تركيب وتصنيع السيارات (إصدار كراس شروط في الغرض)،
- الرفع من قيمة الصادرات من خلال استهداف أسواق جديدة وتطوير اللوجستية وتبسيط الإجراءات الإدارية،
- التوجه نحو الاستثمارات المتعلقة بتصنيع الجيل الجديد من السيارات كالمستعملة للطاقات المتجددة والتقنيات الذكية " voiture autonome, voiture connectée, voiture électrique "،
- دعم النسيج الصناعي الحالي في مجال تصنيع مكونات السيارات والرفع من نسق تطوره،
- دفع مصنعي الشاحنات/السيارات نحو تحقيق قيمة مضافة ونسبة إدماج أكبر،
- استقطاب مجامع الشركات الخاصة الكبرى للاستثمار في مشاريع هامة لتصنيع جزء من الحاجيات الوطنية من السيارات،
- إحداث وحدة تجميع نهائية للسيارات الكهربائية باستثمار أولي 300 مليون أورو بعنوان 2025،
- استقطاب مصنعان جديدان بمجال قطاع السيارات من المستوى الأول بقيمة استثمار تبلغ 100 مليون أورو،
- إحداث 4 مراكز للكفاءة للبحث والتطوير بمجال قطاع السيارات،
- اعتماد مقاربة تشاركية بين القطاعين العام والخاص للترويج لهذا القطاع.

أما بخصوص **قطاع تصنيع مكونات الطائرات**، ستشهد سنة 2022:

- إحداث خط تمويل لفائدة الشركات الناشطة في مجال صناعة مكونات الطائرات خاصة في مجالات البحث والتجديد والمشاريع الصغرى المجددة،
- تعزيز مركز الامتياز في مهن صناعة الطيران بالمغيرة بالتجهيزات والمكونين الضروريين لاسيما في المهن الحديثة والترفيع في سقف تكفل الصندوق الوطني للتشغيل في كلفة عمليات التكوين،
- تبسيط الاجراءات الديوانية خلال التعاملات بين المؤسسات الناشطة في القطاع،
- تطوير إحداثات مواطن الشغل بـ 8.5% والصادرات بنسبة 7% سنويا.

وستشهد سنة 2022 فيما يتعلّق **بقطاع الصناعات الصيدلية** تفعيل ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلق بقطاع الصناعات الصيدلية والذي يهدف إلى:

- تطوير حوكمة قطاع الصناعات الصيدلية في أفق 2025، لاسيما من خلال إحداث وكالة للأدوية،
- مراجعة نظام تحديد أسعار بيع الأدوية من خلال إحداث لجنة موحدة في الغرض تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتجارة،
- ترشيد الدعم وتطوير نجاعة نظام التزود بالأدوية،
- تطوير وتبسيط اجراءات الحصول على تراخيص الوضع للاستهلاك بالسوق المحلية "AMM" للأدوية وتقليص آجال الحصول عليها،
- رفع معدل تصدير الإنتاج المحلي من 18% إلى 40%،
- الرفع من نسبة تغطية الحاجيات الوطنية من الأدوية من حيث القيمة إلى حدود 62%،
- إحداث أكثر من 4000 موطن شغل بنسبة تأطير تصل إلى 50%.

وبخصوص **قطاع الجلود والأحذية**، ستشهد سنة 2022 تفعيل ميثاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالقدرة التنافسية لقطاع الجلود والأحذية في أفق 2025 والذي يهدف إلى:

- إرساء أسس المنافسة النزيهة بين المنتجات المصنعة محليا لقطاع الجلود والأحذية ونظيراتها الموردة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- دعم القدرة التنافسية للشركات التونسية بالسوق المحلية وفي الخارج،
- تطوير القيمة المضافة لمختلف مراحل إنتاج الأحذية والمنتجات الأخرى من الجلود،
- تحسين صورة الصناعة المحلية بالأسواق العالمية،
- مراجعة تدخل هياكل الدعم والمساندة للنهوض بالقطاع،
- إحداث 50 مؤسسة صناعية جديدة ذات قدرة تشغيل تفوق 10 أشخاص.

كما سيتم العمل في إطار النهوض **بالقطاعات الواعدة** خلال سنة 2022 على إعداد استراتيجية وطنية للنهوض **بصناعة السفن** بتونس لما يوفره هذا النشاط من هامش للتحسن مما يجعل من تونس قطبا صناعيا متخصصا في هذا النشاط.

دفع التجديد والتطوير التكنولوجي

من المنتظر أن تشهد سنة 2022 مزيد العناية بالبحث والتطوير بالمؤسسات الصناعية للنهوض بالقيمة المضافة التكنولوجية والتمركز بالأسواق الواعدة. وفي هذا المجال، سيتمّ:

- إيلاء أهمية قصوى للبحث العلمي التطبيقي للنهوض بالتجديد والتطوير التكنولوجي لدى المؤسسات الاقتصادية،
- توطيد العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية وهياكل البحث لتمكينها من الاستفادة من التجديد والتطوير التكنولوجي للرفع من قدراتها التنافسية والتشغيلية،
- حلّ المشاكل التكنولوجية للمؤسسات الاقتصادية تمشّيا مع احتياجاتها وضمانا لديمومتها،
- الارتقاء بالصادرات التكنولوجية للبلاد التونسية والمرور إلى صناعة ذات قيمة مضافة عالية،
- تدعيم البنية التحتية التكنولوجية للمراكز الفنية القطاعية ولمخابر ووحدات البحث صلب المؤسسات العمومية للتعليم العالي والبحث.

كما سيتمّ خلال سنة 2022 **وضع برنامج المرور إلى الصناعة من الجيل الرابع والصناعة الذكية**، وذلك من خلال:

- إعداد دراسة استراتيجية للذكاء الاصطناعي وخطة عمل للفترة 2021-2023،
- إنجاز مشاريع نموذجية لاستعمال الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الادارية.
- بناء قواعد بيانات مرجعية وطنية أو قطاعية لإنجاز مشاريع تجريبية في مجال الذكاء الاصطناعي،
- إحداث خط تمويل قصد مرافقة المؤسسات العمومية والخاصة سنويا للمرور للصناعة من الجيل الرابع والصناعة الذكية. وستشمل تدخلات خط التمويل:

  - مشاريع الذكاء الاصطناعي الرامية لوضع تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي حيز الاستغلال بما في ذلك دراسات التشخيص الأولي أو تحليل احتياجات أو دراسات متابعة وأيضا تمويل استثمارات لاقتناء معدات أو لتمويل تطوير برامج الذكاء الاصطناعي.
  - 50% من تكلفة المشروع وذلك بسقف 200 أ د للمؤسسة الاقتصادية الواحدة.
  - 100% من تكلفة المشروع بالنسبة للمشاريع الموجهة للوزارات والمؤسسات الادارية العمومية والجماعات المحلية والجمعيات العلمية.

المناجم

الإنجازات المنتظرة لسنة 2021:

تميزت سنة 2021 وخاصة خلال الثلاثي الثاني ببداية تحسن الأوضاع الاجتماعية تدريجيا حيث شهدت وحدات الإنتاج بكل من المتلوي وأم العرايس والمظيلة استئناف نشاطها الذي تعطل لفترات متواترة منذ بداية السنة، فيما يتواصل توقف نشاط وحدة الإنتاج بالرديف منذ نهاية 2020.

وقد عرف إنتاج الفسفاط تحسنا طفيفا إلى موفّى شهر سبتمبر مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية حيث بلغ 2.5 مليون طن مقابل 2.4 مليون طن. وبالنظر إلى ما تم تحقيقه بداية من شهر جويلية في رفع نسق الإنتاج حيث بلغ 420 ألف طن، كما ينتظر ان تتحسن المؤشرات خلال بقية السنة بإنتاج حوالي 400 ألف طن شهريا إضافة الى الانتعاشة التي تشهدها أسعار مواد الفسفاط والاسمدة الكيميائية على المستوى العالمي.

كما شهدت سنة 2021 ارتفاع نسق نقل الفسفاط التجاري عبر القطار من مناطق الإنتاج إلى مصانع التحويل بكل من قابس والصخيرة خاصة مع عودة الخط 13 للعمل خلال شهر جويلية حيث أصبحت الشركة الوطنية للسكك الحديدية قادرة أن تؤمن نقل 5 قطارات يوميا بالمقارنة مع معدل سنة 2020 الذي كان 3.2. ومن المنتظر أن تصل الى 9 قطارات مع عودة الخط 15 المتوقف منذ 2017.

أما إنتاج المواد غير الفسفاطية، فقد شهد تحسّنا ملحوظا خلال السداسي الأولى من سنة 2021 حيث سجل دخول عدة امتيازات استغلال في الانتاج الفعلي على غرار "وادي الجبس" بولاية باجة و"بوكحيل" بولاية سليانة لاستغلال الرصاص والزنك بالإضافة الى "سبخة المهبل الشمالية" لاستغلال الملح بولاية مدنين. كما بلغ عدد رخص البحث السارية المفعول إلى أواخر شهر أكتوبر 2021 حوالي 109 رخصة بحث وعدد امتيازات الاستغلال 67 امتيازا ومن المنتظر أن تبلغ 70 امتياز مع نهاية سنة 2021 باعتبار (3) امتيازات استغلال تحصلت على موافقة اللجنة الاستشارية للمناجم.

وبناء على ذلك، ينتظر أن تسجل القيمة المضافة بالأسعار القارة لقطاع المناجم تطورا بـ **13%** خلال سنة 2021 **مقابل تراجع بـ 17.6% سنة 2020** وذلك بالاعتماد على النتائج التالية:

- إنتاج حوالي 3.7 مليون طن من الفسفاط خلال سنة 2021 مقابل 2.83 مليون طن خلال سنة 2020.
- بلوغ كميات الفسفاط المنقولة إلى جميع معامل تحويل الفسفاط حوالي 3.5 مليون طن مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 30% مقارنة بسنة 2020 حيث كانت 2.7 مليون طن،
- انتاج 250 ألف طن من الحديد مقابل 170 ألف سنة 2020،
- إنتاج 2 مليون طن من ملح كلورير الصديوم مقابل 1.6 مليون طن سنة 2020،
- إنتاج 50 ألف طن من ملح سلفات الصديوم مقابل 38 ألف طن سنة 2020،

- إنتاج 1048 ألف طن من الجبس مقابل 840 ألف طن سنة 2020،
- إنتاج 2 ألف طن من البارتين مقابل 5.1 ألف طن،
- إنتاج 9.4 ألف طن من الرصاص والزنك مقابل 7.3 ألف طن
- إنجاز إستثمارات تناهز 70 م د منها 30 م د في قطاع الفسفاط تشمل بالخصوص مواصلة إنجاز مشروع أم الخشب والشروع في إنجاز مشروع المكناسي والقيام بالدراسات لمشروع نفطة توزر.

توقعات سنة 2022:

بتحسن الأوضاع الاجتماعية وفض الاعتصامات ينتظر خلال سنة 2022 الرفع التدريجي لنسق الإنتاج بالحوض المنجمي ليكون المعدل الشهري في حدود 500 ألف طن، بالإضافة إلى توقع تحسن نسق نقل الفسفاط بعودة الخط رقم 13 و15 للعمل حيث ينتظر تأمين نقل حوالي 7 قطارات يوميا إلى مصانع التحويل.

كما يتوقع أن تتميز السنة المقبلة بمجهود استثماري هام لتلافي التأخير الحاصل على مستوى المشاريع الكبرى خاصة مشروع أم الخشب ومنجم توزر نفطة ومشروع فسفاط المكناسي بالإضافة الى تأهيل المغاسل ووحدات الإنتاج.

وسترتكز الجهود خلال سنة 2022 على:

- رفع نسق انتاج الفسفاط ليبلغ 6 مليون طن،
- رفع نسق نقل الفسفاط عبر السكك الى حوالي 6.72 مليون طن منها 4.43 بالقطارات و1.91 مليون طن بالشاحنات والباقي أي 0.38 مليون طن بالنقل المطاطي الرابط بين المغسلة عدد 2 بالمظيلة والمصنع الكيميائي،
- التسريع في انجاز المشاريع الكبرى المعطلة،
- تسريع حلّ إشكالية التلوّث البيئي بمراكز التحويل وذلك بتسريع انجاز مشاريع التأهيل البيئي،
- الإنطلاق في دراسة استراتيجية لقطاع الفسفاط التونسي ومشتقاته لتحديد المحاور الاستراتيجية لضمان استدامة وتطوير القطاع إلى حدود سنة 2040،

أما بالنسبة للمواد غير الفسفاطية فمن من المنتظر أن تشهد سنة 2022، دخول 3 مشاريع لانتاج أملاح كلورير الصديوم وهي "توزوروس" و"المنشية– شط الجريد" بولاية توزر و"سبخة بوجمل" بولاية مدنين ليتجاوز الانتاج 2 مليون طن سنويا على أن يتطور هذا القطاع بصفة ملحوظة خلال الفترة 2022-2024. كما ينتظر أن يشهد إنتاج الجبس تطورا ملحوظا وذلك مع دخول مشروع الاتحاد بولاية تطاوين في الانتاج الفعلي إضافة لتطوير المشاريع القديمة.

وعلى المستوى الكمي، ينتظر أن تتطور القيمة المضافة بالأسعار القارة لقطاع المناجم بـ 34.6% خلال سنة 2022 مقابل ارتفاع بـ 13% سنة 2021. ويعزى هذا التطور أساسا إلى:

- ارتفاع الإنتاج الوطني من الفسفاط من 3.7 مليون طن سنة 2021 إلى 6 مليون طن،
- ارتفاع نقل الفسفاط نحو مصانع التحويل من 3.5 مليون طن سنة 2021 الى 6.3 مليون طن،
- انتاج قرابة 270 ألف طن من مادة الحديد مقابل 25 ألف طن سنة 2021،
- انتاج قرابة 1.6 مليون طن من مادة الجبس مقابل 1 مليون طن سنة 2021،
- انتاج قرابة 2.6 مليون طن من مادة الملح مقابل 2 مليون طن سنة 2021،
- إنتاج 6 ألف طن من البارتين مقابل 2 ألف طن سنة 2021،
- إنتاج 13 ألف طن من مادة الزنك والرصاص مقابل 9 ألف طن سنة 2021،
- إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 270 م د حيث سيستأثر قطاع الفسفاط بحوالي 200 م د تشمل بالخصوص مواصلة إنجاز مشروع أم الخشب ومشروع المكناسي والشروع في إنجاز مشروع نفطة توزر، بالإضافة الى مشاريع تأهيل المغاسل والتأهيل البيئي.

النقل والخدمات اللوجستية

شهدت السنوات الأخيرة تفاقم الأزمة الهيكلية التي يعيشها قطاع النقل رغم المجهودات المبذولة للنهوض به نتيجة لتداعيات تفشي جائحة كورنا إضافة لصعوبة الوضع الاقتصادي العام بالبلاد والمالية العمومية وتراجع مؤشرات النمو والصعوبات المالية الهيكلية لجل المؤسسات والمنشآت العمومية في مجال النقل واللوجستيك، مما انعكس سلبا على توفر التمويلات اللازمة للمشاريع الكبرى المبرمجة ورزنامة إنجازها.

وترتكز إستراتيجية قطاع النقل حول العناصر التالية:

- إعادة تنظيم القطاع ومراجعة الأطر القانونية والمؤسساتية،
- إعادة الهيكلة والنهوض بالحوكمة والقدرة على الأداء،
- النهوض بمنظومة التنقلات الحضرية وبين المدن،
- النهوض بالنقل الجوي والبحري والنقل الحديدي الدولي،
- تطوير الموانئ البحرية التجارية والمطارات والمعابر الحدودية البرية،
- النهوض بالمنظومة اللوجستية ونقل البضائع،
- تكثيف استعمال التكنولوجيات الحديثة والرقمنة وتطوير النقل الذكي،
- إرساء نقل مستديم (النجاعة الطاقية).

إنجازات 2021:

تميزت سنة 2021 بتعمق الأزمة الصحية وتبعاتها على قطاع النقل بمختلف أنماطه. وقد شهدت بالخصوص:

في مجال النقل البري:

- صيانة أسطول الشركات الوطنية والجهوية للنقل وذلك للرفع من نسبة جاهزيته ليبلغ الأسطول الجاهز للاستغلال حوالي 3157 حافلة أي 74% من مجموع الأسطول الجملي (4267 حافلة) منه 1803 حافلة مخصصة لنقل التلاميذ والطلبة.
- تسجيل أسطول النقل غير المنتظم 52317 رخصة موزعة بين 32436 رخصة تاكسي فردي و10044 رخصة لواج و2716 تاكسي جماعي و175 تاكسي سياحي و6946 رخصة نقل ريفي، باحتساب إسناد 446 رخصة نقل ريفي جديدة سنة 2020،
- مراجعة تعريفات النقل المطبقة على خطوط الشركات الوطنية والجهوية للنقل البري،
- تواصل أشغال الشبكة الحديدية السريعة بتونس الكبرى حيث يتوقّع أن يتمّ استغلال خط E من محطة السيدة المنوبية إلى حي بوقطفة على مسافة 6.3 كم،
- إصلاح أضرار الفيضانات على الخط الحديدي 15 بين المتلوي وأم العرايس بكلفة 32 م د،
- نشر طلب عروض دولي لاختيار مكتب دراسات لإعداد ملف طلب عروض الإقتناء والأشغال الخاص بتجديد 165 كلم من السكة الحديدية بمثلث الفسفاط،
- تواصل أشغال تجديد السكة على الخط رقم 1 الرابط بين الجديدة وبنزرت بكلفة 60 م د،
- تواصل أشغال تأهيل الخط الحديدي عـ6ـدد الرابط بين تونس والقصرين،
- الشروع في تنفيذ مخرجات السياسة الوطنية للتنقلات الحضرية المستدامة من خلال دراسة الاجراءات المتعلقة بوضع إطار مؤسساتي للحوكمة وانشاء صندوق لتمويل التنقلات الحضرية المستدامة،
- إحداث فريق لتنظيم نقل العملة الفلاحيين يتولى متابعة إنجاز مشاريع رقمية في إطار برنامج OpenGovDataHack 2020 لتطوير حلول رقمية موجهة لبعض القطاعات حيث تم قبول 5 مشاريع رقمية تهم قطاع النقل البري منها مشروع تكنولوجي اجتماعي متكامل لنقل العاملات في القطاع الفلاحي في ظروف آمنة ولائقة "وصلة "Wasla Transport" الذي يهدف إلى إدماج العاملات في القطاع الفلاحي في منظومة التأمين عن الحوادث وتأطير أصحاب رخص نقل العاملات في القطاع الفلاحي.

في مجال النقل الجوي

- ارتفاع حركة الطائرات من وإلى المطارات التونسية بنسبة 13.3% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2021 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 (30.2 ألف رحلة مقابل 26.7 ألف رحلة خلال سنة 2020)،
- ارتفاع حركة المسافرين من وإلى المطارات التونسية بنسبة 6.6% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2021 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 (2.6 مليون مسافر مقابل 2.4 مليون مسافر خلال سنة 2020)،

- ارتفاع حركة الشحن الجوي من وإلى المطارات التونسية بنسبة 7.2% خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2021 بالمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2020 (19.1 ألف طن مقابل 17.8 ألف طن خلال سنة 2020)،
- إعادة تهيئة مسالك الطائرات بمطار جربة جرجيس وإعادة تسوية عتبة المدرج بمطار قابس مطماطة بكلفة تقدّر بـ 45 م د
- إعادة تهيئة مدرج الطائرات بمطار توزر نفطة بكلفة تقدّر بـ 34 م د
- التقدم في إنجاز مشروع بيع وإعادة تأجير (Sale and Leaseback) لـ5 طائرات A320 NEO من قبل شركة الخطوط التونسية،
- مواصلة تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع تجديد شبكة محطات الرصد الجوي باعتمـــادات تقدّر بـ1.8 م د وإنجاز دراسة فنية واقتصادية لتحديد مستلزمات البنية التحتية للمواقع النهائية لشبكة الرادار.

في مجال النقل البحري

- تطور الحركة المينائية بنسبة 7% طيلة الستة أشهر الأولى لسنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 حيث ارتفعت حركة البضائع العامة بنسبة 15% وحركة السوائب الصلبة بنسبة 11%، في حين تراجعت حركة السوائب السائلة بنسبة 5%،
- تطور حركة الحاويات الموازية لـ20 قدم من 236 ألف حاوية إلى 241 ألف حاوية وبنسبة 2% طيلة الستة أشهر الأولى لسنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 وارتفاع حركة المجرورات من حوالي 68 ألف مجرورة إلى حوالي 79 ألف مجرورة وبنسبة 17%،
- تطور عدد المسافرين بنسبة 75% خلال نفس الفترة من حوالي 76 ألف مسافر إلى حوالي 133 ألف مسافر. كما ارتفع عدد السيارات المصاحبة بنسبة 79% من حوالي 36 ألف سيارة إلى حوالي 64 ألف سيارة وذلك نتيجة عودة نشاط نقل المسافرين والسيارات إثر التوقف الذي شهده النشاط بسبب غلق الحدود البحرية توقيا من إنتشار فيروس كورونا سنة 2020،
- الشروع في إجراءات إنجاز المرحلة الأولى لميناء بالمياه العميقة بالنفيضة وتسوية الحوزة العقارية للميناء والمنطقة اللوجستية إلى جانب تحديد حاجيات التهيئة الخارجية مع المستلزمين العموميين،
- الموافقة المبدئية على برنامج توسعة وتطوير ميناء رادس في إطار برنامج التعاون الفني والمالي "Compact" باعتماد صيغة مفتاح في اليد واستكمال إنجاز الدراسة المتعلقة بتحديد الإطار المؤسّساتي لاستغلال المحطّة II للحاويات والتي تتركب من الأرصفة 6 و7 و8 و9 والتي سيتم فيها اقتراح فرضيات الإطار المؤسّساتي المناسب لإستغلال محطة الحاويات في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- استكمال تهيئة المسطحات بموانئ صفاقس وسوسة والشروع في تهيئة مسطحات ميناء بنزرت بداية سنة 2021 في إطار صفقة جديدة بعد تخلي المقاول الأول،
- مواصلة برنامج تأمين المداخل البرية والبحرية لموانئ حلق الوادي ورادس وبنزرت،
- نشر طلب العروض المعلق باقتناء 6 جرارات بحرية جديدة لفائدة ديوان البحرية التجارية والموانئ وتمويله بواسطة قرض بقيمة 41 مليون أورو من الوكالة الفرنسية للتنمية "AFD"،

- اقتناء الشركة التونسية للشحن والترصيف لـ24 جرار و3 هياكل مرتفعة لتنظيم الحاويات و2 مناضد حاويات Reach stackers ومعدات أخرى بحوالي 5 م د،
- استكمال إجراءات تركيز منظومة الحجز الخاصة بالشركة التونسية للملاحة HOGIA وتطوير التطبيقات المتعلقة بها.

في مجال اللوجستية

- إعداد سجل لـ 12 نشاط و15 مهنة لوجستية وتحديد مهامها وشروط ممارستها وذلك لتحسين نوعية الخدمات اللوجستية المسداة وتعزيز سوق أكثر تنافسية،
- إنجاز المرحلة الأولى المتعلقة بدراسة السوق والاحتياجات والمرحلة الثانية المتعلقة بإعداد الدراسة التمهيدية الموجزة (APS) من الدراسات الفنية والاقتصادية لمشاريع المناطق اللوجستية بكل من النفيضة وقابس (بوشمة) وزغوان (بئر مشارقة) وجرجيس،
- إعداد الإطار القانوني والمؤسساتي الشامل لحوكمة اللوجستية الذي يتضمن مشروع قانون اللوجستية والنصوص الترتيبية الخاصة به وإحداث الشركة التونسية للنهوض باللوجستية التي ستتكفل بتطوير اللوجستية وإنجاز الشبكة الوطنية للمناطق اللوجستية في إطار شراكة مع القطاع الخاص،
- الانطلاق في تكوين الحوزة العقارية لمشاريع المناطق اللوجستية ذات الأولية،
- إعلان طلب إبداء التعبير عن الرغبة لاختيار مستثمرين لتهيئة واستغلال المنطقتين اللوجستيتين بقرقور من ولاية صفاقس وبوشمة من ولاية قابس في إطار الشراكة مع القطاع الخاص،
- تأهيل الأنشطة اللوجستية للشحن الجوي بمطار تونس قرطاج الدولي باقتناء نظام معلوماتي جاهز WMS (Warehouse Management System) بفضاء الخزن (التوريد)،
- إنجاز دراسة استشرافية لتموقع تونس كمنصة لوجستية بالمتوسط في أفق 2040.

في مجال أنظمة النقل الذكي

- استكمال تطوير النظام المعلوماتي للنقل البحري والموانئ البحرية التجارية واعتماد نظام معلوماتي متكامل ومندمج يمكن من التصرف في المعطيات والإجراءات الخاصة بها،
- تصميم وتركيز قاعدة بيانات مفتوحة خاصة بمحطات النقل البري على المستوى الوطني " Référentiel national d'arrêts" ونشر البيانات العمومية المتعلقة بها في شكل مفتوح ببوابة البيانات المفتوحة الخاصة بقطاع النقل "http://data.transport.tn".
- تركيز نظم متابعة الأسطول والمساعدة على الاستغلال بكل من الشركة الوطنية للنقل بين المدن والشركتين الجهويتين للنقل بصفاقس والقيروان واستغلالها والعمل على تعميمها على الشركات الأخرى.

أهداف 2022:

رغم الصعوبات الظرفية والهيكلية التي يشهدها القطاع، سيتواصل العمل على النهوض به والحدّ من تبعات الأزمة الصحية.

في مجال النقل البري

- تفعيل التراتيب الجديدة المتعلقة بسلامة نقل العاملات الفلاحيات بهدف حمايتهن من الحوادث والأخطار المحدقة بهن أثناء المواسم الفلاحية،
- تهيئة الإشارات الضوئية لخط ت ج م بكلفة 16,5 م د وتوسيع وتهيئة مستودع تونس البحرية،
- مواصلة أشغال تحويل الشبكات العمومية وتحرير حوزة مشروع مترو صفاقس تمهيدا لانطلاق أشغاله،
- الشروع في تهيئة المعابر الحدودية برأس الجدير بكلفة 42 م د وبوشبكة بالقصرين بكلفة 21 م د وملولة بجندوبة.

في مجال النقل الجوي

- مراجعة مجلة الطيران المدني الجديدة قصد ملاءمتها مع توصيات منظمة الطيران المدني الدولي خاصة في مجالات الأمن والسلامة والبيئة وحماية حقوق المسافرين إلى جانب تحقيق التقارب التشريعي مع الاتّحاد الأوروبي في إطار تنفيذ الاتّفاق الأورومتوسطي في مجال النقل الجوّي،
- الشروع في المفاوضات الثنائية مع سلطة الطيران المدني الأمريكي قصد إبرام اتفاق ثنائي بين البلدين بما يسمح بتسيير رحلات منتظمة بينهما،
- تعميق الدراسات الاقتصادية والفنية المتعلقة بتطوير البنية الأساسية للمطارات التونسية وفق المقاييس الدولية،
- تركيز نظام معلوماتي في مجال الطيران المدني ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة وتقنيات الاتصال والنظم المعلوماتية المندمجة في المجال،
- تنظيم استغلال الطائرات بدون طيار وإصدار النصوص الترتيبية بضبط الشروط الفنية لاستغلالها واستعمالها.

في مجال النقل البحري

- الشروع في إنجاز مشروع الميناء بالمياه العميقة بالنفيضة والتعاقد مع المستثمر المستغلّ للمشروع إلى جانب تصفية الحوزة العقارية لمنطقة الخدمات اللوجستية المحاذية للميناء وتحديد مكوّنات وحاجيات البنية الأساسية الخارجية والشروع في إنجازها،
- الشروع في إنجاز دراسة المخطّط المديري للموانئ البحرية التجارية،

- مواصلة دراسة المخطط التوجيهي وإنجاز منشآت مينائية جديدة بجهة الصخيرة،
- إعداد استراتيجية لتطوير الشركة التونسية للملاحة وضبط برنامج استثماري لتجديد أسطول سفن الدحرجة،
- تفعيل مشروع فتح خط بحري لنقل البضائع بين الموانئ التونسية وموانئ الساحل الغربي لإفريقيا (السينغال وساحل العاج وغانا)،
- صنع سفينة محليا بقيمة 25 م د لفائدة الشركة الجديدة للنقل بقرقنة،

- المصادقة على بعض الاتفاقيات الدولية والثنائية وإعداد ونشر بعض النصوص التطبيقية لمجلة الموانئ واتفاقية التكوين البحري STCW،
- تفعيل منظومة التصرف في الحاويات في ميناء رادس "Terminal Operating System TOS" والأبواب الذكية "Smart Gates" ودمجها مع المنظومات الإلكترونية الأخرى (TTN، الديوانة، SIMAR)

في مجال اللوجستية

- استكمال الحوزة العقارية لمشاريع المناطق اللوجستية ذات الأولية لإصدار الأوامر المتعلقة بدوائر التدخل العقاري PIF ودوائر المدخرات العقارية PRF ومنها بالخصوص المنطقتين اللوجستيتين بقرقور وبوشمة،
- استكمال الحوزة العقارية لبقية مشاريع المناطق اللوجستية المبرمجة على المدى المتوسط والبعيد،
- إدراج دفعة ثانية من المناطق اللوجستية ضمن مخطط 2021-2025 ورصد الاعتمادات الضرورية لإنجاز الدراسات وتغطية كلفة إنجازها في إطار الشراكة مع القطاع الخاص.

السياحة

انعكست تداعيات جائحة كورونا على كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وخاصة منها قطاعي السياحة والصناعات التقليدية الذين تم تصنيفهما من أكثر القطاعات تضررا مقارنة ببقية القطاعات وبمختلف الهياكل والمؤسسات المعنية بالشأن الاقتصادي والاجتماعي.

وأمام هذا الوضع أصبح من الضروري اتخاذ جملة من الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وذلك قصد مساندة المؤسسات والعاملين في القطاع وتمكينهم من مواصلة نشاطهم والمحافظة على مواطن الشغل من خلال توفير السيولة اللازمة خلال هذه الفترة من جهة وضمان حد أدنى من المداخيل لهذه الفئة الهشة من جهة ثانية.

وقد تم في هذا الإطار إعداد مخطط عمل للفترة 2021-2024 وذلك بمشاركة كل المعنيين بالناشطين السياحي والصناعات التقليدية.

ويهدف البرنامج المذكور إلى مساندة القطاع للخروج من الأزمة ومواصلة وضع الأسس السليمة لتنمية القطاع ومزيد التأقلم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لفترة ما بعد الأزمة.

وباعتبار الوضع الصحي الاستثنائي، تميزت الوضعية السياحية **سنة 2021** بتسجيل تراجع مؤشرات القطاع بصفة ملحوظة إلى غاية شهر سبتمبر 2021، ثم انتعاشة بداية من شهر أكتوبر حيث تم تسجيل إلى غاية 20 شهر نوفمبر 2021 زيادة في عدد الليالي السياحية بـ 23.4% وفي عدد الوافدين بـ 14.5% بتسجيل دخول حوالي 2.234 مليون سائح سنة 2021 مقابل 1.835 مليون سائح خلال نفس الفترة من 2020 متأتية من التونسيين المقيمين بالخارج (+40 %) والسوق الأوروبية (+30 %) وفي المداخيل السياحية بنسبة 6.2%.

ولتجاوز تأثيرات تداعيات جائحة كوفيد 19 على القطاع السياحي، تم سنة 2021 وضع خطة ترويجية لاستعادة النسق المعتاد للنشاط السياحي واسترجاع الحصص المفقودة بالأسواق، للمحافظة على مكانة الوجهة السياحية التونسية في الأسواق التقليدية وتدعيمها ومجابهة المنافسة.

كما تم اعتماد خطة عمل في مجال النهوض بالجودة تنبني على:

- تكثيف عمليات التفقد والتأطير بالمؤسسات السياحية عبر تنفيذ سلسلة من التدخلات النوعية والكمية قصد الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة للحرفاء،
- مراجعة نظام تصنيف النزل السياحية وإدراج معايير لجودة الخدمات والسياحة المستدامة كعنصر أساسي لإسناد التصنيف ومراجعة نظام تصنيف المطاعم السياحية وإدراج منتوجات جديدة تتصل بمجال التنشيط السياحي ومراجعة النصوص المنظمة لوكالات الأسفار ومديري الوحدات الفندقية،
- مواصلة تصنيف الأنماط الجديدة للإيواء والنزل ذات الطابع المميز والإقامات الريفية،
- مواصلة دعم المجهود البيئي للمحافظة على النظافة وتحسين المحيط بتكثيف الحملات الوطنية والجهوية للعناية بالبيئة والمحيط بالمدن والمحطات السياحية.

وفي مجال الاستثمار، تواصل العمل على دعم المستثمرين والباعثين الخواص في القطاع السياحي والتشجيع على إحداث أنماط إيواء جديدة وبديلة للنشاط الفندقي تساهم في استقطاب فئة جديدة من السياح إلى جانب التركيز على دفع المشاريع السياحية ذات القيمة المضافة العالية مثل سياحة القولف، المعالجة بمياه البحر، السياحة الصحراوية، البيئية والسياحة الثقافية.

وبالنسبة للاستثمار السياحي في البنية الأساسية، فقد شهد تراجعا ملحوظا في ظلّ الظروف الصحية الاستثنائية لـ "كوفيد 19"، خاصة بطء الإجراءات الإدارية المتعلقة بتغيير الوصف لبعض العقارات وكذلك المصادقة على أمثلة التهيئة وأمثلة التقاسيم، حيث تم رصد 1.93 م د لإنجاز أشغال تجهيز المنطقة السياحية "فج الأطلال" بعين دراهم بالبنية الأساسية وإعداد الدراسات المتعلقة بمثال التهيئة والمؤثرات على المحيط للمنطقة السياحية العالية بالغضابنة.

أما بالنسبة لميزانية الوكالة العقارية السياحية فقد تم برمجة اعتمادات قدرها 1.04 م د لإعداد الدراسات المتعلقة باستكمال البنية الأساسية بالمناطق السياحية "سيدي سالم" ببنزرت و"شط النسيم" بتونس الشمالية والشروع في أشغال حفر وردم وبناء الطرقات الفرعية بالمنطقة السياحية الجديدة "سبيطلة" بالقصرين.

ومن المتوقع استرجاع نسق الاستثمار خلال **سنة 2022** وذلك من خلال برمجة اقتناءات عقارية والانطلاق في انجاز البنية الأساسية خاصة المنطقة السياحية بسبيطلة بولاية القصرين بقيمة 700 ألف د. وتقدّر ميزانية الاستثمار المتوقعة لسنة **2022** ما قيمته **4.976 م د.**

ومن المنتظر أن يشهد قطاع السياحة **سنة 2022** تطورا هاما من حيث عدد الليالي السياحية والعائدات السياحية بنسبة 60% وإنجاز حجم استثمارات بـ **300** م د خلال سنة **2022** وتحقيق نسبة نمو بـ **15%.**

كما سيتم العمل خلال الفترة القادمة على تنويع العرض السياحي من خلال:

- تنمية السياحة البديلة بمنطقة الجنوب الشرقي التونسي بقصر غيلان وجبل الظاهر وبجزيرة جربة في إطار التعاون التونسي السويسري.
- تنفيذ مشروع **VISIT TUNISIA** في إطار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال:

  - تحسين القدرة التنافسية لتونس كوجهة سياحية من خلال الرفع من الاستثمار الخاص والابتكار مما سيسمح بتحسين جودة الخدمات السياحية وتنويع العرض السياحي مع تحسين جاذبية العرض السياحي التونسي،
  - تدعيم إمكانيات القطاع السياحي بهدف تحسين المداخيل السياحية وخلق فرص عمل جديدة للشباب وخاصة منهم النساء في الجهات المهمشة،
  - تحسين وتطوير السياحة المستدامة ببلادنا من خلال وضع إطار مؤسساتي للشراكة بين القطاعين العام والخاص،
  - تمكين أصحاب المبادرات والمشاريع المتعلقة بالسياحة البديلة من تحسين وتطوير العرض وجودة الخدمات السياحية.

- تنفيذ برنامج دعم تنويع السياحة وتطوير سلاسل القيمة لقطاعي الحرف والتصميم وتثمين الموروث الثقافي "تونس وجهتنا" في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي،
- مواصلة تنفيذ الدراسة الاستراتيجية لتنمية السياحة التونسية لتعزيز وتثمين المنتوج المتاح من خلال التنسيق مع البلديات قصد مراجعة أمثلة تهيئة المناطق السياحية الموجودة لإدراج النشاط التجاري والسكني،
- تطوير السياحة البيئية والثقافية والصحراوية وسياحة المؤتمرات والعلاج الطبيعي بمياه البحر وسياحة الاستشفاء،
- تنمية الجهات من خلال وضع الأطر الكفيلة بتركيز محطّات سياحية داخلية،

- استغلال كافة المجال الترابي للغرض السياحي من خلال التدخل في إعداد الأمثلة التوجيهية للتهيئة وتوظيف أمثل للخصوصيات الطبيعية والثقافية بكافة الولايات لاستغلال كل من الفضاء الغابي والفلاحي والعمراني والصحراوي.

كما سيتم سنة 2022 تدعيم الأنشطة البحرية بالموانئ الترفيهية من خلال:

- تدعيم البرامج البيئية المتعلقة بالجودة من خلال المشاركة في برامج التأهيل الدولية Pavillon bleu / ISO 9001/ ISO 14001،
- تدعيم الوجهة التونسية بالنسبة لسفن النقل البحري السياحي croisiéristes قصد استئناف الرحلات عبر القرية السياحية بحلق الوادي وتنويع الوجهات من خلال احداث وجهات أخرى (الساحل والجنوب)،
- تنمية المهن السياحية البحرية على متن السفن التجارية وسفن النقل السياحي (طبخ، استقبال، نادل، مضيف...) من خلال إعداد برامج تأهيل مع الهياكل المختصة وإعداد شراكة في الغرض مع المعاهد.

أما بالنسبة للتكوين المهني السياحي، فسيتم العمل على:

- تحيين الدراسات القطاعية بالتنسيق مع كافة المتدخلين في المنظومة الوطنية للتكوين المهني وانجاز دراسة لتطوير مقاربة الحرفاء الشركاء تهدف إلى تشخيص مؤشرات تطوير الخدمات النوعية والكمية في قطاع السياحة والفندقة (الخدمات الموجهة للمؤسسات، الخدمات الموجهة لطالبي الشغل والخدمات الموجهة للجهات).
- تركيز وظيفة اليقظة والاستشراف والتجديد بالوكالة ورقمنة وتركيز نظام للمعلومات ومنظومة للعمل التشاركي والتكوين عن بعد وإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الفرعية وتحديث تجهيزاتها ومعداتها لتحسين جودة التكوين لتتمكن من تلبية حاجيات القطاع من المهارات من خلال:

  - رقمنة وتركيز نظام للمعلومات بوكالة التكوين في مهن السياحة وإرساء منظومة للعمل التشاركي والتكوين عن بعد وإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات،
  - تركيز وظيفة اليقظة والاستشراف والتجديد
  - تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدارس السياحية بسوسة الشمالية وتوزر والمنستير ونابل وجربة ومركز التكوين السياحي كركوان بالحمامات والمعهد العالي المهني السياحي بلاريجيا بسوسة،
  - إنجاز مركز للتكوين السياحي بعين دراهم بطاقة تكوين تقدر بـ 350 متكونا،

- تفعيل دور المؤسسات الفرعية للتكوين وجعلها مؤسسات للتكوين والتدريب المهني من خلال:

  - النهوض بقدرات المكونين لتامين التكوين الأساسي والمستمر والتدريب المهني في نفس الوقت،

- دعم التكوين في شـــهادة المهارة ووضـــع الإطار التشـــريعي لهذه الشـــهادة وإقرار برامج ومواصفات للتكوين في مختلف اختصاصات التكوين السياحي والفندقي،
- تعزيز إطار التكوين في مختلف المؤسـســات الفرعية التابعة للوكالة بانتداب مكون حسـب المقاييس الجديدة المرتكزة على الخبرة المهنية والقدرات العلمية،
- تركيز الهيكل التنظيمي بالمصالح المركزية وتعزيز إطاراتها،

- إرساء نظام الإشهاد واعتماد برامج للتكوين حسب الطلب من خلال:

- انجاز عمليات توأمة للمؤسـســات الفرعية للوكالة مع مؤسـســات تكوين أوروبية تنشـط في اختصاصات مماثلة،
- وضع إطار عملي وآليات تسمح بتطوير التكوين حسب الطلب في القطاع السياحي والفندقي وإقرار منظومة تمويل متفاعلة مع برامج التشغيل لهذا الغرض.

- دعم مرحلة التكوين المؤدية إلى اكتساب مؤهل التقني السامي، وفي مرحلة لاحقة إمكانية المواصلة في مسلك يؤدي إلى شهادة تعليم عالي من خلال:

- إقرار مشروع بيداغوجي خاص بمسلك التقني السامي ودعم طاقة استيعاب هذا المسلك من خريجي التكوين المهني السياحي في مستوى مؤهل التقني المهني؛
- اعداد مواصفات التكوين ومراجعة وتحيين برامج التكوين في مستوى شهادة التقني السامي
- انطلاق دراسـة من أجل تشـخيص إمكانيات إنجاز مسـلك عالي مهني في الميدان السـياحي والفندقي تهدف إلى استعراض التجارب الدولية في هذا الإطار وتشخيص برنامج عمل حسب تدرج منهجي متماسك لإدخال هذا المشروع حيز الإنجاز.

- تطوير كفاءة المكونين وأطر التكوين والانفتاح على المحيط الدولي وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص واعتماد الاشهاد المزدوج طبقا للمعايير والمواصفات الدولية من خلال:

- إنجاز خطة من أجل إقرار مراجعة بيداغوجية للتكوين للمؤسـسـات الفرعية للوكالة من خلال اعتماد المواصـــفات العالمية ومزيد التفتح على الخبرات المتوفرة في الخارج من خلال تركيز مواصفات وبرامج التكوين محينة في مختلف الاختصاصات داخل هذه المؤسسات ووضع مخطط تكوين المكونين داخل كل مؤسسة فرعية وإقرار المصاحبة البيداغوجية،
- وضع مخطط تكوين في المهن والاختصاصات عن طريق التعاون مع المؤسسات الأجنبية المختصة.

- الارتقاء بطاقة المؤسسات الفرعية للتكوين التابعة لوكالة التكوين في مهن السياحة من 1350 حاليا إلى 2700 في غضون 2025 والترفيع في عدد المنتفعين من التكوين المستمر لفائدة الافراد والمؤسسات ويبقى بلوغ هذا الهدف مرتبطا بتحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدارس السياحية بسوسة الشمالية وتوزر والمنستير ونابل وجربة ومركز التكوين السياحي بالحمامات والمعهد العالي المهني للسياحة سوسة– القنطاوي وإنجاز مركز للتكوين السياحي بعين دراهم،
- إحداث منظومة للتوجيه والإعلام لتطوير الطلب على التكوين في القطاع السياحي.

الصناعات التقليدية

تتمثل أهم المشاريع المنجزة خلال سنة 2021 في:

على مستوى تطوير الإطار المؤسساتي:

- إنجاز المرحلة الثانية من الدراسة المتعلقة بهندسة الهياكل العمومية والمهنية المتدخلة في القطاع في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي،
- مراجعة النظام الأساسي للديوان.

على مستوى تنمية الكفاءات:

- إنجاز 4 دورات تنمية وتطوير قدرات لفائدة أعوان الديوان الوطني للصناعات التقليدية لتحسين الخدمات على المستوى المركزي والجهوي في إطار التعاون التونسي الألماني،
- إعداد مشروع لوضع نظام خاص بالتدريب المهني في الصناعات التقليدية،
- إعداد مشروع لإصلاح منظومة إسناد شهادة إثبات الكفاءة المهنية في قطاع الصناعات التقليدية في اتّجاه مزيد تثمين الجودة،
- إعداد مشروع آلية للتكوين بالتداول لإدماج الحرفيين الجدد،
- استكمال 3 مدونات لحفظ وسائل وتقنيات الصنع الأصيلة والشروع في 3 مدونات جديدة،
- الانطلاق في أشغال تهيئة مركز للتصميم والابتكار بالدندان في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي لدعم التجديد والابتكار.

على مستوى تنمية الاستثمار وتطوير المؤسسات الحرفية:

- تنمية 7 سلاسل القيمة تخص التزويق الخارجي بالمكنين والكليم الكافي والألياف النباتية بقابس والنسيج وحلفاء القصرين والنسيج التقليدي بالمنستير والنحاس بالقيروان والموضة بتونس،
- الشروع في إحداث 5 مجمعات اقتصادية (réalités économiques) في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي (حرير المهدية/مشطية جبنيانة/فخار بلخير/الألياف النباتية بالبقالطة/اللباس التقليدي والإكسسوارات بنابل)،

- تركيز برنامج لتأهيل ومرافقة المؤسسات الحرفية واختيار 200 مؤسسة لمرافقتها وتنمية قدراتها التنافسية في إطار التعاون التونسي الإيطالي،
- تنفيذ صفقة لمراجعة منظومة القرى الحرفية من ناحية التسيير والتصرف والإشراف،
- إنجاز دراسة إحداث هيكل يعنى بتحسين التزود بالمواد الأولية والترويج للمنتوج في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

على مستوى النهوض بالجودة والترويج:

- إعداد الأمر المتعلق بعلامة الجودة واختيار 10 منتجات لإسنادهم هذه العلامة،
- تحسين وتبسيط إجراءات التصدير لفائدة مؤسسات الصناعات التقليدية عبر الشبكة البريدية بالشراكة مع ديوان البريد التونسي بفتح شباك موحد للتصدير بكل من ولايات تونس والقيروان وبنزرت ونابل وسوسة والمنستير وصفاقس وقابس ومدنين وتوزر والكاف وجندوبة،
- رقمنة إجراءات التصدير والتوريد وإدراج المتدخلين في العملية التصديرية في شبكة تونس للتجارة،
- إنجاز دراسة سوق لتقييم المنظومة التسويقية والترويجية للصناعات التقليدية التونسية وتحديد الاختصاصات الواعدة،
- تنظيم مسابقات جهوية ووطنية لتكريم الحرفيين والمؤسسات الحرفية.

على مستوى الاتصال والمعلومة:

- انجاز مشروع الخارطة الوطنية للصناعات التقليدية،
- الشروع في تحيين السجل الوطني للمؤسسات،
- إحداث مركز الموارد الافتراضي للديوان (Centre de Ressource Virtuelle) من خلال رقمنة 14 الف من الرسوم والتصاميم وإدراجها بقاعدة بيانات رقمية (بنك صور)،
- تطوير الفضاء المكتبي من خلال رقمنة 2000 من المراجع والكتب في قاعدة بيانات خاصة (مشروع ممول في إطار التعاون الدولي).

توجهات قطاع الصناعات التقليدية خلال سنة 2022:

- تطوير مؤسسات الصناعات التقليدية والنهوض بالاستثمار من خلال تأهيل الحرفيين والمؤسسات الحرفية بما يساهم في تنمية الاستثمار والتشغيل والرفع من كفاءاتهم وقدراتهم على مواكبة التطورات التكنولوجية وتنافسيتهم.
- التشجيع على الاستثمار وحفز المبادرة الخاصة وتحسين مناخ الاستثمار ومزيد تعزيز آليات الإحاطة والمساندة والتعريف بالفرص المتاحة في القطاع ونشر مفهوم العمل التشاركي والتضامني في إطار شبكات مجامع Clusters والمساهمة في بعث مشاريع نموذجية،

- النهوض بالجودة باستكمال إسناد علامة الجودة للمنتوجات التقليدية وإفرادها بمنظومة خاصة بها وتفعيل القانون المتعلق بتسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية وبيانات المصدر لمنتوجات الصناعات التقليدية،
- دعم البحث والتجديد من خلال التشجيع على الابتكار مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني والاحاطة بالحرفيين عبر تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية وتنمية وتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم،
- تعزيز فرص ترويج المنتوج التقليدي بالداخل وبالسوق الخارجية بمساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية ونشر ثقافة التصدير لدى كافة العاملين بالقطاع، وتكثيف المشاركات في المعارض والصالونات الجهوية والوطنية والدولية.
- مواصلة تنفيذ برنامج التكوين والمساندة الفنية لتأهيل المؤسسات في إطار التعاون التونسي الإيطالي لتحسين قدرتها التنافسية.
- تنفيذ مخطط تنمية قطاع الصناعات التقليدية
- مواصلة مشروع إعادة هندسة وتجديد مهام الديوان الوطني للصناعات التقليدية والجامعة الوطنية للصناعات التقليدية والمركز الفني للزربية،
- انجاز مشروع "ReONA" الذي يعنى بتنمية قدرات أعوان الديوان في مجال تنمية المنتوج والقطاع وتحسين الخدمات المسداة بالمندوبيات الجهوية،
- تطوير 7 سلاسل القيمة الحرفية والتصميم حيث سيتم العمل على تطوير عدد من الشبكات العنقودية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي في مجال الصناعات التقليدية،
- تطوير سلسلة القيمة الخاصة بخشب الزيتون بصفاقس وسيدي بوزيد في إطار مشروع التعاون التونسي الأمريكي " العمل التعاوني للصادرات الحرفية" واختيار مجموعة جديدة من سلاسل القيمة في مجال الصناعات التقليدية يتم تطويرها خلال فترة المخطط،
- إحداث مركز نموذجي للتصميم والابتكار بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي "Hub Design" بالدندان والإعداد لإحداث مراكز أخرى خلال فترة المخطط،
- دفع التصدير في مجال الصناعات التقليدية في إطار برنامج "JOBS" الممول من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" يمتد على 5 سنوات بقيمة مالية جملية تقدر بـ 69.5 مليون دولار لتحسين مبيعات الصادرات.

التجارة الداخلية

واجه قطاع التجارة كغيره من القطاعات الاقتصادية تحدّيات كبرى في ظل الأزمة الخانقة وغير المسبوقة التي يمر بها الاقتصاد الوطني جراء مضاعفات الأزمة الصحية لجائحة كوفيد 19 وتراكمات الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفترة الماضية، بالإضافة لتطور الظرف الاقتصادي العالمي المتسم بالإنتعاشة التدريجية والتخلص من حالة الجمود والانكماش التي صاحبت أزمة كوفيد مع ما يترتب عن هذه الانتعاشة من ارتفاع نسق النمو وتزايد الطلب العالمي وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية في الأسواق العالمية وبالتالي عودة لارتفاع مستويات التضخم في أغلب اقتصاديات الدول الصناعية الكبرى.

وتستدعى مواجهة هذا الوضع الإسراع بتنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية التي تتمحور حول:

- ضمان حسن سير السّوق وانتظامية التزويد واحتواء مستوى التضخم وحماية المستهلك،
- إصلاح منظومة الدّعم، بما يمكّن من الحفاظ على المزايا الاجتماعية لهذه الآلية مع التقليص من تشوهاتها السعرية واحتواء كلفتها الاقتصادية في حدود تتماشي وقدرات المالية العمومية،
- تعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني وتطوير مساهمة الخدمات في الصادرات وتنويع الأسواق والاستفادة من كل الفرص المتاحة وصولا لتعزيز مساهمة الجهد التصديري في الرفع من مستوى النمو،
- إحكام التّصرّف في الواردات وإنفاذ وسائل الدّفاع التّجاري حماية للنسيج الاقتصادي الوطني.

إنجازات سنة 2021:

تتمثل أهم إنجازات سنة 2021 في:

- التحكم في سير السوق وتأمين تزويد البلاد ومختلف القطاعات والجهات بحاجياتهم الأساسية بصفة مرضية وذلك بالتعويل أساسا على الإنتاج الوطني وباللجوء إلى تكوين مخزونات تعديلية (الحليب: 26 مليون لتر / البيض: 28 مليون وحدة /لحم الدواجن: 1590 طن /لحم الديك الرومي: 937 طن / البطاطا: 31 ألف طن)،

- ترشيد الزيادات في المنتوجات المؤطرة أسعارها ومواصلة استقرار أسعار المواد الأساسية المدعمة وعديد تعريفات الخدمات العامة مع التوسع في مستوى الدعم الممنوح من الدولة (تطبيق تصورات جديدة لمنظومة الدعم)
- توفير العرض والإنتاج (وخاصة الفلاحي) وتحفيز المنافسة للحفاظ على استقرار أسعار المواد الحرة،
- تكثيف المراقبة الميدانية للأسعار والجودة بمعاضدة مختلف الأجهزة الرقابية للدولة،
- إنجاز دراسة التعمير التجاري (المخطط المديري للمساحات الكبرى)،
- مواصلة دراسة مشاريع كراسات الشروط المنظمة لقطاع الحرف الصغرى المضمنة بالأمر عدد 913 المؤرخ في 10 أفريل 2007 المتعلق بضبط قائمة أنشطة الحرف الصغرى التي يمكن تنظيمها بكراسات شروط (التجميل، إصلاح السيارات، غسل وتشحيم وتغيير زيوت العربات، إصلاح التجهيزات الكهرومنزلية) فضلا عن إضافة أنشطة حرفية وخدماتية لتنظيمها بمقتضى كراسات شروط على غرار المصور الفوتوغرافي والحدادة والنجارة،
- الانطلاق في إنجاز دراسة تقييم التجارة الإلكترونية في تونس، في إطار برنامج خدمة تجارة إلكترونية للجميع eTrade For All،
- إصدار مقرر يتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع بالنظام الخاص المنطبق على تصدير المنتوجات التي يتم ترويجها بالوسائل الالكترونية بتاريخ 28 جانفي 2021.

تقديرات سنة 2022:

تتمثّل أبرز الأولويات بالنسبة للسنة المقبلة في:

- إصدار قانون سندات الغذاء،
- اصدار مشروع قانون السلامة الصناعية وإعداد نصوصه التطبيقية،
- مراجعة القانون عدد 69 سنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 المتعلق بتجارة التوزيع.
- مراجعة قوانين التخفيضات التجارية وحماية المستهلك
- إصدار القرار المتعلق بضبط شروط إسناد وسحب رخصة تعاطي تجارة المشروبات الكحولية المعدة للحمل.
- تنظيم قطاع المعارض والتظاهرات التجارية عبر وضع إطار قانوني وترتيبي جديد يراعي المتغيرات على المستوى الوطني والعالمي في إطار تصور شامل يمكن من النهوض بهذا القطاع كي يضطلع بدوره في التعريف وتسويق المنتوج الوطني.
- استكمال استصدار كراسات الشروط المضمنة بالأمر عدد 913 المؤرخ في 10 أفريل 2007 المتعلق بضبط قائمة أنشطة الحرف الصغرى التي يمكن تنظيمها بكراسات شروط.
- مراجعة الأمر عدد 913 لسنة 2007 المشار إليه أعلاه في اتجاه إضافة أنشطة حرفية وخدماتية لتنظيمها بمقتضى كراسات شروط.
- مراجعة بعض كراسات الشروط المنظمة لأنشطة الحرف الصغرى على غرار الوكيل العقاري وجمع الجلود الخام.
- مراجعة الأمر عدد 1744 لسنة 1994 المؤرخ في 29 أوت 1994 والمتعلق بضبط طرق المراقبة الفنية عند التوريد والتصدير والمصالح المؤهلة للقيام بهذه المراقبة لمزيد توضيح وتبسيط الإجراءات الإدارية،
- مراجعة القرار المؤرخ في 15 سبتمبر 2005 والمتعلق بقائمات المنتوجات الخاضعة للمراقبة الفنية عند التوريد بغرض تحيين قائمة المنتجات الخاضعة للمراقبة الفنية عند التوريد،
- إعادة هيكلة مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري في إطار تنفيذ برنامج تأهيل مسالك التوزيع بما يجعلها قادرة على تحقيق الأهداف التي أحدثت من أجلها أسواق الجملة لمنتجات الفلاحة والصيد البحري وذلك من خلال استكمال انجاز الدراسات المتعلقة بـ:

  - التنفيذ الفني والمالي للقاعدة التجارية بباجة،
  - التنفيذ الفني والمالي لسوق إنتاج القوارص بنابل،
  - التنفيذ الفني والمالي لسوق إنتاج التمور بقبلي،
  - التنفيذ الفني والمالي لسوق إنتاج التمور بتوزر

بالإضافة لمواصلة تجسيم المشروع الوطني للقاعدة التجارية بسيدي بوزيد من خلال التأطير والمتابعة الفنّية للمشروع وخاصة الدراسات الفنية التفصيلية الرامية لتركيز المشروع وضبط صيغة التمويل.

- مراجعة دور الشركة التونسية لأسواق الجملة في علاقة بتسيير سوق الجملة ذات المصلحة الوطنية ببئر القصعة وتطوير هذه السوق من ناحية ومساهمتها في تسيير أسواق الجملة الأخرى من ناحية ثانية،
- إعادة هيكلة تنظيم غرف التجارة والصناعة طبقا لمجلة التنمية المحلية والبحث عن صيغ جديدة لتمويلها للخروج من الوضعية التي تردت فيها منذ سنة 2013،
- ترشيد أسعار المواد المؤطرة والمواد الحرة الحساسة لمزيد احتواء مستويات التضخم،
- التدخل الظرفي عند الاقتضاء لتحديد أسعار بعض المواد الحرة بما فيها مدخلات الإنتاج التي لها تأثير مباشر على أسعار المواد الاستهلاكية الحساسة واستهداف المواد العلفية والأسمدة الكيميائية،
- تطوير نظم المعلومات وآليات الاستشراف في مجال الأسعار من خلال تطوير المراصد وربطها بمصادر المعلومات لضمان نجاعة التدخل واعتماد برامج توعية وارشاد موجهة للمستهلك،
- تحفيز المنافسة في السوق من خلال تدقيق وتشخيص وضعيات المنافسة والاحتكار في منظومات الانتاج والتوريد لضمان شفافية المعاملات،
- مراقبة المعاملات التجارية في السوق من خلال تركيز مخطط رقابي يشمل كافة أوجه الرقابة ومستجدات الأسواق بالإضافة لرقمنة مسالك التوزيع بعض المواد الأساسية ومدخلات الإنتاج وأنشطة المراقبة وربط مصالح المراقبة بالمنظومات الرقمية وقواعد البيانات،
- إحداث تطبيقة إعلامية جديدة للمراقبة الفنية عند التوريد تهدف بالخصوص إلى تدعيم اللامركزية وإسناد القرارات بطريقة لا مادية على المستوى الجهوي والمركزي،
- إحداث تطبيقة إعلامية جديدة لعمليات المراقبة الاقتصادية وقمع الغش،
- تركيز منظومة الاعلام والاحصاء حول الأسعار codeonline.info بالإضافة للعمل على تطوير منظومة تعنى بسلسلة التزويد الغذائي codeonline.fsc.
- دعم وتطوير آليات وطرق التدخل المسبق والاستشراف لمختلف التطورات والمتغيرات لضمان حسن سير السوق وإحكام التنسيق مع مختلف المتدخلين العموميين والخواص وخاصة المنظمات المهنية،
- مواصلة البرمجة وإعداد مختلف المواسم بالتنسيق مع مختلف الوزارات والهياكل والمنظمات المهنية المعنية،
- مواصلة البرمجة المتعلقة بتكوين المخزونات التعديلية للمنتجات الأساسية الحساسة،
- انجاز دراسة جديدة حول التزويد ومتابعة الأسواق والشروع في وضع منظومتي إعلامية تتعلق بمتابعة أنشطة تجارة التوزيع والمتدخلين في مسالك التوزيع بصفة عامة ونظام معلومات لمتابعة التزويد وأسواق الجملة.
- الشروع بالتوازي مع التطبيقات الإعلامية التي يتم استغلالها لمتابعة ترويج مادتي الفارينة المدعمة والزيت النباتي في رقمنة مسالك توزيع المواد الأساسية المدعمة وذلك عبر:

  - تطوير السلسلة اللوجستية باعتماد المواصفات والمعايير الدولية في مجالات الترقيم والترميز في توزيع المنتوجات لضمان استرسالها وتقفي أثرها في جميع المستويات حيث سيتم العمل على تركيز قاعدة بيانات رقمية تتضـــمن كل المنتوجات المروجة والمصـــنعة محليا والموردة

بدأ بمادة القمح ومشتقاته والسكر والحليب والزيت النباتي المدعم.

- إحداث منصة افتراضية (Plateforme virtuelle) وتجهيز كافة المتدخلين في سلسلة التزويد بالتطبيقات الضـــرورية للنفاذ لقاعدة البيانات وتســـهيل التبادل اللامادي للمعلومات والوثائق باعتماد الواب.

تعصير البنية الأساسية

البنية الأساسية للطرقات

تميّزت سنة 2021 بإعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع والبرامج المتواصلة للبنية الأساسية للطرقات إلى جانب الشروع في إنجاز مشاريع جديدة. وقد بلغت الاستثمارات سنة 2021 حوالي 1081 م د بعنوان الطرقات والجسور وحوالي 243 م د بعنوان الطرقات السيارة. وتتمثل أهم الإنجازات في:

- مواصلة أشغال الطريق السيارة قابس– مدنين– رأس الجدير وأشغال تحرير الحوزة العقارية لمشروع الطريق السيارة ECOSO الرابط بين تونس والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة في مستوى قسطه الأول الرابط بين تونس وجلمة بطول 186 كلم،
- الإعلان عن طلب العروض الخاص بأشغال بناء الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت (ثلاثة أقساط)،
- إنجاز برنامج **طرقات تونس الكبرى** : الانتهاء من بناء 2 محولات ووصلة ربط بين الطريق الوطنية رقم 10 والطريق اكس (محول المطار) ومواصلة إنجاز مشروع بناء المحول الرابط بين الطريق اكس 2 والطريق الوطنية رقم 9 ومواصلة أشغال الطريق اكس 20 بين الطريق الجهوية رقم 31 والمخرج الغربي للعاصمة بطول 15 كلم وإنجاز الطريق اكس 4 بين الطريق اكس والطريق اكس 20 على طول 4.6 كلم ومضاعفة الطريق المحلية 533 بين رواد وقلعة الأندلس بطول 12.5 كلم، والانطلاق في إنجاز أشغال توسعة المدخل الجنوبي للعاصمة الى 4x2 مسالك وتخفيف الازدحام بالمخرج الجنوبي للعاصمة على طول 11.5 كلم (أربعة أقساط) وإعادة اعلان طلب عروض القسط الأول بالإضافة إلى انطلاق أشغال إنجاز محول على مستوى تقاطع X20-RN7 بمنوبة،
- تأهيل عدّة **طرقات وطنية ومهيكلة** على غرار مضاعفة الطريق الجهوية 27 بين نابل وقربة ومنزل تميم ومواصلة أشغال ربط تطاوين بالطريق السيارة أ1 ومواصلة أشغال بناء 8 محولات على الطريق الحزامية بصفاقس وأشغال تهيئة المدخل الشمالي الجنوبي لمدينة صفاقس بالإضافة إلى مضاعفة الطريق الرومانية (الجهوية 117) المؤدية إلى جزيرة جربة بمدنين على طول 6.3 كلم ومنعرج مدينة بن قردان والطرقات المؤدية الى المنطقة الحرة،
- الانتهاء من أشغال تهيئة 146 كلم من الطرقات المرقمة ومواصلة برنامج تهيئة حوالي 654 كلم وأشغال تدعيم حوالي 188 كلم من الطرقات المرقمة. كما تم الانطلاق في أشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 46 بولاية القيروان بطول 12.3 كلم وأشغال تدعيم الطريق الحزامية لمدينة قابس بطول 18 كلم،

- الانتهاء من بناء 14 جسرا ومواصلة أشغال بناء 17 جسرا بالإضافة إلى مواصلة إنجاز المنشأة الفنية على الطريق الجهوية رقم 128 بقربص،
- الانتهاء من إنجاز أشغال تهيئة 163 كلم من المسالك الريفية وتتواصل أشغال تهيئة حوالي 250 كلم والانطلاق في أشغال الحصة الأولى تهيئة 466 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية، وإعلان طلب عروض الحصة الثانية تهيئة 440 كلم من المسالك الريفية موزعة على 21 ولاية موفى 2021،
- إنجاز أشغال تطوير الطريق الوطنية رقم 19 جبل ماطوس بولاية تطاوين على طول 20 كلم،
- مواصلة إنجاز برنامج الصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة والجسور والمسالك الريفية موزعة على 24 ولاية،
- مواصلة إعداد الدراسات الخاصة بالطرقات خاصة منها دراسات الطريق السيارة الرابطة بين بوسالم والحدود الجزائرية ومشروع إيصال الطريق السيارة الى مدينة الكاف ودراسة مضاعفة ط و13 بين صفاقس وسيدي بوزيد والقصرين ودراسة مضاعفة الطريق الوطنية 2 بين النفيضة والقيروان ودراسة تهيئة ساحة باب سعدون والتقاطعات الرابطة بين رأس الطابية وساحة باب سعدون.

وقد شهد نسق الإنجاز خلال سنة 2021 تراجعا نسبيا يرجع بالأساس إلى الجائحة الصحية Covid-19 من جهة، وإلى الاضطرابات في التزود بمواد البناء والارتفاع الهام لبعض المواد الأساسية، من جهة أخرى.

وتقدّر الاستثمارات المبرمجة في مجال البنية الأساسية للطرقات لسنة 2022 بـ 1070 م د بعنوان الجسور والطرقات و95 م د بعنوان الطرقات السيارة. وعلى هذا الأساس ستشهد سنة 2022 خاصة:

- استكمال إنجاز مشروع **الطريق السيارة** قابس – مدنين وبناء محطات استخلاص الطريق السيارة قابس– مدنين– رأس الجدير ومواصلة الدراسات بالنسبة للطريق السيارة بوسالم–الحدود الجزائرية ومواصلة الدراسات لربط مدينة الكاف بالطريق السيارة أ3،
- انطلاق أشغال مشروع الطريق السيارة ECOSO الرابطة بين تونس والقيروان وسيدي بوزيد والقصرين وقفصة في مستوى الجزء الأول الرابط بين تونس وجلمة بطول 186 كلم،
- انطلاق أشغال الجسر الرئيسي للوصلة الدائمة لمدينة بنزرت (القسط الأول والثالث) وإعادة طلب عروض القسط الثاني،
- مواصلة إنجاز برنامج **طرقات تونس الكبرى** على غرار أشغال توسيع المدخل الجنوبي للعاصمة إلى 4x2 مسالك وتخفيف الازدحام بالمخرج الجنوبي للعاصمة على طول 11.5 كلم (4 أقساط) وإعادة طلب عروض القسط الأول وأشغال محول على مستوى تقاطع X20-RN7 بمنوبة،
- **تعصير الطرقات المهيكلة** الانطلاق في إنجاز القسط الثالث من مضاعفة الطريق الجهوية رقم 27 بولاية نابل بين مدينتي منزل تميم وقليبية وكذلك منعرج جرجيس،
- مواصلة إنجاز أشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 46 بولاية القيروان وأشغال تدعيم الطريق الحزامية لمدينة قابس،

- **تهيئة المسالك الريفية** من خلال مواصلة أشغال الحصة 1 تهيئة 466 كلم من المسالك الريفية موزعة على 22 ولاية إلى جانب الانطلاق في الحصة 2 الخاصة بأشغال تهيئة حوالي 440 كلم من المسالك الريفية.

أما بخصوص المشاريع الجديدة وصيانة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية، فسيتمّ خلال سنة 2022 إنجاز المشاريع التالية:

- إنجاز ممرات علوية على الطريق الحزامية X20 (على مستوى مسلك الشابي بولاية أريانة، مسلك الشنوة وجبل عمار بولاية منوبة)،
- مضاعفة الطريق المحلية 525 بين ط م 458 والحزامية X20 ن ك 0 – 1.5 إلى 2*2 مسالك مع مضاعفة جسر على قنال مجردة،
- الشروع في اقتناء أراضي لفائدة مشروع مضاعفة الطريق الوطنية 2 إلى 2*2 مسالك على طول 56 كلم بين النفيضة والقيروان بتمويل مقترح على البنك الإفريقي للتنمية،
- انطلاق جزء من مشروع تهيئة 230.6 كلم من الطرقات المرقمة بـ 5 ولايات: سليانة، القيروان، القصرين، سيدي بوزيد وقفصة بتمويل مقترح على البنك الإفريقي للتنمية،
- بناء 6 جسور بـ 3 ولايات،
- مواصلة أشغال صيانة 485 كلم من الطرقات المرقمة والانطلاق في إنجاز برنامج الصيانة الدورية للطرقات المرقمة سنة 2022،
- مواصلة أشغال صيانة 472 كلم بـ 23 ولاية والانطلاق في أشغال الصيانة الدورية للمسالك الريفية لسنة 2022،
- مواصلة أشغال الصيانة الدورية للجسور،
- مواصلة إنجاز برنامج السلامة المرورية من خلال تهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الجهوية 33 بين حلق الوادي وخير الدين بولاية تونس على طول 2.3 كلم وتهيئة وتصريف مياه الأمطار بالطريق الجهوية 191 على طول 2.5 كلم بولاية المهدية والانطلاق في تهيئة السلامة المرورية للطريق الجهوية رقم 37 بتونس 0,450 كلم وتهيئة رافد على مستوى محول ط و3– ط ج 24 وإنجاز ممر علوي للمترجلين على الطريق الجهوية 21 بين محول ط ج 21 و ط م 539 ومحول ط ج 21 وط و 5، وبناء 3 ممرات علوية للمترجلين بولاية بن عروس وكذلك صيانة التنوير العمومي وتهيئة بعض النقاط الخطرة بالطاقة الشمسية، والانطلاق في إصلاح مسار الطريق الوطنية 11 ن.ك. 136 بعمدون مكان الحادث بباجة ومعالجة النقاط السوداء،
- إنجاز برنامج إصلاح أضرار الفيضانات بمختلف الولايات،
- إنجاز البرنامج التحفيزي لصيانة الطرقات برنامج 2022.

البنية الأساسية للطاقة

تميزت سنة 2021 بتواصل تقلص عجز ميزان الطاقة الأولية جراء الارتفاع المسجل في الموارد الوطنية ممّا ساهم في تقلص عجز الميزان التجاري الطاقي وتطور مؤشر الاستقلالية الطاقية، هذا وقد شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ارتفاعا تدريجيا لتستقر في حدود 64 دولار للبرميل خلال السداسي الأول من سنة 2021.

وقد حقّق قطاع المحروقات خلال سنة 2021 جملة من الإنجازات تمثلت في:

- دخول حقل حلق المنزل (خليج الحمامات) طور الإنتاج بطاقة تبلغ 6500 برميل يوميا بداية من 07 جانفي 2021،
- دخول حقلي عبير وبشرى الغازيين طور الإنتاج بداية من مارس 2021.
- دخول امتياز استغلال "سيدي مرزوق" لانتاج النفط الخام حيز الإنتاج خلال شهر أكتوبر 2021.
- اسناد امتياز استغلال "شلبية" خلال شهر سبتمبر 2021 ومن المتوقع دخوله حيز الإنتاج في أواخر السنة.

أما على المستوى الكمي، فينتظر أن تسجل القيمة المضافة للقطاع نسبة نمو في حدود 27,3% خلال سنة 2021 وذلك بالاستناد على:

- إنتاج حوالي 2125 ألف.طن من النفط الخام و2105 ألف طن.م.ن من الغاز الطبيعي مقابل على التوالي 1530 ألف طن و1646 ألف طن.م.ن سنة 2020،
- إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 1200 م د منها 825 م د لتطوير الحقول النفطية.

ومن المنتظر أن تتواصل الجهود خلال سنة 2022 قصد تكثيف أنشطة البحث والاستكشاف من خلال طمأنة الشركاء الأجانب بتوفير الأمن والسلامة للمنشآت ولمواقع الإنتاج وخلاص الديون المتخلدة بذمة الشركاء المحليين ومراجعة مجلة المحروقات علاوة على إقرار سياسة ترويجية للقطع الشاغرة في مجال المحروقات على المستويين الداخلي والخارجي لاستقطاب المستثمرين في ميدان استكشاف وإنتاج المحروقات. هذا ومن المنتظر الانتهاء من مشروع تطوير امتياز استغلال نوّارة (جزء تطاوين) خلال سنة 2022 من خلال إنتاج 600 ألف $م^3$ يوميا من الغاز الطبيعي وغاز البترول المسال.

أما على المستوى الكمي، فيتضمن منوال التنمية لقطاع المحروقات خلال سنة 2022 استقرارا في نسبة النمو بالأسعار القارة مقابل تطور بـ 27,3% سنة 2021 وذلك بالاستناد الى التقديرات التالية:

- إنتاج حوالي 2222 ألف.طن من النفط الخام و2012 ألف طن.م.ن من الغاز الطبيعي،
- إنجاز استثمارات تناهز 1150 م د مقابل 1200 م د متوقعة خلال سنة 2021.

أما بالنسبة لقطاع تكرير النفط، فقد استمر الانتاج بالمصفاة دون توقّف بوحدة الإنتاج الرئيسيّة (وحدة التقطير الجوّي) خلال السداسي الأول من سنة 2021، في حين شهدت وحدة التهذيب الحفزي (وحدة انتاج البنزين) توقف بحوالي 100 يوم (من 25 ماي الى 31 أوت).

وقد تمّ خلال سنة 2021 تفعيل آلية التعديل الأوتوماتيكي لأسعار المواد البترولية في 3 مناسبات (فيفري ومارس وأفريل) مع استئناف النسق العادي للاستهلاك الوطني للمحروقات (فترة ما بعد جائحة كورونا) مما أثّر على الكميات المنتجة والموردة.

وعلى المستوى الكمي، ينتظر أن يسجل قطاع التكرير سنة 2021 إنتاج حوالي 1,622 مليون طن من المواد البترولية مقابل 1,075 مليون طن سنة 2020 وإنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 120 م د منها 90 م د في شكل استثمارات للشركة التونسية لصناعات التكرير وتتمثل أساسا في:

- استكمال إنشاء مستودع لخزن مادّة غاز البترول المسال طبقا لمواصفات السلامة العالميّة sous-talus خلال سنة 2021 ودخوله حيز الاستغلال.
- التقدّم في انجاز مرحلة الدراسات المرتبطة بإنجاز المشروع المحوري لتأهيل وحدة التقطير الجوي حيث تمّ إبرام عقد مع مكتب دراسات ايطالي، وتمّ الانتهاء من المرحلة الأولى وانطلقت المرحلة الثانية في سبتمبر 2021 علما أنّ الدراسة سوف تنجز على ثلاث مراحل.
- انجاز دراسة حول مخطّط التكرير بالبلاد التونسيّة في إطار مشروع الخطة التونسية لإصلاح قطاع الطاقة "TUNEREP".

أما فيما يتعلق بسنة 2022، ستتواصل الجهود لتأمين التزود بالمواد البترولية وذلك من خلال انجاز مشاريع الصيانة والتأهيل لوحدات الإنتاج والخزن لاسترجاع نسق إنتاج المصفاة.

أما على المستوى الكمي، فينتظر خلال سنة 2022 إنتاج حوالي 1,533 مليون طن من المواد البترولية مقابل 1,622 مليون طن سنة 2021 وإنجاز استثمارات بـ 115 م د تتعلّق خاصة بمواصلة تأهيل وحدات الإنتاج وتوسيع طاقة الخزن حيث تمت برمجة المشاريع التالية:

- انجاز خزانات جديدة بسعة 30 ألف متر مكعب لكل منها بكلفة تقديرية تناهز 40 م د،
- اقتناء مضخة آلية للمولد 41TG2 Nouveau groupe turbo alternateur en remplacement du بكلفة تقديرية تناهز 30 م د،
- مشاريع تأهيل وتهيئة وحدات ومنشآت الإنتاج،
- مشاريع تهدف لتوسعة وتهيئة مستودع خزن المواد البترولية،
- مشاريع لتعزيز وتدعيم السلامة،
- استكمال مرحلة الدراسات المرتبطة بإنجاز المشروع المحوري لتأهيل وحدة التقطير.

وبخصوص قطاع الكهرباء والغاز، تواصل العمل خلال سنة 2021 على تدعيم إنتاج الكهرباء وتحسين شبكة النقل والتوزيع لتأمين التزوّد بالكهرباء من خلال الانتهاء والتشغيل الصناعي الكامل لمحطّة إنتاج الكهرباء بالدورة المزدوجة رادس "ج" بقدرة 450 ميغاواط إضافة الى دخول طور الإنتاج لمحطتي إنتاج الكهرباء بالطاقة الفولطاضوئية توزر 1 و2 أواخر سنة 2021 بقدرة 10 ميغاواط لكل محطة، هذا بالإضافة الى مواصلة انجاز مشاريع نقل الكهرباء المبرمجة ضمن المخطط الثاني عشر والثالث عشر وتلبية طلبات الربط بالشبكة الكهربائية والغازية وتعزيز الشبكة الوطنية شمال–جنوب وربطهم بمشاريع اللزمات الفولطاضوئية.

كما تواصل دعم استثمارات نقل وتوزيع الغاز الطبيعي بالنسبة للاستهلاك المنزلي والصناعي من خلال إنجاز مشروع المخطط المديري للغاز الطبيعي قصد تلبية الطلب المتزايد من خلال ربط قرابة 40 ألف منخرط جديد إضافة إلى مواصلة أشغال الربط بشبكة الغاز الطبيعي للمناطق البلدية المجاورة للأنابيب "المبطوح–جرزونة" و"المبطوح–الخروبة" و"المرناقية–باجة" و"باجة–الدهماني" والمناطق البلدية بكل من سيدي بوزيد وسبيطلة وجلمة وحاجب العيون.

أما على صعيد التقديرات الكمية، فينتظر أن تسجل القيمة المضافة لقطاع الكهرباء والغاز نسبة نمو في حدود 3% خلال سنة 2021 مقابل نسبة نمو سلبية بـ 2,5% خلال سنة 2020 تعود بالأساس الى التراجع التدريجي للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على مستوى طلب الكهرباء حيث تم تعديل مستوى الطلب بحوالي 16390 ج.و.س من الكهرباء وهو ما يستوجب إنتاج 20 ألف ج.و.س من الكهرباء لتغطية الاستهلاك. ومن المرتقب خلال سنة 2021 إنجاز جملة من الاستثمارات تناهز 600 م د (525 م د قطاع عام و75 م د قطاع خاص).

وستشهد سنة 2022 تحسنا في الطلب على الكهرباء وتحقيق نسبة نمو بالأسعار القارة بـ 2,5% مقارنة بسنة 2021 وذلك بتوقع إنتاج حوالي 20540 ج.و.س.

ومن المنتظر أن تشهد الاستثمارات خلال سنة 2022 نسقا أرفع في إنجاز المشاريع بتقديرات تناهز 770 م د (مساهمة الشركة التونسية للكهرباء والغاز تقدر بـ 230 م د)، وتتمثل هذه المشاريع خاصة في:

- الانطلاق في إنجاز المرحلة الأولى من برنامج الشبكة الذكية بصفاقس،
- مواصلة دعم شبكة الكهرباء الوطنية لاستيعاب الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة،
- مواصلة انجاز مشاريع نقل الكهرباء المبرمجة ضمن المخطط الثالث عشر،
- إنجاز خط هوائي ذو جهد عالي 150 كف بوشمة–ربانة،
- إنجاز محطة كلاسيكية 150/33 كف بقبلي 2،
- مواصلة إنجاز مشروع المخطط المديري للغاز الطبيعي من خلال تزويد عديد المناطق البلدية بالغاز الطبيعي على غرار الجزء الثاني من مشروع أنبوب الغاز الرابط بين تونس –باجة–الدهماني ومواصلة انجاز مشروع أنبوب الغاز بتطاوين.

السكن والتهيئة العمرانية

تميزت **سنة 2021** بالإعداد للسياسة الحضرية الوطنية لتونس مع مواصلة العمل على مراجعة النصوص القانونية المتعلقة بقطاع السكن والتهيئة العمرانية حيث تم الشروع في مراجعة **التشريع الخاص بالبعث العقاري** ومراجعة **مجلة التهيئة والتنمية الترابية** وتطوير **مرصد السكن والعقار** لتوفير معطيات دقيقة حول تطور القطاع.

كما تم الشروع في وضع الإطار القانوني والمؤسساتي لمعالجة البنايات المتداعية للسقوط حيث تمّ إعداد مشروع قانون وإحالته للمصادقة يهدف إلى ضبط الشروط والصيغ والأطراف المتدخلة قصد إخلائها وترميمها أو هدمها وإن اقتضى الأمر انتزاعها والشروع في إحداث إطار قانوني ومؤسساتي وتشريعي خاص بالسكن المعد للكراء حيث تم إعداد تقرير المرحلة الأولى من الدراسة يتضمن خاصة تشخيص للوضع الحالي لقطاع السكن بالتعاون مع البنك الدولي.

وبالنسبة لصندوق ضمان القروض السكنية المسندة لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار الذي يهدف إلى تغطية نسبة من مخاطر عدم استخلاص القروض السكنية المسندة من قبل البنوك بنسبة 70% من المبالغ غير القابلة للاسترجاع بعنوان الأصل والفوائض التعاقدية التي حل أجلها، فقد تم إمضاء اتفاقيات مع 4 بنوك انخرطت في هذا البرنامج كتجربة أولى قبل تعميمها على بقية البنوك في انتظار تفعيل الصندوق بالتنسيق مع الشركة التونسية للضمان المكلّفة بالتصرف في موارد الصندوق بمقتضى اتفاقية مبرمة في الغرض بين الشركة ووزارة المالية بتاريخ 5 أكتوبر 2018.

وفي مجال التهيئة العمرانية، تم إصدار الأمر الحكومي عدد 926 لسنة 2020 المؤرخ في 25 نوفمبر 2020 المتعلق بضبط إجراءات تنسيق الإدارات المركزية ومصالحها الخارجية والمؤسسات والمنشآت العمومية مع البلديات في مجال إعداد أو مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها على ضوء أحكام الفصل 114 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، وقد مكن إصدار الأمر الحكومي من إتمام إجراءات المصادقة على 35 مثال تهيئة عمرانية تخص 27 بلدية.

كما تم إعداد صور جوية رقمية وخرائط رقمية وانجاز الأشغال المتعلقة بالشبكات الجيوديزية بكلفة جملية قدرت بـ 3.5 م د. بالإضافة الى متابعة الدراسات المحورية، حيث تمت المصادقة على المرحلة الثانية لكل من الدراسة حول "الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الغربي"، والدراسة حول المقابر بتونس الكبرى ودراسة تهيئة منطقة النفيضة.

كما تمت المصادقة على المرحلة الأولى من الدراسة حول "سياسة المدينة بتونس"، في حين تم اعداد الخطوط المرجعية لدراسة حول" إعادة هيكلة هضبة الرابطة".

وقد تميزت سنة 2021 باعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية والريفية وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة حيث بلغ سنة 2021 قرابة 30%. كما تم اعتماد مؤشر نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية الذي يحتسب نسبة الأراضي الفلاحية المدمجة بالمناطق العمرانية بأمثلة التهيئة العمرانية من خلال معطيات حول مساحة مناطق التوسع بأمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها للبلديات، حيث بلغ **9.5%** سنة **2021**.

وقد بلغت جملة الاستثمارات في مجال التعمير خلال سنة **2021** حوالي **5 م د**.

كما تمّ خلال سنة 2021 بناء قرابة 35 ألف وحدة سكنية باستثمارات جملية تقدر بحوالي **3500 م د** منها 78% عن طريق الأسر و19.6% عن طريق الباعثين العقاريين الخواص. وبلغ عدد المساكن الاجتماعية المنجزة حوالي 2931 منها 290 وحدة سكنية عن طريق الباعثين العقاريين العموميين باستثمارات بلغت **40 م د**.

كما شهدت سنة 2021 مواصلة انجاز **البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي** والمتمثل في:

- التدخّل لفائدة 9531 منتفعا ببرنامج إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها بكلفة 210 م د، حيث تمّ الانطلاق في أشغال إنجاز حوالي 7500 مسكنا من بينها 5369 مسكنا جاهزا وقد تم تسليمها و2140 مسكنا بصدد الإنجاز.
- إنجاز حوالي 13500 مسكنا ومقسما اجتماعيّا بكلفة تناهز 950 م د، حيث تم الانطلاق في انجاز حوالي 8400 منها 726 مسكنا تمّ تسليمها و3634 مسكنا ومقسما جاهزا و4040 مسكنا ومقسما اجتماعيا بصدد الإنجاز.

كما تميزت سنة 2021 بمواصلة تنفيذ **برنامج المسكن الأول** الذي يهدف إلى مساعدة العائلات متوسطة الدخل على تمويل اقتناء مساكنهم المنجزة من قبل الباعثين العقاريين أو من قبل الخواص والتي لا يتجاوز ثمن التفويت فيها 220 أ د، **دون اعتبار الآداءات** وقد انخرط في البرنامج 17 بنكا ساهمت في تمويل حوالي **1787 مسكنا بكلفة 50 م د**.

وبلغت الأراضي الصالحة للبناء حوالي 250 هك تمّ توفير 90% منها عن طريق القطاع الخاص فيما تولت الوكالة العقارية للسكنى اقتناء 3,78 هك بقيمة 1,959 م د واستثمار 15,86 م د في مجال أشغال التهيئة وبيع حوالي 10 هك بقيمة 59 م د إلى موفى شهر سبتمبر. ومن المنتظر إنجاز 217 هك بقيمة 21,959 م د (في انتظار صدور أمر انتزاع بالطرقات المهيكلة لمشروع الزهراء–رادس) واستثمار 30 م د في مجال أشغال التهيئة وبيع حوالي 23 هك بقيمة 93 م د إلى موفى سنة 2021.

وعلى مستوى تمويل السكن الاجتماعي، أسند صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء 350 قرضا لتمويل مساكن بقيمة **30** م د إلى جانب المصادقة على تمويل **600** مسكنا فرديا وجماعيا بكلفة جملية تقدر بـ **70** م د. أما على مستوى تأهيل وتحسين ظروف السكن، فقد شهدت سنة 2021 تدعيم تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن حيث بلغت جملة تدخلاته 14 م د.

وستشهد سنة 2022 مواصلة تنفيذ مختلف الإصلاحات الرامية إلى النهوض بقطاع السكن من خلال توفير الأراضي الصالحة للبناء حيث ستتولى الوكالة العقارية للسكنى اقتناء حوالي 74.5 هك بقيمة 21.8 م د واستثمار 80 م د في مجال أشغال التهيئة وبيع حوالي 47.26 هك بقيمة 141م د فضلا عن التدخل لإزالة 2000 مسكنا بدائيا في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي ومواصلة انجاز 766 مسكنا ومقسما اجتماعيا بكلفة 32.4 م د عن طريق الباعثين العقاريين العموميين وإنجاز 2256 مسكنا اجتماعيا بكلفة 132.2 م د عن طريق الباعثين العقاريين الخواص إلى جانب الشروع في القسط الثاني من بناء حوالي 5300 مسكنا اجتماعيا بكلفة 400 م د.

كما سيتم سنة 2022 العمل على تنقيح الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 والمتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء "فوبرولوس"، ومراجعته مع كل الأطراف ذات الصلة ثم عرض المشروع على المصادقات اللازمة. ويهدف هذا التنقيح إلى إضافة فئة جديدة "فوبرولوس 4" الذي يتراوح دخلها الشهري الخام بين 4,5 و6 مرة الأجر الأدنى المهني المضمون باعتبار كافة المنح وإلغاء سقف القروض. وستبلغ الميزانية المخصصة للصندوق لسنة **2022** حدود **70** م د حيث من المتوقع إسناد **800** قرضا إضافة إلى تدعيم تدخلات الصندوق الوطني لتحسين السكن وتخصيص حـــوالي 14 م د للمحافظة على الرصيد السكني القائم.

وعلى هذا الأساس، يتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مجال السكن خلال سنة 2022 حوالي 3700 م د لإنجاز ما يقارب 36 ألف مسكنا منها 80% عن طريق الأسر.

أما في مجال التهيئة العمرانية، فستشهد سنة 2022 تغطية الأراضي العمرانية بمسوحات طبوغرافية وصور جوية رقمية ومواصلة إعداد ومراجعة مخططات التهيئة العمرانية وإعداد خرائط رقمية بقياسي 1/2000 و 1/5000 للمدن.

كما سيتمّ مواصلة الدراسات النموذجية وانجاز الأشغال المتعلقة بالشبكات الجيوديزية وقيس الارتفاع والجاذبية ومواصلة المراحل النهائية لدراسة تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لأمثلة التهيئة العمرانية، ومواصلة مشروع رقمنة أمثلة التهيئة العمرانية للبلديات، بالإضافة إلى مواصلة دراسة تركيز منظومة معلوماتية جغرافية لمتابعة النمو العمراني حيث من المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات في مجال التعمير حوالي 6 م د.

تهيئة المناطق الصناعية

يعتبر توفير الأراضي الصناعية وتعصير وتطوير البنية الأساسية داخل المناطق الصناعية من أهم العناصر المشجعة للاستثمار في مجال الصناعة والخدمات المتصلة بها وعاملا أساسيا لبعث المشاريع واستقطاب المستثمرين.

ويشمل برنامج الوكالة العقارية الصناعية للفترة 2016-2020 تهيئة 42 منطقة صناعية على مساحة جملية تقدر بحوالي 1519 هك موزعة كما يلي:

- 13 منطقة على مساحة 524 هك على الشريط الساحلي وهو ما يمثل 34.5% من حيث المساحة الجملية و31% من حيث العدد الجملي.
- 29 منطقة تنمية جهوية على مساحة 995 هك أي ما يمثل 65.5% من حيث المساحة الجملية وما يمثل 69% من حيث العدد الجملي وذلك تطبيقا أحكام الفصل 12 من الدستور والمتعلق بمبدأ التمييز الإيجابي وذلك للتقليص من التفاوت بين الجهات.

إنجازات سنة 2021:

قامت الوكالة العقارية الصناعية إلى حدود شهر ديسمبر 2021 بالانتهاء من أشغال تهيئة 9 مناطق صناعية تمسح 208 هك منها 4 بمناطق التنمية الجهوية على مساحة 90 هك وهي القصرين 3 (20 هك) وتاجرة 2 (20 هك) ولسودة 2 (10 هك) وقابس 3 (50 هك) وحمام الزريبة 4 القسط الثاني (40 هك) وبوفيشة توسعة (10 هك) والمغيرة 5 (23 هك) (أشغال ردم أرضية المنطقة) وبني خلاد (20 هك) والوسلاتية (15 هك).

كما تم الشروع في تهيئة 8 مناطق صناعية على مساحة 300 هك منها 6 بمناطق التنمية الجهوية تمسح 210 هك وهي السبيخة 2 (100 هك) وجلمة (15 هك) والنفيضة 3 (35 هك) والارتياح 2 (20 هك) وسيدي عاشور (20 هك) وأم العظام (50 هك) والكاف توسعة (10 هك) والكندار 2 (50 هك)، بالإضافة إلى الشروع في إعداد الدراسات الخاصة بـ 19 منطقة صناعية بمناطق التنمية الجهوية على مساحة تقدر بـ 692 هك.

وفي مجال إعادة تهيئة المناطق الصناعية المتواجدة وتأهيل البنية الأساسية داخلها، تمّ:

- إتمام أشغال تهيئة المنطقة الصناعية بزغوان،
- مواصلة أشغال إعادة تهيئة عقارب وجبل الوسط،
- إعداد دراسات إعادة تهيئة مناطق سيدي بوزيد وقبلاط وبوحجلة،
- مواصلة إعداد الدراسات الخاصة بإعادة تهيئة منطقتين صناعيتين (الغرابة والصخيرة).

أما بالنسبة لبرنامج سنة 2022، فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الاستثمارات الجمليّة للوكالة العقارية الصناعية حوالي 81,123 م د مقابل 32,369 م د محيّنة سنة 2021 حيث سيتم استكمال المشاريع المتواصلة والانطلاق في أشغال تهيئة 8 مناطق أخرى على مساحة 305 هك وهي رأس المرج (ولاية المنستير) (50 هك) والعروسة (ولاية سليانة) (38 هك) وبونمشة (ولاية تطاوين) (50 هك) وبن بشير (ولاية جندوبة) (12 هك) واستقطيمي (ولاية قبلي) (50 هك) والمسلان (ولاية المهدية) (50 هك) والشابة (ولاية المهدية) (38 هك) وسليانة 3 (17 هك)، بالإضافة إلى إعلان طلب عروض إعداد الدراسات الفنية لـ 3 مناطق صناعية بكلّ من الروماني (ولاية جندوبة) (120 هك) والمغيرة 5 (ولاية بن عروس) (23 هك) ومنزل تميم الملاعبة (ولاية نابل) (55 هك).

المسائل العقاريـة

يعتبر العقار أحد الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق الثروة وتحسين مناخ الاستثمار، حيث تضافرت الجهود خلال سنة 2021 لتجسيم التوجهات الرامية أساسا إلى تطوير القوانين المنظمة للمجال العقاري والعمل على تجاوز التحديات التي تواجه القطاع والنهوض به والقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة.

وعلى هذا الأساس، شهدت سنة 2021 مواصلة العمل على استصدار مشاريع النصوص القانونية ذات الصبغة التشريعية والترتيبيـة التالية والتي تهدف إلى تطوير المنظومة القانونية الحالية والارتقاء بأداء القطاع في مختلف مجالات تدخله:

- مجلة موحدة للأملاك الوطنية لما لها من دور في توفير الآليات الضرورية لحماية الأملاك العقارية للدولة وتطوير طرق التصرف فيها بما يستجيب للمتطلبات التنموية،
- مشروع القانون المتعلق بتنقيح الفصل 17 من القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية بهدف التوسيع في مجال التسوية للمستحقين القانونيين لأراضي دولية فلاحية عبر آلية التفويت مراكنة طبقا لأحكام الأمر عدد 1870 لسنة 2015 المؤرخ في المؤرخ في 20 نوفمبر 2015 المتعلق بضبط تركيبة اللجنة الوطنية الاستشارية واللجان الجهوية الاستشارية المكلفة بتسوية وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية ومشمولاتـها وطرق سير عملها وبهدف توضيح كيفية تسوية وضعية العقارات التي فقدت صبغتها الفلاحية،
- مشروع أمر يتعلق بكيفية التفويت في المكاسب المنقولة التابعة للدولة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،
- مشروع أمر يتعلق بحوكمة التصرف في المباني والمساكن الإدارية،
- مشروع أمر يتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان الوطني للملكية العقارية،
- مشروع أمر يتعلق بتنظيم الديوان الوطني للملكية العقارية،
- مشروع أمر يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للاختبارات.

كما شهدت سنة 2021 إعداد مشاريع النصوص القانونية ذات الصبغة التشريعية والترتيبية التالية:

- مشروع أمر يتعلق بضبط صيغ وإجراءات التفويت بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الصناعية،
- مشروع أمر يتعلق بضبط شروط وإجراءات الكراء طويل الأمد للعقارات الدولية غير الفلاحية لفائدة مستثمرين خواص.

وتم كذلك خلال سنة 2021 إصدار:

- 3 أوامر حكومية متعلقة بالمصادقة على عقود لتسوية 114 وضعية المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية تبلغ مساحتها 2041 هك بقيمة تقدر بحوالي 2 م د،
- الأمر الحكومي عدد 120 لسنة 2021 المؤرخ في 08 فيفري 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص،
- الأمر الحكومي عدد 469 لسنة 2021 المؤرخ في 14 جوان 2021 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 647 لسنة 2017 المؤرخ في 26 ماي 2021 المتعلق بمراقبة استعمال السيارات الإدارية عند الجولان على الطريق،
- 11 أمر انتزاع لإنجاز مشاريع عمومية على مساحة جملية تقدر بـ 16 هك.

وفي إطار حسن استغلال وتوظيف الأراضي الدولية، تمّ تحويز 19 شركة احياء وتنمية فلاحية بالضيعات حيث تمّ إبرام 11 عقد كراء حتى موفى شهر جوان 2021 وتحويز 33 فني بمساحة جملية قدرها 2321 هك وابرام 30 عقد كراء مقسم فني، وابرام 06 عقود كراء على مساحة 37 هك لفائدة فلاحين شبان ومتعاضد و88 عقد كراء فلاحي دولي بالمراكنة والاشهار والمزاد العلني بمساحة جملية تقدر بـ 573 هك.

كما تمت المصادقة على 12 قائمة تتضمن 808 عقارا منها 5 قائمات تضم 161 عقارا تتعلق بـ 14 ولاية قصد توظيفها لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهائد العليا وغيرهم. وتم ابرام 44 عقدا تتعلق بالتسوية العقارية للمستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية بقيمة 613 أ د. على مساحة تقدر بـ 330 هك.

كما تواصل العمل على تسوية الوضعية العقارية للتجمعات السكنية المقامة على أراضي تابعة لملك الدولة الخاص عن حسن نية وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 504 لسنة 2018، حيث تم إلى موفّى شهر جوان 2021 إبرام 33 عقدا بقيمة جملية تـقدر بـ 76 أ د، ويتوقع إبرام حوالي 17 عقدا إضافيا مع موفّى سنة 2021.

كما تميزت سنة 2021 بـ:

- استرجاع 29 عقار فلاحي مستغل بصفة غير قانونية بمساحة جملية تقدر بـ 1532 هك عن طريق تنفيذ قرارات الاخلاء وتنفيذ الاحكام القضائية،
- إبرام 40 عقد بيع عقار غير فلاحي لإنجاز المشاريع السكنية والصناعية والسياحية وإنجاز 73 محضر تخصيص عقارات دولية غير فلاحية لفائدة المصالح العمومية،

- توفير عقارات دولية لفائدة مشاريع لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة حيث تمت المصادقة على اتفاقيات لزمات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 500 ميغاواط،
- مواصلة إنجاز مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة العقارية حيث تم إدراج 8463 هك من العقارات الفلاحية و7400 من العقارات غير الفلاحية،
- استكمال برنامج تركيز الإدارة الالكترونية وتطوير المنظومات الإلكترونية التي تهدف الى مزيد احكام التصرف في العقارات الراجعة لملك الدولة الخاص ومراقبة استغلالها،
- إحداث 25.2 ألف رسم عقاري إلى موفى جوان 2021،
- الانطلاق في إنجاز مشروع إحصاء المقاطع الدولية وانجاز تقسيمات مقطعية،
- الانطلاق في إنجاز مشروع تقييم الأصول الثابتة المادية للدولة،
- مواصلة العمل على تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب.

وينتظر خلال سنة 2022 مواصلة تنفيذ سياسة القطاع المتمثلة بالخصوص في تطوير المنظومة القانونية والتشريعية المنظمة للقطاع وتطوير وحوكمة التصرف في أملاك الدولة والشؤون العقارية، والتسريع في تسوية الوضعيات العقارية وتحقيق نجاعة أفضل لحماية الأملاك العمومية.

ويتمثل برنامج العمل بالنسبة لسنة 2022 في:

- مواصلة العمل على إتمام إجراءات المصادقة على مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية التي تم الانتهاء من صياغتها في إطار تطوير المنظومة القانونية للقطاع،
- مواصلة توفير وتأمين الرصيد العقاري الدولي وتوظيفه لفائدة الاستثمار من خلال تكثيف عمليات استقصاء وتحديد وتسجيل أملاك الدولة العقارية واقتناء وانتزاع العقارات اللازمة لإنجاز المشاريع العمومية، حيث من المنتظر إصدار حوالي 43 أمر انتزاع،
- مواصلة برنامج التسجيل والتحديد العقاري لملك الدولة الخاص وتحيين قاعدة البيانات للرصيد العقاري
- ابرام حوالي 175 عقد بيع يتعلق بمساحة جملية تقدر بـ 1000 هك في إطار تسوية وضعيات المستغلين بصفة قانونية لعقارات دولية فلاحية،
- تكثيف عمليات تصفية العقارات الراجعة بالملكية للدولة من أملاك الأجانب،
- متابعة استخلاص مستحقات الدولة المتأتية من بيع وكراء العقارات الفلاحية وغير الفلاحية وتسوية وضعيات المستغلين بصة قانونية لعقارات دولية فلاحية،
- تحقيق تدخل ناجع لحماية أملاك الدولة بإحصاء وضبط كل الممتلكات وتقديرها ومراقبة استغلالها والقيام بكل ما يلزم للحفاظ عليها والعمل على استرجاعها،
- مواصلة التصدي للاعتداءات على أملاك الدولة والتصرف فيها بدون صفة واسترجاع الأراضي المستولى عليها والتسريع في توظيفها،
- إنجاز 75% من مجموع طلبات الاختبار،

- الترفيع في نسبة الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الدولة إلى 57%،
- تحقيق نسبة تحيين لسجلات أملاك الدولة بـ 25%،
- إحداث حوالي 51 ألف رسم عقاري،
- مواصلة تعصير الإدارة ورقمنة الخدمات الموجهة للمستعملين من داخل الإدارة وخارجه والانخراط في برنامج البيانات العمومية المفتوحة،
- إعادة هيكلة الإدارة العامة لنزاعات الدولة بما يستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة،
- مواصلة مشروع الخارطة الرقمية لأملاك الدولة العقارية من خلال إدراج 10000 هك،
- مواصلة مشروع إحصاء أملاك الدولة الخاصة،
- مواصلة مشروع جرد وتقييم الأصول الثابتــة الماديــة للدولة،
- مواصلة عملية الجرد الميداني للعقارات الدولية الفلاحية بولاية بن عروس،
- مواصلة مشروع "انجاز تقسيمات مقطعية" قابلة للاستغلال لجلب الاستثمارات والتحكم في مخزون المواد الإنشائية وترشيد استهلاكها وبالتالي الترفيع في نسبة العقارات الموظفة،
- إتمام أشغال بناء مقرات الإدارات الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بكـل من تطاوين والقصرين وتوزر ومدنين والانطلاق في إنجاز الدراسات الخاصة ببناء مقرات جديدة بكل من صفاقس ومنوبة وبن عروس،
- تنقيح المنشور عدد 6/4/م بتاريخ 16 جويلية 2018 الصادر عن وزيري أملاك الدولة والشؤون العقارية والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الموجه إلى السادة الولاة حول إجراءات كراء عقارات دولية فلاحية لفائدة العاطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا وغيرهم بهدف تجاوز النقائص التي تمت ملاحظتها وذلك في اتجاه الترفيع في مدة الكراء وتمكين المنتفعين من امتيازات فيما يتعلق بمعينات الكراء.

الباب الثاني

دفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال

يمثل الرفع من نسق الاستثمار الخاص بعنصريه الداخلي والخارجي أحد أهم الشروط الأساسية لاسترجاع نسق النمو والمساهمة في انتعاشة الاقتصاد الوطني خاصة من خلال استعادة ثقة المستثمرين في الوجهة التونسية ودعم تنافسية القطاع الخاص في سبيل خلق الثروة وإحداث مواطن الشغل ودفع التنمية بالجهات الداخلية.

واتسمت سنة 2021 بتواصل التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد 19 على تطور نوايا الاستثمار وعلى نشاط المؤسسات الاقتصادية مما استدعى التركيز بصفة خاصة على معالجة الصعوبات التي اعترضتها والمحافظة على مواطن الشغل بها.

وفي هذا المجال، تواصل العمل بالإجراءات المخصصة لمساندة المؤسسات المتضررة من تداعيات هذه الجائحة خاصة عبر دعم آليات الإحاطة بها وتوفير التمويلات الضرورية للمحافظة على نشاطها فضلا عن تيسير إجراءات دفع الضرائب المستوجبة على المؤسسات المعنية.

بالتوازي، تواصلت الإصلاحات المتصلة بتحسين مناخ الأعمال في مجال رقمنة الخدمات المسداة للمستثمرين وتيسير إجراءات الاستثمار فضلا عن التقدم في برنامج مراجعة التراخيص والتقليص من عددها عبر الشروع في تحرير دفعة ثانية من الأنشطة الاقتصادية المنظمة لـ 10% من التراخيص الجاري بها العمل خلال سنة 2021.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين مناخ الأعمال، تبرز النتائج المسجلة خلال السنوات الأخيرة ضعف مساهمة القطاع الخاص في المجهود التنموي وعدم تطورها بالنسق المطلوب بالنظر لعديد الإشكاليات خاصة ذات الطابع الهيكلي على مستوى حوكمة الاستثمار وتعقد الإجراءات الإدارية وشفافية المعاملات الاقتصادية مع بطء نسق الإصلاحات المعتمدة لتطوير سلاسل القيم وتعصير منظومات التمويل والموارد البشرية والبنية الأساسية واللوجستية.

وعلى هذا الأساس، يعتبر تسريع نسق الإصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وتحفيز المبادرة الخاصة وتكريس مبادئ الحرية والشفافية والمنافسة الشريفة في المعاملات الاقتصادية من أبرز أولويات العمل التنموي للسنة القادمة.

ومن هذا المنطلق، ترتكز **خطة الإصلاحات خلال سنة 2022** على تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي لمناخ الأعمال وتيسير النفاذ إلى السوق ودعم مسار الانتقال الرقمي للمعاملات بين الإدارة والمؤسسات وتبسيط الإجراءات ودفع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وحسن استغلال الفرص الاستثمارية التي أفرزتها جائحة كوفيد 19 وذلك بالتوازي مع تقليص مخاطرها على النسيج المؤسساتي وخاصة منها المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي تمثل النسبة الأكبر من النسيج الاقتصادي ببلادنا إلى جانب مواصلة تعصير خدمات النقل واللوجيستية والبنية الأساسية والتكنولوجية وتأهيل الموارد البشرية وملائمة اختصاصاتها مع متطلبات السوق.

في مجال تطوير الإطار التشريعي والمؤسساتي لمناخ الأعمال، سيتم العمل خلال السنة القادمة على تطوير المنظومة القانونية والترتيبية للاستثمار وتوضيح قواعد وإجراءات الاستثمار وتحسين تناسقها وشفافيتها خاصة في اتجاه ملائمتها مع التحولات الهيكلية لخارطة الاستثمار في العالم في ظل الفرص المتاحة التي أفرزتها جائحة كوفيد 19 في عدد من الأنشطة الحيوية لا سيما صناعات النسيج والصيدلة والمستلزمات الصحية وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات والطاقات البديلة وكذلك في الاستثمارات الخارجية في إطار توجه عدد من الشركات العالمية الكبرى لإعادة توطين بعض مشاريعها.

كما سيتم العمل على تطوير منظومة الحوافز في اتجاه تيسير إجراءات إسناد الحوافز والرفع من نجاعتها خاصة في الجهات الداخلية ولفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة فضلا عن مواصلة مساندة المؤسسات المتضررة من جائحة كوفيد 19. وسيتجه العمل بصفة عامة إلى إرساء سياسة تحفيزية للاستثمار تكون موجهة أكثر تراعي الأولويات الراهنة وترتكز على نوعية الحوافز الأكثر نجاعة.

كما سيتم العمل على تشجيع روح المبادرة الخاصة لدى النساء والفتيات ودعم قدراتهن على إحداث المشاريع وتسييرها والاستفادة من الفرص المتاحة بغاية إشراكهن وإدماجهن وتفعيل دورهن في ديناميكية التنمية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، وتقليص الفجوات بين المرأة والرجل في مجال المساهمة في الدورة الاقتصادية، والرفع من تشغيلية النساء والفتيات وتيسير انتفاعهن بمصادر التمويل، وذلك من خلال البرامج الخصوصية الراجعة بالنظر للوزارة المكلفة بالمرأة والمتعلقة بالاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي وريادة الأعمال النسائية.

ومن جهة أخرى، ستشهد السنة القادمة التقدم في تطوير منظومة الحوكمة المؤسساتية بغرض تعزيز التقارب المؤسساتي بين مختلف الهياكل العمومية المتدخلة في مجال الاستثمار وتكريس منظومة المخاطب الوحيد للمستثمر. كما سيتجه العمل إلى تفعيل وتطوير أداء حوكمة المجلس الاستراتيجي للهيئة التونسية للاستثمار وتفاعله مع المجلس الأعلى للاستثمار في اتجاه تأثير أهم للحوار بين القطاع العام والخاص في تصويب سياسات الاستثمار ومعالجة إشكاليات مناخ الاستثمار بالنجاعة المطلوبة بالإضافة إلى تطوير أعمال اليقظة والذكاء الاقتصادي حول الاستثمار في رصد أهم التحولات الجديدة في مجال الأعمال.

وعلى مستوى تيسير النفاذ إلى السوق، سيتم العمل خلال السنة القادمة على مواصلة رفع القيود المعطلة للمبادرة الخاصة من خلال التسريع في نسق برنامج التقليص من التراخيص الإدارية وتراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية أو تعويضها بكراسات الشروط مع استكمال رقمنة منظومة التراخيص بما يساهم في تكريس شفافية الإجراءات وتيسير اعتمادها من قبل المتعاملين الاقتصاديين.

كما سيتم العمل على تسريع نسق رقمنة الخدمات المسداة للمستثمرين في اتجاه تركيز نظام معلوماتي مندمج للخدمات الموجهة للمستثمرين بين مختلف الهياكل المتدخلة بما يمكن من إسداء كافة الخدمات عن بعد وتبادل المعطيات بين هذه الهياكل ومع المستثمر بصفة رقمية.

ومن أهم مشاريع الرقمنة التي ستدخل حيز الاستغلال مع بداية سنة 2022:

- **بوابة للنفاذ إلى السوق** «Accès au marché» تجمع الأنشطة الخاضعة إلى ترخيص وتلك الخاضعة إلى كراسات شروط مع تقديم مفصل وبسيط للشروط والإجراءات والوثائق المطلوبة وآجال إسناد التراخيص والهياكل المكلفة بذلك مع تمكين المستثمر من البحث بعمق حسب نوعية النشاط المزمع الاستثمار فيه.
- **البوابة الوطنية للاستثمار، المخاطب الوحيد للمستثمر في تونس:** تضم مختلف الخدمات المتعلقة بالاستثمار بدء بحجز الاسم التجاري إلى التكوين القانوني للشركات مرورا بالتصريح بالاستثمار وستؤمن البوابة الترابط البيني بين كل الهياكل المعنية على غرار السجل الوطني للمؤسسات ومختلف الهياكل المكلفة بالإحاطة بالاستثمار،
- **البوابة الرقمية للحصول على رخص البناء:** تكريسا لمبدأ تبسيط إجراءات الحصول على رخص البناء وإرساء الحوكمة الرشيدة بمنظومة الحكم المحلي، سيتم إطلاق البوابة الرقمية للتصرف في رخص البناء التي ستمكن المستثمرين من إيداع مطالبهم على الخط ومتابعة معالجة الملفات عن بعد بأكثر شفافية وفي أقصر الآجال،
- **رقمنة خدمات إدارة الملكية العقارية:** على غرار خدمة استخراج شهائد الملكية ومتعلقاتها والاطلاع على الوضعية القانونية للرسوم العقارية على الخط، كما يعمل فريق "Doing Business" بالوزارة بالشراكة مع الديوان الوطني للملكية العقارية في إطار تحسين ترتيب تونس في مؤشر "نقل الملكية" على اعتماد العقد النموذجي من طرف الهياكل المختصة بتحرير العقود الخاضعة للإشهار بالسجل العقاري (Plateforme de rédaction et de transfert électronique d'actes)،
- **رقمنة خدمات إدارة الجباية والمحاسبة العمومية:** كالتصريح الجبائي عن بعد والاطلاع على الوضعية الجبائية على الخط، كما ستتم رقمنة خدمة تسجيل العقود لتيسير المعاملات على المستثمرين.
- رقمنة المحاكم من خلال تطوير نظم التقاضي المتعلقة بالأحكام التجارية وتسهيل الاطلاع على الأحكام القضائية ومتابعة مسار ومآل القضايا على الخط،
- **رقمنة الإجراءات الديوانية والمينائية:** بداية من سنة 2022 سيتم إطلاق نسخة جديدة للبوابة الرقمية لشبكة تونس للتجارة "TTN"، التي ستضم دفعة ثانية من الخدمات الديوانية على الخط على غرار عملية تعديل

بيان الحمولة البحري ورقمنة شهادة تنقل السلع Euro-Med ورقمنة إجراء الرفع مع الدفع المؤجل كما ستمكن البوابة المتعاملين الاقتصاديين من دفع الأداءات والمعاليم والخطايا الديوانية عن بعد.

وقصد تيسير النفاذ إلى التمويل، سيتواصل العمل على تنويع مصادر التمويل ومزيد الإدماج المالي من خلال تعزيز دور التمويل الصغير والتمويل البديل على غرار صناديق الاستثمار والتمويل الجماعي Crowdfunding فضلا عن تعزيز دور الصندوق التونسي للاستثمار في ممارسة نشاطه طبقا لقانون الاستثمار خاصة في دعم الأموال الذاتية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى جانب ضبط استراتيجية تدخلاته للفترة القادمة في القطاعات الواعدة والجهات ذات الأولوية.

وعلى مستوى دفع المشاريع الكبرى والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ينتظر أن تشهد سنة 2022 الشروع الفعلي في إنجاز عدد من مشاريع الشراكة واللزمات وإحكام الإحاطة بخصوص بعض المشاريع الكبرى لفض اشكالياتها بما يساهم في تسريع نسق الإنجاز بداية من السنة القادمة.

وعلى مستوى البنية الأساسية للاستثمار، سيتم التسريع في وتيرة إنجاز المناطق الصناعية 4.0 لتسهيل استقطاب نوعية جديدة من الاستثمارات الذكية وذات القيمة المضافة العالية بالإضافة إلى التقدم في إنجاز المناطق اللوجستية المبرمجة.

وبهدف دعم العمل الترويجي لاستقطاب المزيد الاستثمارات الخارجية خلال سنة 2022 لا سيما في إطار استغلال الفرص الجديدة التي أفرزتها جائحة كوفيد 19 في عدد من الأنشطة الحيوية والاستراتيجية للاقتصاد الوطني وتوجّه عدد من الشركات العالمية الكبرى لإعادة توطين بعض مشاريعها، سيتواصل البرنامج الترويجي الذي تمّ إطلاقه سنة 2021 والمتمثّل بالخصوص في التركيز بالأساس على تكثيف عمليات الاتصال المباشر بالشركات الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه السياسة النشيطة لعمليات الاتصال المباشر تمّ اعتمادها خلال السنوات الأخيرة ومكّنت من ضبط برنامج يستهدف صناع القرار في بعض الشركات الأجنبية التي تنشط في القطاعات ذات الأولوية على غرار الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية والصناعات الغذائية والنسيج التقني، إضافة إلى قطاع الخدمات والبرمجيات. كما مكّنت من القيام بعديد العمليات الترويجية في بلدان جديدة وغير تقليدية على غرار كندا واليابان والصين وساهمت في استقطاب مشاريع بقيمة 40 مليون دولار مكنت من إحداث 11 ألف موطن شغل. ومن هذا المنطلق، ترتكز الخطة الترويجية خلال السنة القادمة على مواصلة هذا التوجه الاستراتيجي وذلك بالتوازي مع مواصلة الأنشطة الترويجية الموجهة لأوساط الاعمال والشركات في بلدان الاتحاد الأوروبي الشريك الأول لتونس وخاصة أهمّ مصادر الاستثمار في تونس ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا.

وبالتوازي، سيتم دعم المجهود الاتصالي والترويجي للنهوض بصورة تونس بالخارج عبر مواصلة تنظيم الملتقيات والأيام الإعلامية الافتراضية حول مناخ وفرص الاستثمار لفائدة المؤسسات التونسية والأجنبية والجالية التونسية

بالخارج وتكثيف التواجد في الإعلام الدولي المختص مع تعزيز عمليات الاتصال الرقمي وذلك بالحضور المكثّف على شبكات التواصل الاجتماعي وتدعيمه من خلال التعاقد مع مكاتب مختصة في الاتصال الرقمي.

ومن ناحية أخرى، سيتم تعزيز التوجه نحو رقمنة الخدمات المسداة للمستثمرين الأجانب، عبر تطبيقة "نظام إدارة علاقات العملاء" «CRM» التي تم إعدادها منذ سنة 2020 على مستوى وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي واعتمادها لاستهداف وتحديد المستثمرين المحتملين لتونس تماشيا مع الظروف الراهنة التي اقتضتها جائحة كوفيد 19 ومواكبة لأحدث التقنيات الرقمية المعتمدة على المستوى العالمي.

واعتبارا لأهمية دور التونسيين المقيمين بالخارج عامّة والكفاءات بصفة خاصة في المساهمة في المجهود الوطني المبذول لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، سيتواصل خلال السنة القادمة تشريك الكفاءات التونسية المقيمة بالخارج، لا سيما عبر برنامج #UpTunisia by FIPA الذي تم إطلاقه سنة 2021 والذي يتمثل أساسا في منصة افتراضية للتواصل والتفاعل مع الكفاءات التونسية المؤثرة تتضمن كل المعلومات والمعطيات المحينة حول فرص ومزايا الاستثمار في القطاعات الواعدة والتشريعات ذات العلاقة.

الباب الثالث

التحديث الإداري واصلاح الوظيفة العمومية والحوكمة والوقاية من الفساد

تكريسا للدور الهام الذي تضطلع به الإدارة في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ستتكثف الجهود خلال سنة 2022 لاستكمال الإصلاحات الرامية لتحديث الإدارة والرفع من نجاعاتها خاصة من خلال تبسيط إجراءاتها ورقمنتها فضلا عن تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المتعاملين معها. وبالتوازي سيتم العمل على تعزيز دور الإدارة في مجال قيادة ومساندة الإصلاحات المزمع إجراؤها في مختلف المجالات بما يعزز ثقة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في قدرة الهياكل العمومية للدولة على تقديم خدمات إدارية مرقمنة ذات جودة عالية.

وفي نفس السياق سيتواصل العمل على إصلاح الوظيفة العمومية، وتدعيم مردودية القطاع العمومي لاسيما من خلال مواصلة حوكمة المؤسسات العمومية والعمل على إعادة هيكلتها وتنفيذ الإصلاحات الضرورية بهدف تحسين أداءها والرفع من مردوديتها.

التحديث الإداري:

يعتبر برنامج التحديث الإداري من أهم الإصلاحات الكبرى التي ستمكن من إرساء إدارة كفؤة وناجعة ومفتوحة، حيث شهدت سنة 2021 اتخاذ العديد من الإجراءات الإصلاحية في مجالات تبسيط وتحسين الخدمات الإدارية وتيسير النفاذ إليها.

وستشهد سنة 2022 مواصلة العمل لتحديث الإدارة وتحسين خدماتها وذلك عبر:

تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين جودتها من خلال:

- مواصلة العمل على تنفيذ مقاربة "أحداث الحياة" التي تعتمد على "التوجه نحو المواطن–الحريف"، علما وأنه تم في هذا الإطار صياغة منهجية موحدة مكنت من الحصول على 7 مسارات إدارية ذات أولوية موجهة للمواطن وذلك في إطار مقاربة تشاركية ضمت أكثر من 13 هيكل عمومي. وفي نفس السياق ووفقا للتجربة الميدانية للمتعاملين مع الإدارة وفي إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية، سيتواصل العمل سنة 2022 لمزيد دعم هذا التمشي بالنظر الى ما تم إنجازه حيث تم التعمق في إعادة

هندسة أربع مسارات وفقا للتجربة الميدانية للمتعاملين مع الإدارة ألا وهي: الحصول على تغطية اجتماعية، الحصول على مساعدة اجتماعية، الإحاطة بالمنقطعين عن الدراسة والتسجيل المدرسي بالتعليم الأساسي والثانوي، وذلك عبر تشريك جميع الأطراف المتدخلة فيها مع إعداد خطة عمل لتجسيم السيناريوهات المتعلقة بتبسيطها ورقمنتها.

- استكمال المسار الرامي لمراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة وذلك طبقا للأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020، وذلك في إطار العمل على تطوير الخدمات العمومية وتبسيط إجراءاتها بما يمكّن من تخفيف العبء والرفع من أداء ونجاعة العمل الإداري. وقد تم في هذا المجال جرد أكثر من 1320 إجراء على مستوى 20 وزارة على أن يتم الانتهاء من مرحلتي الجرد والتقييم وعرض التوصيات النهائية للمصادقة قبل موفى شهر مارس 2022،
- استكمال الحذف التدريجي للوثائق الإدارية فبعد أن تم في دفعة أولى تقليص 52% من عدد الوثائق التي تستوجب التعريف بالإمضاء و54% من عدد الوثائق التي تستوجب نسخ مطابقة للأصل[1]، ينتظر أن يتم حذف دفعة ثانية وذلك بالعلاقة مع نتائج الدراسة التي تم إعدادها للغرض، والرامية الى إدراج حالات حذف إَضافية بما يمكّن من تكريس هذه التوجهات وتحقيق معدل نسبة حذف في حدود 40% بالنسبة للحالات المتبقية والمستوجبة للشكليتين المذكورتين.
- تنفيذ أحكام الأمر الحكومي عدد 310 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 حيث تم إصدار قرارات وزارية[2] تضبط قائمة أولى من الوثائق التي يتعين تبادلها إلكترونيا بين الهياكل العمومية ضمت 65 وثيقة وذلك في إطار ضبط شروط وصيغ وآجال تبسيط الإجراءات الإدارية واستعمال وسائل الاتصال الحديثة واعتماد الشفافية فيما يتعلق بمعاملات الهياكل العمومية مع المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية

تحسين العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها من خلال:

- مواصلة العمل لتعميم علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال حيث تمت مراجعة المعايير الموضوعة لضمان جودة الاستقبال بالمصالح العمومية خاصة تلك ذات العلاقة المباشرة بالمتعاملين مع الإدارة وجعلها مطابقة لجملة من المعايير والمواصفات المحددة والمستوحاة من المراجع الأوروبية. وقد تم إصدار صيغة جديدة من العلامة "مرحبا 2020"، بالتنسيق مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية التي ستمكّن من تحفيز الهياكل العمومية للانخراط في هذه الصيغة الجديدة للعلامة اعتبارا لتبسيط الالتزامات وتحسين مقروئيتها وتقليص التكاليف.

[1] وذلك تطبيقا لأحكام الامر الحكومي عدد 1067 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 المتعلق بإتمام الأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 والمتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها وخاصة الفصل 7 (رابعا).

[2] الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار، الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، الشؤون الاجتماعية، أملاك الدولة والشؤون العقارية، الشؤون المحلية والبيئة، تكنولوجيات الاتصال، السياحة

- تكريس آلية "ميثاق المواطن" حيث تمت دعوة مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية لجرد الخدمات الرئيسية التي تقدّمها للمتعاملين معها وتحديد الإشكاليات المتعلقة بها ومن ثم تم الالتزام بتحسينها، وذلك في أجل محدد ووفق مقاربة تشاركية[3]، وقد تم في هذا الإطار مساندة ودعم 11 هيكلا عموميا على المستوى المحلي، في إطار تجارب نموذجية لتحسين جودة الخدمات الإدارية في 3 مجالات حيوية ذات أولوية بالنسبة للمواطن تم القيام بها في 6 ولايات، تتمثل في استخلاص المعاليم البلدية، التصرف في النفايات وصيانة المحيط، تحسين جودة الخدمات الصحية وتطوير الخطة الاتصالية.

تيسير النفاذ إلى الخدمات الإدارية

ستشهد سنة 2022 التقدم في إنجاز وتطوير تجربة دور الخدمات الإدارية من خلال التوجه نحو المناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجهوية للخدمات الإدارية، بالإضافة إلى تنويع قنوات إسداء الخدمات ومزيد ترشيد الموارد وإعادة توظيفها في إطار التكامل مع مساري اللامركزية والتحول الرقمي.

في هذا الإطار، وعلاوة على إحداث دور الخدمات متعددة الشبابيك، تم الانطلاق في تنفيذ تجارب نموذجية لأصناف جديدة لدور الخدمات والتي تتمثل في:

- المخاطب الوحيد: وهي نقطة اتصال وحيدة بين المواطن والهياكل الإدارية، تسدي خدمات الشبابيك الراجعة بالنظر لأغلب الهياكل المشاركة في المشروع بالإضافة إلى التوجيه والإرشاد وتقبل الملفات والشكاوى،
- دور الخدمات المتنقّلة: وهي وحدات متنقّلة تسدي خدمات مجمّعة موجّهة لتغطية المناطق النائية أو ذات الكثافة السكانية الضعيفة والأسواق الأسبوعية، إضافة إلى عدد من ذوي الاحتياجات الخصوصيّة.

هذا وينتظر أن تشهد سنة 2022 إحداث دور خدمات تعاونية، وهي فضاءات مشتركة تختص بتجميع الخدمات المسداة وفق مجموعات متجانسة وذات طبيعة متشابهة حيث يختص كل شباك في فئة محددة من الخدمات على غرار خدمات الصناديق الاجتماعية والخدمات ذات الصلة بالربط بالشبكات وخلاص الفواتير والخدمات البلدية.

كما سيتم سنة 2022 الانطلاق في تركيز نموذج "دور الخدمات الرقمية" الذي يهدف إلى دعم الإدماج الرقمي والذي يعتمد على التوجه نحو إسداء خدمات مرقمنة كليّا وملائمة بالخصوص لحاجيات الفئات ذات الأولوية والمتعاملين مع الإدارة بصفة عامة.

[3] عملا بأحكام الأمر الحكومي عدد 1067 لسنة 2018 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018 والمتمّم للأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 المتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها.

هذا وقد بلغ العدد الجملي لدور الخدمات حاليا 74 موزّعة على 100 معتمدية في أغلب ولايات الجمهورية (22 ولاية) ممّا مكّن من الترفيع في معدل نسبة التغطية الجغرافية بالخدمات الإدارية ذات الأولوية من 45% سنة 2016 إلى ما يقارب 65% سنة 2021.

وفي نفس السياق سيتواصل العمل لاستكمال الإطار التشريعي والتطبيقي لإحداث هذه الدور وذلك من خلال:

- احداث 20 دار خدمات رقمية متنقلة من المنتظر أن يتم الشروع في استغلالها خلال سنة 2022،
- استكمال الدراسة المتعلقة بالإطار القانوني والمؤسساتي لمشروع دور الخدمات،
- إرساء إطار تنظيمي انتقالي للإشراف على المشروع في شكل وحدة تصرف حسب الأهداف،
- تطوير تطبيقة إلكترونية مشتركة لمشروع دور الخدمات،
- التوجه نحو تعميم اعتماد علامة مرحبا (2020) بدور الخدمات،
- إرساء تجربة نموذجية لدور الخدمات البلدية.

دعم مشاركة المواطنين عبر منظومة "ء-مواطن"

تواصل العمل خلال سنة 2021 لتعميم المنظومة الالكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن، ء –مواطن وذلك من خلال تأمين الدورات التكوينية عن بعد لفائدة مستعملي المنظومة بسبب تفشي جائحة كورونا، علما وأن العدد الجملي للهياكل العمومية المستعملة للمنظومة بلغ 34 مكتب علاقات مع المواطن[4] منها 7 ولايات و8 بلديات و4 منشآت عمومية.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2022 لإتمام تعميم استغلال منظومة "ء- مواطن" على مكاتب العلاقات مع المواطن البالغ عددها 70 مكتبا مع تأمين الدورات التكوينية لتعزيز مكتسبات مستعملي هذه المنظومة.

دعم الشفافية وتكريس حق النفاذ إلى المعلومة

تم خلال سنة 2021 إعداد مشروع أمر حكومي حول شروط إحداث هيكل داخلي لتنظيم الأنشطة المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة، وذلك تطبيقا لأحكام الفصل 33 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرّخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

كما ستتكثف المساعي خلال سنة 2022 لإعداد مشروع إطار قانوني لتنظيم "إعادة استعمال المعلومات العمومية"، الذي يعتبر امتداد للحق في النفاذ إلى المعلومة ويكتسي طابعا اقتصاديا باعتباره يمكّن القطاع الخاص من استعمال المعلومات التي ينتجها القطاع العام بما يساهم في دعم فرص الاستثمار.

[4] مقابل 25 مكتب علاقات مع المواطن لنفس القارة من السنة المنقضية (2020) منها 6 ولايات و7 بلديات و1 منشأة عمومية.

ومن جهة أخرى سيتم إعداد مشروع منشور تفسيري للأمر الحكومي عدد 328 لسنة 2018 المؤرخ في 29 مارس 2018 والمتعلق بتنظيم الاستشارات العمومية، الذي سيكون بمثابة الدليل لتنظيم هذه الاستشارات بالنظر إلى طابعها التقني بما من شأنه أن يمكن من تحسين جودة السياسات العمومية وضمان مقبوليتها وبالتالي توفير فرص أكبر لنجاحها في مرحلة التنفيذ.

دعم نجاعة العمل الإداري

ينتظر أن تشهد سنة 2022 إعادة النظر في تنظيم العمل الإداري من خلال تدعيم استمرارية وتوسيع المجال الزمني للخدمات المسداة، إلى جانب المساهمة في الجهود والمبادرات المتعلقة بترشيد النفقات العمومية وتعزيز الإنتاجية وتعزيز القدرة على تشجيع الكفاءات وتحفيزها. علما وأنه خلال سنة 2021 تم إعداد دراسة لتقييم التوزيع المعتمد لأيام وتوقيت العمل بالنسبة لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية تضمّنت سيناريوهات التغيير ومنهجية العمل التي يمكن اعتمادها في المستقبل.

كما سيتواصل العمل لاستكمال إجراءات إصدار الإطار القانوني لتنظيم العمل عن بعد صلب مصالح الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية، اعتمادا على نتائج دراسة معمقة واستشارة الموظفين والمتعاملين مع الإدارة.

ومن جهة أخرى وبهدف ترشيد النفقات العمومية ستتكثف الجهود لمراجعة منظومة التصرف في السيارات الوظيفية المسندة للإطارات العليا للدولة وفئة من الموظفين العموميين انطلاقا من تشخيص الوضع الحالي للمنظومة والإشكاليات المتعلقة بها.

رقمنة الإدارة والحكومة المفتوحة

في إطار تنفيذ برنامج رقمنة الإدارة الذي يهدف إلى الرفع من جودة الخدمات الادارية المسداة للمواطن ومختلف المتعاملين مع الهياكل العمومية من خلال رقمنتها وتيسير النفاذ إليها، ستشهد سنة 2022 تنفيذ محاور خطة العمل التي تم وضعها في الغرض والمتمثلة أساسا في:

تطوير جودة الخدمات على الخط والرفع من مستوى استعمالها

- توسيع نطاق استعمال مشروع "Baromètre des services en ligne"، ليشمل عدد أكبر من الخدمات الإلكترونية وهو مشروع يهدف إلى توفير أداة عملية للإدارة لتقييم الخدمات الالكترونية وقياس مدى إقبال المستعملين عليها وتحديد الآليات الكفيلة بالرفع من نسب استعمالها إلى جانب تحديد الإشكاليات والنقائص وذلك بغية تطويرها وتحسين جودتها بناء على آراء المستخدمين.

- تطوير النسخة الأولى لبرنامج الشبّاك الموحد للنفاذ إلى الخدمات العمومية الإلكترونية one stop shop، قصد تمكين المواطن والمتعاملين مع الإدارة من النفاذ إلى جميع الخدمات العمومية الإلكترونية بصورة مندمجة بالإضافة إلى الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية.
- في إطار تنفيذ أحكام الأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020[5] تمت المصادقة على المرجعية الوطنية المتعلقة بضبط مواصفات ومعايير تطوير الخدمات الإدارية على الخط التي ستمكن مختلف الهياكل العمومية من دليل مرجعي يتم الرجوع إليه خلال كافة مراحل تطوير وإدارة الخدمات الإدارية على الخط.
- التخلي النهائي على الصيغة الورقية لمشاريع القرارات الوزارية الترتيبية منها والفردية من خلال الاعتماد على الصيغة الالكترونية (الرقمية) وذلك في كافة مراحلها، حيث تم إعادة هندسة مسارات القرارات الوزارية عبر المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة"، بدءا من الإعداد والعرض ومرورا بالاستشارات وتجميع الإمضاءات إلى التأشيرة والإصدار. ومن المنتظر الشروع في استغلال هذه المنظومة مع موفى سنة 2021.
- إحداث مركز مساندة في مجال رقمنة الإدارة والحكومة المفتوحة في إطار برنامج تعاون فني مع كوريا الجنوبية لتنفيذ عدد من المشاريع المتصلة بهاذين المجالين خلال الفترة الممتدة من سنة 2021-2023. وقد تمّ الانطلاق في تنفيذ أربعة مشاريع وهي:

  - اعتماد نسخة جديدة لمقياس تقييم الخدمات الإدارية على الخط،
  - تطوير بوابة الخدمات الموحدة للمواطن «one stop shop» (تقديم التجربة الكورية وتوصيات لتطوير البوابة بتونس)،
  - إعداد نسخة ثانية لمرجعية تطوير الخدمات الإدارية على الخط،
  - تشخيص واقع البيانات المفتوحة بتونس وعرض التجربة الكورية في المجال مع تقديم توصيات لمزيد دعم تطوير التجربة التونسية.

تطوير مواقع الواب العمومية والرفع من جودتها

سيتم في هذا الإطار إعداد تقارير دورية لتقييم مواقع الواب العمومية وفقا لمنهجيّة تشمل أكثر من 140 معيارا تغطّي مختلف الجوانب التي تهمّ جودة هذه المواقع ومحتواها والخدمات الكترونية المضمنة بها وآليات تشريك المواطن والانصات إليه وغيرها من المعايير.

[5] الأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020 المؤرخ في 5 أكتوبر 2020 المتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات تطبيق أحكام مرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل وخاصة الفصل 7 منه

مواصلة تنفيذ برامج ومبادرات الحكومة المفتوحة بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة

يمثّل برنامج شراكة الحكومة المفتوحة مبادرة دولية انضمت اليها تونس منذ 14 جانفي 2014، ويتواصل العمل على تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة التي تمتدّ على الفترة 2021-2023 وتشمل 13 تعهدا يتولى إنجازها مجموعة من الهياكل العمومية بالتعاون مع المجتمع المدني.

وتتعلّق هذه التعهدات بتنفيذ مشاريع تهمّ المحاور الأساسية للحكومة المفتوحة المتمثلة أساسا في تكريس الشفافية والمقاربة التشاركية والنزاهة وتطوير الخدمات الالكترونية.

تأطير مسار فتح البيانات العمومية وتوفير الآليات لإعادة استعمالها

تهدف خطة العمل الخاصة بالبيانات العمومية المفتوحة إلى حثّ جميع الهياكل العمومية على نشر بياناتها وفقا لشروط ومعايير الجودة المعتمدة في المجال، وذلك قصد مزيد تكريس شفافية القطاع العمومي وتفعيل مشاركة المواطن في الشأن العام إلى جانب تعزيز الابتكار، من خلال إتاحة إمكانية إعادة استعمال البيانات لخلق خدمات جديدة ذات قيمة مضافة.

وفي هذا الخصوص، تمّ الانتهاء من تنفيذ جملة من الأعمال المدرجة ضمن هذه الخطة من أهمها:

- جرد البيانات العمومية من خلال مشروع نموذجي شمل عدد من الوزارات والمؤسسات العمومية،
- إصدار الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 6 جانفي 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة،
- إعداد وتنفيذ برنامج تكويني في مجال البيانات المفتوحة لفائدة إطارات الدولة،
- إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة.

وسيتمّ مواصلة تنفيذ مختلف المشاريع واتخاذ الإجراءات المتصلة بمجال البيانات المفتوحة تجسيما لأحكام الأمر الحكومي لسنة 2021 خاصة من خلال:

- ارساء الإطار التنظيمي لمبادرة فتح البيانات العمومية،
- مواصلة جرد البيانات العمومية على مستوى بقية القطاعات ليتمّ نشرها في شكل مفتوح وإعادة استعمالها مع العمل على وضع منصة الكترونية لتأليه عملية جرد البيانات العمومية،
- العمل على تطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات العمومية المفتوحة،
- تنظيم مسابقة وطنية ثانية في شكل «Hackathon» لتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة جديدة بالاعتماد على ما تمّ فتحه من بيانات عمومية.

تعزيز آليات المشاركة الالكترونية وتفعيل استعمالها

تمّ وضع تقرير تقييمي لبوابات المشاركة الإلكترونية على المستوى الوطني وتمّ نشره في بداية سنة 2021. وستساهم مخرجات هذا التقرير في تطوير هذه البوابات والرفع من نسق استغلالها خاصة من خلال:

- وضع إطار للتنسيق بين مختلف الفاعلين في مجال المشاركة الالكترونية،
- التوجه نحو الدمج بين مختلف منصات المشاركة الالكترونية المتاحة حاليا وتفعيل استعمالها،
- استكمال التنظيم القانوني والترتيبي للمشاركة العمومية، تحديدا باستعمال الوسائل التكنولوجية والتوجه نحو إرساء مبدأ إلزامية استعمال هذه البوابات من قبل مختلف الهياكل العمومية.

كما يتمّ العمل على تشخيص وضع الحكومة المفتوحة بتونس لتحديد الإصلاحات التي يتوجّب القيام بها في هذا المجال وتقييم مدى التقدم في تنفيذها وضبط التأثيرات والأهداف المنتظرة منها من خلال ضبط استراتيجية للحكومة المفتوحة وفق رؤية شمولية. وسيتمّ مع مستهل سنة 2022 الانتهاء من إعداد هذه الاستراتيجية ونشرها.

تحديث الوظيفة العمومية

ستساهم استراتيجية اصلاح الوظيفة العمومية في تطوير أداء الإدارة التونسية وإضفاء الفاعليّة والنجاعة اللازمة على برامجها، حيث ستمكن من الاستجابة إلى الحاجيات الحقيقية للإدارة وفتح آفاق مهنية أمام الأعوان لمعاضدة مجهودات الدولة. وسترتكز خطة العمل سنة 2022 على مراجعة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية. كما ستتكثف المساعي لملاءمة النصوص الحالية مع تطلعات تحديث الوظيفة العمومية وتطوير النظام الحالي للتصرف في المسار المهني للموظف والتأسيس لمقاربة جديدة للتصرف في الموارد البشرية من تحفيز وتقييم ونجاعة، فضلا عن مراجعة نظام التأجير بالوظيفة العموميّة في اتجاه التوصّل إلى نظام مبسّط ومحفز.

وفي إطار المقاربة التشاركية لإعداد مشروع القانون المتعلق بمراجعة النظام الأساسي العام لأعوان الوظيفة العمومية، تمّ الاتفاق على عديد النقاط ومن المنتظر إتمام صياغة المشروع الأوّلي للقانون خلال الثلاثي الأول لسنة 2022 إذا تمّ الاتفاق على بعض النقاط الخلافية العالقة.

إحداث وظيفة عموميّة عليا

سيتمّ سنة 2022 إصدار الأمر المتعلق بإحداث نظام وظيفة عموميّة عليا الذي يتعلق بفئة من الموظفين السّامين وهو نظام مفتوح يعتمد التناظر للتسمية في هذه الخطط من داخل وخارج الإدارة. ويتم التعيين في هذا النظام لمدة محددة في الزمن (5 أو 6 سنوات) قابلة للتجديد مرة واحدة. كما يعتمد نظام الوظيفة العمومية العليا على التقييم الدوري للأداء ونظام تأجير خصوصي أكثر تحفيزا يتضمن جزء متغيرا مرتبطا بتقييم الأداء، مع الحرص على تكريس مبدأ المساءلة، حيث يتمّ الإعفاء من هذه الخطط في صورة عدم تحقيق الأهداف المتفق عليها. ومن المزمع إحداث هيئة تلحق برئاسة الحكومة تتولى التصرف في هذا النظام علاوة على تكوين لجان

خاصة لانتقاء المترشحين تضمّ كفاءات في الاختصاصات المطلوبة. وقد تم في هذا الإطار إعداد مشروع أمر حكومي يضبط الأحكام العامة والخاصة المتعلقة بشروط وإجراءات التكليف بهذه الوظائف ومباشرتها وينتظر أن تصدر الصيغة النهائية لهذا المشروع خلال سنة 2022.

تدعيم الحراك والتكوين لإعادة التوازن بين الهياكل الإدارية

يهدف هذا المشروع الذي يندرج ضمن محاور برنامج إصلاح الوظيفة العمومية الى ملاءمة الموارد البشرية للحاجيات الحقيقية للإدارات العمومية وإعادة التوازن بين الإدارات على كافة المستويات مركزي وجهوي ومحلي.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2022 على إتمام وتفعيل الإطار القانوني المنظم لإعادة التوظيف والحراك الوظيفي من ذلك نشر قرارات تتعلق بكيفية تنظيمه وفتح مناظرات إعادة التوظيف.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أنّه في إطار برنامج التعاون مع البنك الدولي تمّ إصدار الأمر الحكومي[6] الذي ينظّم الحراك الوظيفي للأعوان الجماعات المحلية علاوة على إحداث بورصة للحراك وهي عبارة عن موقع تعلن فيه كل الإدارات عن الخطط الشاغرة مع الشروط المطلوبة للترشح لها.

هذا وقد تضمّن الأمر الحكومي المذكور إقرار إجراءات خصوصية منها، اسناد تحفيزات مادية ومهنية للراغبين في النقلة للعمل في الجهات الداخلية ووضع برنامج خصوصي لتعزيز الموارد البشرية بالبلديات في اختصاصات حيوية تتعلق بحوالي 1000 عون (مهندسين معماريين، مختصين في الإعلامية، مختصين في التصرف الإداري والمالي،...).

وستشهد سنة 2022 علاوة على إرساء منصة "الحراك الوظيفي لفائدة الوزارات" إصدار الأمر الحكومي المتعلق بالتشجيع على الحراك الوظيفي لفائدة جميع الوزارات.

دعم منظومة التكوين

سيتواصل العمل سنة 2022 لتنمية قدرات الموظفين من خلال تأمين دورات تكوينية وتخصيص الميزانية اللازمة لهذه الأنشطة، فعلاوة على إحداث مجلس وطني يعنى بالمسائل المتعلقة بدعم منظومة التكوين[7] والانطلاق في إنجاز دراسة واقع منظومة التكوين وبناء القدرات[8] سيتمحور برنامج دعم منظومة التكوين فيما يلي:

---

[6] الامر الحكومي عدد 315 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بالحراك الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الجماعات المحلية

[7] الامر الحكومي عدد 603 لسنة 2020 المؤرّخ في 19 أوت 2020 المتعلّق بإحداث مجلس وطني للتكوين وتطوير الكفاءات وشبكة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية وضبط مشمولاتهما وطرق سيرهما

[8] في إطار التعاون الدولي الثنائي مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ"

- إرساء آليات لدعم العمل المشترك–التفاعلي من خلال:

- تطوير منظومة وطنية رقمية لمخططات التكوين لمختلف الوزارات[9] في إطار برنامج شـراكة الحكومة المفتوحة.
- تركيز المنصـــة الوطنية للتدريب الالكتروني بالمدرســـة الوطنية للإدارة لفائدة الموظفين العموميين[10].

- دعم آليات العمل من خلال:

- إعداد دليل يتضـمن المنهجية العلمية لتحديد برامج التكوين على أسـاس الحاجيات الحقيقية للإدارة وانجاز مرجعية مهنة المسؤول عن التكوين وكفاياته.
- الإحاطة والمرافقة لـ 3 مؤسسات تكوين في مسار الحصول على علامة الجودة ISO.
- اعداد مرجعية وطنية[11] تجمع أهم معايير الجودة التي يمكن اعتمادها في مؤسـسـات وهياكل التكوين.

التصرف التقديري في الموارد البشرية

ستشهد سنة 2022 مواصلة الأنشطة الرامية إلى إرساء مقاربة التصرف التقديري للموارد البشرية للوظائف والكفاءات صلب الادارة التونسية حيث سيتمّ إصدار منشور يضبط أهداف هذه المقاربة وآلياتها وتحديد الامكانيات اللازمة لإرسائها.

ومن جهة أخرى ستتكثف الجهود لجمع وتوصيف واستغلال البيانات المتعلقة بالوظائف والكفاءات المتواجدة حاليا صلب الإدارة وتحديد الحاجيات المستقبلية من خلال ضبط المجالات الوظيفية، بالإضافة إلى الشروع في إعداد مرجعية الكفاءات وبطاقات وصف الوظائف وقاموس الكفاءات.

وبالتوازي مع ذلك، تمّ تكوين فريق عمل يضمّ إطارات من الهيئة العامة للوظيفة العمومية وممثلين عن مجموعة من الوزارات لوضع آليات التصرف التقديري. وفي هذا السياق ستتواصل برامج التكوين التي تستهدف الإطارات العاملة بإدارة الموارد البشرية بالوزارات والجماعات المحلية وذلك لتمكينهم من الاطلاع على آليات التصرف التقديري ووسائله من خلال منظومة تكوين على الخط[12]، علاوة على تطوير منظومة التصرف الآلي لأعوان الوظيفة العمومية "انصاف" لتكون أكثر فاعلية وتساعد المتصرفين على اتخاذ القرار.

[9] في إطار التعاون الدولي الثنائي مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ"

[10] في إطار التعاون الدولي الثنائي مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي"KOICA"

[11] في إطار التعاون الدولي الثنائي مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ

[12] تم إعدادها في إطار برنامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي الذي يمتد على مدى ثلاث سنوات 2019–2022

مواصلة المراجعة الوظيفية للوزارات

يندرج برنامج المراجعة الوظيفية للوزارات ضمن استراتيجية الحكومة لتحديث الادارة والوظيفة العمومية. وهي عملية دورية وآلية تتيح تحليل ودراسة مختلف الوظائف التي تضطلع بها الوزارات واقتراح السبل التنظيمية الكفيلة لإنجاز المهام الموكولة لها بالنجاعة المرجوة، تنطلق من تشخيص تحليلي للوضعية وتفضي إلى توصيات يتمّ تنفيذها تدريجياً وفق خطة عمل.

وقد شملت المراجعة الوظيفية في مرحلتيها الأولى والثانية 08 وزارات، أمكن من خلالها:

- تنظيم دورات تكوينية حول منهجية المراجعة الوظيفية،
- تنظيم ورشات عمل وندوات طبقاً لكراس الشروط المرجعية،
- متابعة تنفيذ توصيات المرحلة الأولى من المراجعات الوظيفية،
- إعداد التقارير النهائية للمراجعات الوظيفية للوزارات المعنية،
- إنجاز دليل منهجي للمراجعة الوظيفية،
- إنجاز وثيقة نموذجية لمراجعة التنظيمات الهيكلية.

هذا وسيتمّ الانطلاق خلال سنة 2022 في تعميم التجربة على بقية الوزارات، علما وأنّه تمّ الإعلان عن نتائج المرحلة الثانية الي شملت أربع وزارات سيتمّ متابعة تنفيذ مخرجاتها.

حوكمة التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية

ومن المنتظر سنة 2022 استكمال اجراءات إصلاح الإطار الترتيبي والتشريعي للمؤسسات والمنشآت العمومية من خلال:

- صياغة النصوص التطبيقية للأمر الحكومي عدد 314 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 والمتمثلة في:

  - قرار رئيس الحكومة المتعلق بضبط دليل إجراءات موّحد يضبط خصوصا معايير ومقاييس اختيار وتقييم أداء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين، إجراءات التناظر وترتيب المترشحين، طرق وإجراءات الإعفاء، مدونة سلوك المتصرفين، معايير إسناد مكافأة الحضور للمتصرفين، الوثائق المرجعية المتعلقة بالتصاريح المستوجبة من قبل المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين،
  - قرار رئيس الحكومة المتعلق بشروط اختيار خبراء لتدعيم تركيبة اللجنة القطاعية المختصة لاختيار المتصرفين،
  - قرار رئيس الحكومة المتعلق بتأجير أعضاء اللجنة القطاعية المختصة.

- مواصلة العمل على استصدار قانون حوكمة المساهمات والمؤسسات والمنشآت العمومية والذي يقوم على جملة من التوجهات الكبرى وهي أساسا:

  - إحداث هيكل موحد لوضع حدّ لتشتت الوظيفة المساهمتية للدولة وتعدد الأطراف المتدخلة،
  - الفصل بين مهمة الرقابة (رئاسة مجلس الادارة) ومهمة التصرف (إدارة المنشأة) بالمنشآت العمومية،
  - إبرام المنشآت لعقود تحسين الأداء،
  - مراجعة منظومة الإشراف على المؤسسات والمنشآت العموميّة،
  - تطوير دور مراقب الدولة في اجتماعات مجلس الإدارة وتدعيم دوره الرقابي في اتجاه الرقابة على الأداء.

- العمل على استكمال اجراءات المصادقة النهائية لمشروع الأمر الحكومي المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات الأغلبية العمومية ونظام تأجيرهم.
- العمل على استكمال اجراءات المصادقة النهائية لمشروع أمر حكومي يتعلق بحوكمة الانتدابات بالمؤسسات والمنشآت العمومية، من خلال توحيد اجراءات المناظرات الخارجية فيما يتعلق بمراعاة مبادئ المناظرة (الحياد، إتاحة الفرصة، المنافسة).
- العمل على تركيز قاعدة بيانات خاصة برؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات الأغلبية العمومية.
- صياغة وإعداد الاوامر التطبيقية للقانون عدد 35 لسنة 2018 مؤرخ في 11 جوان 2018 المتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمؤسسات.
- الشروع في تغيير تركيبة مجالس إدارة المنشآت العمومية سواء من خلال تعديل النصوص الترتيبية المتعلقة بتركيبة هذه المجالس أو من خلال العقود التأسيسية بالنسبة للشركات خفية الاسم وذلك تطبيقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 314 لسنة 2020 المتعلق بضبط مبادئ اختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين.
- إعداد دليل المتصرف بمجلس إدارة المنشأة العموميّة.

الحوكمة والتوقي من الفساد

ومن المنتظر أن يتواصل العمل خلال سنة 2022 على مواصلة تنفيذ الإصلاحات والبرامج المتعلقة بمجالات الحوكمة والتوقي من الفساد من خلال:

- استكمال إجراءات إصدار الأوامر الحكومية الواردة بالقانون عدد 46 لسنة 2018 المؤرخ في 1 أوت 2018 والمتعلّق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح،

- إصدار منشور تفسيري للأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها،
- مراجعة الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها،
- استكمال مراجعة النسخة الحالية من المرجعية الوطنية للحوكمة،
- متابعة إجراءات الانضمام إلى مجموعة الدول الأعضاء ضدّ الفساد (GRECO) والعمل على الاستفادة من هذه الشراكة،
- برمجة دورات تكوينية لفائدة خلايا الحوكمة حول الدليل العملي واستغلال المنصة الالكترونية،
- تعميم وتطوير مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي من خلال التحسيس والتواصل بخصوصها ومواصلة مرافقة الهياكل العمومية في اعتماد مدونات سلوك خصوصية وقطاعية،
- متابعة تنفيذ مظلة مشاريع الهدف 16+، من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلقة بالخصوص بـ "الحفاظ على السلام من خلال مجتمع سلمي عادل وشامل"،
- تحديد المشاريع التي من المزمع إنجازها وطنيا وإقليميا في إطار مبادرة الحوكمة والتنافسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع الهياكل العمومية المعنية وممثلين عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- المساهمة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد للفترة القادمة وخطة العمل الخاصة بها.

الباب الرابع

الاقتصاد الرقمي دافع للتنمية الشاملة

إنجازات 2021:

شهدت سنة 2021 مواصلة الجهود لتجسيم الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي. فعلى المستوى التشريعي تواصل العمل على **تطوير الإطار الترتيبي والتشريعي** بإصدار القانون المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بينها والأوامر والقرارات لتطبيق هذا القانون إلى جانب الاستعداد لإصدار المجلة الرقمية الجديدة بما يساهم في توفير مناخ ملائم للاستثمار وبعث المشاريع إلى جانب مراجعة وتنقيح مجلة البريد لمزيد تنظيم القطاع وتحسين مردوديته وإصدار قانون مكافحة الجرائم السيبرنية بالتنسيق مع مصالح وزارة العدل ووزارة الداخلية وإصدار قانون يتعلق بتنظيم المشهد السمعي البصري بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة ومراجعة منظومة حوكمة الأقطاب التكنولوجية ووضع إطار ترتيبي لمستعملي خدمة الـSNC Satellite News Cathering يمكن من التجميع الساتلي لتغطية التظاهرات الرياضية والأحداث الكبرى للبث المباشر من قبل شركات الانتاج أو مشغل البث الإذاعي والتلفزي إلى جانب مراجعة مجلة التهيئة الترابية بالتنسيق مع وزارة التجهيز في اتجاه اعتماد شبكة الألياف البصرية كمرفق عمومي ضروري.

أما في مجال **البنية التحتية الرقمية**، فمن المؤمل استكمال مشروع **الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة (RNIA2)** الذي دخل حيز الاستغلال منذ سنة 2018 ليبلغ عدد المواقع الإدارية المرتبطة بالشبكة 553 موقعا من جملة 557 موقعا ومشروع **الشبكة الإدارية المندمجة للجماعات المحلية (RNIA3)** حيث تمّ ربط حوالي 606 موقعا من جملة 934 موقعا تابعا للجماعات المحلية ومشروع **الشبكة الإدارية المندمجة لوزارة العدل (RNIA4)** التي تعدّ ركيزة أساسية لإنجاز مشروع "العدالة الرقمية" وقد تمّ الانطلاق في إنجاز المشروع خلال شهر ماي 2021 وسيمكّن من ربط حوالي 210 موقعا موزعا على كافة تراب الجمهورية.

ولتقليص الهوة الرقمية بين الجهات وتوفير خدمات الاتصالات ذات السعة العالية، تواصلت تغطية **المناطق البيضاء** بشبكات الاتصالات ذات السعة العالية لمتساكني 94 عمادة يقطنها حوالي 180 ألف مواطن وبها 164 مدرسة و59 مركز صحة، وقد تمّ تغطية كل العمادات (94 عمادة) إلى جانب تحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية **Edunet 10**. كما تمّ إسناد إجازة مشغل البنية التحتية بالجملة **(Opérateur d'infrastructure)** إلى شركة "لافل 4" لتوفير بنية تحتية ذات التدفق العالي لتعزيز وتوسيع الشبكات الاتصالية وتدعيمها بالألياف البصرية خاصة في المناطق الداخلية بما يضمن نشر خدمات الاتصالات

ذات التدفّق العالي والعالي جدا ويؤمن النفاذ لها من قبل كل الفئات والشرائح والجهات بأسعار مقبولة. كما تمّ الشروع في إنجاز مشروع **البنية التحتية الوطنية للمعلومات الجغرافية (INIG)** الذي سيمكن من وضع نظام قائم على قاعدة بيانات رقمية تهدف الى تركيز وصيانة وتخزين وتحليل وتوزيع البيانات والمعلومات المكانية على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي كما سيوفر للدولة مرجعيات جغرافية موحدة لتفادي الازدواجية في المهام ولترشيد الموارد.

أمّا في باب **الحكومة الإلكترونية**، يتواصل العمل على تعميم **المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات (GEC)** على كافة الإدارات المركزية والإدارات الجهوية التابعة لها وإرساء آليات **العمل التشاركي** في الإدارة بتأمين ومواصلة عمل نظم التشغيل (Système d'exploitation) والخدمات المكتبية (Office) واستغلالها للعمل عن بعد لتأمين استمرارية الخدمات الإدارية والتعليمية بالجودة والسلامة المرجوتين كما تواصل تركيز **المنظومة الوطنية للمعرف الوحيد للمواطن** ومشروع تأهيل **منظومة الحالة المدنية** كما تمّ توسيع استعمال **منظومة الختم الالكتروني المرئي TN CEV 2D-Doc** ليشمل عدة وثائق إدارية على غرار شهادات التعليم العالي، سجل المؤسسات، شهادات السادسة أساسي وختم التعليم الأساسي ، شهادة عمل، شهادة أجر، وصل إيداع تصريح بالمكاسب، شهادة في عدم ملكية عقارات مرسمة، الفاتورة الالكترونية، شهادة في الفحص الفني للعربة، بطاقة لاباس.

وفي إطار تبسيط إجراءات اقتناء بطاقة "DigiGO" تمّ اعتماد تقنيات الفيديو والذكاء الاصطناعي للتثبت من هوية المواطن عن بعد عند طلب البطاقة ويمكن استعمال "DigiGO" من النفاذ إلى الخدمات الإدارية على الخط على غرار منظومة التبادل الإلكتروني للبيانات على مستوى الصندوق الوطني للتأمين على المرض ووزارة العدل. كما انطلق الاستعمال الفعلي لمنظومة E-Jibaya للتصريح على الأداء للمؤسسات عن بعد.

ولمزيد تبسيط الإجراءات الإدارية للمتعاملين مع الإدارة، تمّ تركيز **المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية** وقد تمّ الانطلاق في إجراءات اختيار شركة استشارية متخصصة في التنظيم وإعادة الهيكلة لدعم التحول التنظيمي لمشاريع التحول الرقمي وتركيز مرجعية "إيتيل" ITIL لفائدة المركز الوطني للإعلامية لتمكينه من القيام بدور المشغل الوطني للترابط البيني على أحسن وجه إلى جانب مشروع "**إرساء حوسبة سحابية وطنية**" للاستغلال المشترك للبنى التحتية المعلوماتية على النطاق الوطني مما يمكّن من الاستغلال الأمثل للموارد المعلوماتية والرفع من مردوديتها ونجاعتها وترشيد النفقات. وبالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة، تمّ إعداد مشروع منشور حول اعتماد الحوسبة السحابية أولا" (Cloud first)، على أن تدخل أحكام هذا المنشور حيز التطبيق ابتداء من غرة مارس 2022.

ولتحقيق رؤية الإدارة الحديثة، تمّ تطوير **البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الإدارية الرقمية** وسيتمّ تركيزها أواخر سنة 2021 إلى جانب تركيز مشروع **الخلاص الالكتروني للطلب العمومي "E-Payement Tuneps"** كما سيقع تركيز التطبيقات ذات العلاقة **بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (E-Consulat)** موفي سنة 2021.

ولدعم برنامج تونس الناشئة من أجل جعل تونس وجهة إقليمية مميّزة وإطارا محفّزا لبعث واستقطاب المؤسسات الناشئة (Startups) التي يقوم منوالها الاقتصادي على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة تمّ تكليف شركة سمارت كابيتال بإنجاز البرنامج طبقا لأحكام الفصل 5 من القانون عدد 20 لسنة 2018 مؤرخ في 17 أفريل 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة. وتعتبر هذه الاتفاقية عقدا إطاريا بين الوزارة والشركة بالنسبة لتصوّر وتنفيذ بقية ركائز برنامج تونس الناشئة خصوصا فيما يتعلّق بالتصرّف في صندوق صناديق المؤسسات الناشئة وتوفير موارد مالية متنوعة على غرار الهبات والمنح قصد دعم منظومة المؤسسات الناشئة

ولتطوير شبكات الاتصالات الراديوية وتوفير الإحاطة والإرشاد لمستعملي الأجهزة الراديوية تواصل برنامج **ترشيد استغلال الطيف الترددي** من خلال تحيين التراتيب وتحيين المخطط الوطني للترددات وإصدار نسخة جديدة وفقا لمخرجات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لسنة 2019، وإصدار قرار لتقاسم البنية التحتية الراديوية للمحطات القاعدية للهاتف الجوال لسنة 2020، إلى جانب الحرص على ضمان تشغيل التكنولوجيات الحديثة والناشئة عبر توفير الترددات الراديوية الضرورية وتركيز نظام قيس ومراقبة آلي ومتطور لضمان حسن استغلال الترددات وجودة تشغيل أنظمة الاتصالات الراديوية.

وبخصوص **قطاع البريد** تواصلت الجهود نحو دعم التحوّل الرقمي من خلال تطوير الإدماج المالي لتقليص حجم تداول الأموال النقدية وذلك بتعميم استعمال بطاقة الدفع الألكتروني "e-Dinar Corporate" ورقمنة الامتيازات العينية والمنح ذات الصبغة الاجتماعية وذلك من خلال إطلاق خدمة المحفظة الرقميّة wallet والتي تمكّن من إحداث حساب رقمي افتراضي عبر الهاتف الجوال يخوّل للمنتفعين بإعانات اجتماعيّة استثنائية من استخلاص إعاناتهم في هذه المحفظة الرقمية حيث تمّ إحداث 420 ألف حافظة رقمية خلال سنة 2021. كما تمّ تعميم خدمة سهلي جرايتي خلال شهر فيفري 2021 لتشمل كافة أصحاب جرايات التقاعد الصادرة عن الصناديق الاجتماعية (CNRPS-CNSS) وتكثيف استعمال قنوات الدفع الالكتروني، وكذلك الاستعداد لمجابهة عدة تحديات ناتجة عن احتدام المنافسة سواء في مجال الخدمات المالية أو في مجال الخدمات البريدية على غرار البريد السريع والطرود البريدية.

ولتطوير **التجارة الإلكترونية** تمّ إطلاق منظومة الدفع الرقمية الجديدة «MPGS» وهي منصة رقمية مرتبطة بشبكات الدفع العالمية (Visa, Mastercard, American Express…) تؤمّن عمليات الدفع الإلكتروني عن بعد عبر قنوات رقمية مختلفة (الأنترنات، الهاتف الجوال)، تمّ تركيز خدمة Easy Export بالتعاون مع الاتحاد البريدي العالمي قصد تيسير إجراءات التصدير لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر شبكة البريد والتقليص في آجالها والتخفيض في كلفتها، وقد تمّ خلال سنة 2021 تركيز 12 شباك موحد للتصدير على مستوى بعض الجهات على أنّ يتمّ تعميم التجربة على بقية الولايات خلال الفترة القادمة.

في ميدان تحسين **التغطية البريدية**، تواصلت الجهود لتدعيم التغطية البريدية من خلال إحداث 10 مكاتب بريد خلال سنة 2021 موزعة بالمناطق ذات التغطية البريدية الضعيفة ليبلغ بذلك عدد مكاتب البريد 1056 سنة 2021.

كما تمّ تطوير **الخدمات اللوجستية** بتدعيم شبكة التوزيع للبريد التونسي بمنظومة ذكية لتسليم البعائث عبر الصناديق الالكترونية Consignes automatiques والتي ستسمح بتمديد زمن التوزيع الى 24 ساعة سيتمّ تركيزها بالفضاءات التجارية وبعض الفضاءات الخاصة وتركيز منظومة التوزيع المرقمن DigiFacteur للتحكم في الكيلوميتر الأخير باستعمال أجهزة PDA وقد تمّ اعتماد العمل بهذه المنظومة بمراكز التوزيع بولايتي تونس وسوسة وبكافة الوكالات المختصة للبريد السريع على أن يتمّ تعميمها لتشمل بقية مراكز التوزيع، واستكمال أشغال بناء منصة إقليمية للتجارة الإلكترونية في مطار تونس قرطاج الدولي Ecom@Africa والمتمثلة في خلق خطوط ترابط وعبور بين إفريقيا وأوروبا للبضائع المتبادلة في إطار البرنامج الإقليمي النموذجي لتطوير التجارة الإلكترونية بإفريقيا بالشراكة مع الاتحاد البريدي العالمي. كما سيتمّ استكمال اقتناء وتركيز منظومة مندمجة لمعالجة بعائث التجارة الإلكترونية.

آفاق سنة 2022:

ومن المنتظر أن تتواصل الجهود خلال سنة 2022 لتحقيق التوجهات الكبرى لقطاع تكنولوجيات الاتصال على المدى المتوسط (2022-2024) ضمن الرؤية الاستشرافيّة للقطاع "تونس الرقمية 2021-2025".

ففي مجال تطوير **الإطار الترتيبي والتشريعي**، سيتمّ العمل على إصدار المجلة الرقمية الجديدة بما يسهم في توفير مناخ ملائم للاستثمار وبعث المشاريع إلى جانب إتمام مشروع مراجعة وتنقيح مجلة البريد لمزيد تنظيم القطاع وتحسين مردوديته وإصدار قانون مكافحة الجرائم السيبرنية بالتنسيق مع مصالح وزارة العدل ووزارة الداخلية، كما سيتمّ العمل على إصدار قانون يتعلق بتنظيم المشهد السمعي البصري بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة إلى جانب مراجعة منظومة الحوكمة للأقطاب التكنولوجية.

كما سيتمّ العمل على وضع إطار ترتيبي لمستعملي خدمة الـ SNC Satellite News Cathering يمكن من التجميع الساتلي لتغطية التظاهرات الرياضية والأحداث الكبرى للبث المباشر من قبل شركات الانتاج أو مشغل البث الإذاعي والتلفزي و إعداد قرار حول المواقع الراديوية التي تم تصنيفها كمحطات قاعدية تشاركيه إلى جانب إصدار نسخة محيّنة للمخطط الوطني للترددات الراديوية.

ولدعم **البنية التحتية الرقمية**، سيتمّ العمل على مواصلة استغلال **الشبكة الإدارية المندمجة (RNIA2) والشبكة الإدارية المندمجة للجماعات المحلية (RNIA3) ومشروع الشبكة الإدارية المندمجة لوزارة العدل (RNIA4)** واستكمال ربط جميع المواقع المُبرمجة ضمن عقود الصفقات المبرمة للمشاريع الثلاثة، ومواصلة استغلال الشبكات فضلا على السعي لإنجاز **شبكات تراسل المعطيات ذات استعمال خارجي للمركبات الجامعية Réseaux Campus Métropolitain et de WiFi Outdoor pour les 12 Campus Universitaires et 19 ISETs ومشروع الشبكة الإدارية ومشروع البنية التحتية للمعلومات الجغرافية (INIG)** وإنجاز مشروع **Edunet10** لتحسين التغطية بشبكة الاتصالات لفائدة المؤسسات التربوية لتوفير السعة العالية.

وفي مجال تحسين **الحكومة الإلكترونية،** سيتمّ العمل على مواصلة إنجاز تصور وخطة لمنوال حوكمة التحول الرقمي للإدارة، إلى جانب تنفيذ خارطة الطريق المقترحة للحوسبة السحابية وخاصة بالنسبة لمبدأ الحوسبة السحابية أوّلا «Cloud First» والسعي إلى تنقيح الأمر المنظم للصفقات العمومية ليتلاءم مع حاجيات القطاع خاصة فيما يتعلق بتفعيل منظومة الحوسبة السحابية والشراءات المتعلقة بالتجديد وتركيز بوابة موحدة للخدمات الإدارية لفائدة المواطن والمستثمر والمؤسسات.

كما سيتمّ تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الإلكترونية للشؤون الخارجية (e-Visa, e-Consulat) وتركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الالكترونية لوزارة العدل منظومة بوابة العدالة ومنظومة السجل العدلي.

ولدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية الموجهة للمواطن سينطلق إنجاز برنامج الحكومة الإلكترونية "GovTech" لتحسين وتطوير ورقمنة الخدمات العمومية الموجهة للمواطن في مجال التغطية الاجتماعية والصحة والتربية مع الحرص على ضمان الولوج العادل للخدمات بالسرعة والجودة المطلوبتين.

وعلى صعيد **برنامج "تونس الناشئة"** سيتواصل العمل على:

1- مزيد تطوير آلية عمل البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة وإتمام مكوناتها خصوصا منها ذات الصلة بعمل لجنة إسناد علامة المؤسسة الناشئة ومتابعة الحوافز والامتيازات والعلاقة مع صناديق الاستثمار وصياغة باقي أدلة الإجراءات والاتفاقيات لتحديد المسار الإجرائي لإسناد الحوافز والتشجيعات بعنوان المؤسسات الناشئة وذلك بالتنسيق مع الوزارات والهياكل العمومية المعنية إلى جانب استكمال تطوير البوابة الإلكترونية للمؤسسات الناشئة،
2- تفعيل صندوق الصناديق (Anava) عبر استكمال المرحلة الأولى لتمويله ومن ثمّ متابعة طلب الترشحات لاستحداث صناديق استثمار مختصّة (Fonds d'Investissement Spécialisés)،
3- استكمال تركيز هياكل حوكمة البرنامج.

ولمزيد تدعيم **نقل الخدمات خارج بلد المنشأ "تونس الذكية"**، سيتواصل العمل على تركيز نظام معلوماتي لملاءمة قدرات وكفاءات الموارد البشرية التونسية في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال مع متطلبات فرص العمل في مجال الاقتصاد الرقمي وتخصّصاته ودعم وتطوير القدرة التشغيلية مع تنظيم معرض التشغيل السنوي لبرنامج "تونس الذكية" Smart Tunisia Job Fair.

وباعتبار **الترددات الراديوية** مورد طبيعي محدود يحتمّ استخدامها وجود أعلى درجة من الكفاءة لتشغيل مختلف شبكات الاتصالات الراديوية بكيفية عادلة وفي بيئة خالية من التداخل الضار، إلى جانب بروز التكنولوجيات الحديثة في خدمات الاتصالات ولتزايد المتطلّبات بشأن الطيف والمدار الساتيلي، وسعيا **لترشيد استغلال الطيف الترددي،** سيتمّ إنجاز دراسات تقنية للنطاقات المرشحة لتكنولوجيات الجيل الخامس للهاتف الجوال والقيام باستشارة عمومية بخصوص استراتيجية اسناد الترددات للجيل الخامس في النطاق 700 مغهز و3.5 جغهز مع

تشغيل تكنولوجيات الجيل الخامس للهاتف الجوال في مرحلة تجريبيه وذلك بإسناد ترددات بالنطاقات المرشحة للجيل الخامس لمشغلي الشبكات العمومية للهاتف الجوال بصفة وقتية لمدة 6 أشهر قابلة للتمديد مرة واحدة.

كما سيتواصل الإعداد للمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لسنة 2023 وتحديد الحاجيات المستقبلية من الترددات الراديوية والعمل على حماية المصالح الوطنية وتوسيع شبكة القيس والمراقبة التقنية للترددات عبر إعادة ترتيب جميع تجهيزات السلامة والاستشعار بالمحطات لضمان نجاعة الاستغلال مع إحداث مركز لمراقبة الحقول الكهرومغناطيسية عن بعد.

وبخصوص **قطاع البريد** سيتواصل تنمية الخدمات البريدية بدفع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي عبر تسهيل النفاذ إلى الخدمات البنكية لفائدة الفئات الاجتماعية التي لا يشملها النظام البنكي عبر تموقع البريد التونسي في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة إلى جانب رفع نسق الإدماج المالي (Decashing) بالحدّ من التعامل النقدي عبر تطوير خدمات مالية رقمية جديدة تتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن.

ولتدعيم **التغطية البريدية** سيتواصل إحداث 15 مكتب بريد موزعة في المناطق ذات التغطية البريدية الضعيفة و10 مكاتب بريد متجولة وتركيز 100 موزع جديد للأوراق المالية.

وفي مجال التجارة الإلكترونية سيقع تطوير وإدارة سوق افتراضي للتجارة الإلكترونية VMP موجه بالأساس للتصدير في إطار تنفيذ مشروع Ecom@africa، إلى جانب تطوير متجر إلكتروني E-shop postale store en ligne ومنصة Simplify Commerce: تمكّن صغار التجار من عرض منتوجاتهم في موقع تجاري بطريقة بسيطة ومؤمّنة وإصدار الفواتير الإلكترونية ومتابعة عمليات الدفع والعمل على تركيز مشروع الدفع الإلكتروني من الخارج عبر المحفظة العالمية PayPal بالتنسيق مع البنك المركزي التونسي ومؤسسة Mastercard قصد التشجيع على التصدير عبر التجارة الإلكترونية.

الجزء الثالث

التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي

الباب الأول

التنمية البشرية

المنظومة الدفاعية

تواصل وزارة الدفاع الوطني تنفيذ برامج التجهيز السنوية للقوات المسلحة من خلال تدعيم القدرات والحفاظ على جاهزية المعدات الموجودة وذلك في إطار تأدية مهامها على مستوى حماية الحدود ومقاومة الإرهاب والتهريب وعلى مستوى دعم ومساندة السلطات المدنية، فضلا عن مساهمتها في مجابهة الكوارث والجوائح حيث لازالت تتفاعل مع الوضع الصحي الاستثنائي الذي تشهده بلادنا بسبب انتشار الجائحة وتقدم الدعم والإسناد للسلط المدنية للحد من آثارها.

وفي ذات الإطار، تواصل الوزارة تطوير البنية التحتية وذلك استجابة لحاجياتها ومواكبة التطور في العديد من الميادين خاصة منها الإسناد اللوجستي وحوكمة الموارد البشرية والمالية وتوجيه جهد الوحدات القتالية نحو مهامها الأساسية. وقد تمّ في نفس المجال مراجعة مهام الإسناد لعدد من القواعد العسكرية وسيتمّ تعميم هذا التمشي تدريجيا على كل الوحدات العسكرية.

وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأمن الحدود القائمة على الوقاية والرد السريع، تمّ تدعيم منظومة تأمين الحدود بإنجاز الجزء الثاني من منظومة المراقبة الالكترونية وذلك في إطار التعاون مع الشركاء التقليديين. كما تمّ تعزيز منظومة المراقبة الساحلية. وتعمل وزارة الدفاع الوطني على الوصول خلال أفق سنة 2030 إلى درجة عالية من الجاهزية والمرونة والقدرة على استباق التهديدات والمخاطر وضمان النجاعة في استعمال الموارد للقيام بالمهام الموكولة لها. ولدعم الجهود الأممية لحفظ السلام، تستعد قواتنا البرية للمشاركة في مهمة أممية جديدة بجمهورية إفريقيا الوسطى استجابة لنداء المنتظم الأممي وذلك لما لاقاه تركيز وحدة جوية من أثر إيجابي.

كما تجدر الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية قد انخرطت في التحول الرقمي لتطوير قدراتها مع استعمال آليات الذكاء الاصطناعي وتعمل على تعميم النظام المعلوماتي المتكامل للمساعدة على أخذ القرار في المجال المالي والإداري واللوجستي على مختلف هياكلها.

ويتواصل العمل على تطوير مناهج التكوين باعتماد أحدث الأساليب المتاحة واعتماد المحاكاة بهدف الارتقاء بمختلف القدرات إلى أعلى مستوياتها، كما يتمّ العمل على تنويع سبل التعاون في كافة المجالات وعلى رأسها التكوين بالمدارس العسكرية.

ويبقى محور الإحاطة الاجتماعية والصحية والمعنوية لأفراد القوات المسلحة من بين المحاور التي تعمل عليها الوزارة، خاصة فيما يتعلق بتحسين ظروف عيش العسكريين والإحاطة بعائلات شهداء وجرحى العمليات الإرهابية والتفاعل مع مشاغلهم. كما تعمل الوزارة على مواصلة انجاز المشاريع في إطار السكن العسكري وتدعيم الرصيد العقاري بمشاريع جديدة على المدى المتوسط.

كما تعمل وزارة الدفاع الوطني بالأساس على تجهيز الجيوش بالمعدات والتقنيات اللازمة للرفع من قدراتها ومساندة القوات المسلحة للسلطات المدنية، فعلاوة عن الدفاع على سلامة التراب الوطني، أسند دستور الجمهورية التونسية إلى القوات المسلحة التونسية مهمة مساندة السلط المدنية. وقد برزت هذه المساندة بشكل لافت خلال سنوات 2020-2021 خاصة مع ظهور جائحة كورونا، حيث تواصل القوات المسلحة القيام بدور هام في معاضدة السلط المدنية في المجالات التالية:

- إسناد قوات الأمن في فرض إجراءات الحجر الصحي،
- إجلاء المواطنين التونسيين العالقين بالخارج،
- تأمين مقرات السيادة والمنشآت الحساسة،
- تعزيز طاقات استيعاب المؤسسات الاستشفائية العسكرية،
- مساهمة الإطارات الطبية العسكرية في مختلف اللجان العلمية والعملياتية،
- جلب المساعدات الطبية من الدول الشقيقة والصديقة عن طريق الجسور الجوية،
- تركيز مخابر متنقلة بالمناطق الأكثر تضررا من عدد التحاليل الموجهة لتقصي حالات "كوفيد 19" المشتبه بها،
- بعث مستشفى عسكري وميداني متنقل متعدد الاختصاصات لمزيد دعم الإسناد الصحي للوحدات العملياتية ومجابهة الكوارث الطبيعية والجوائح الصحية في الداخل والخارج،
- تنفيذ حملات التلقيح ضد فيروس كورونا المستجد،
- العمل مع السلطات المدنية للانتقال إلى مرحلة ما بعد الأزمة الصحية.

هذا ويتواصل مجهود وزارة الدفاع الوطني في معاضدة مجهود الدولة في عدة مجالات أبرزها:

في المجال التنموي: تواصل وزارة الدفاع الوطني معاضدة دور الدولة في مجال تنمية المناطق الحدودية من خلال تثمين تجربة إحياء منطقة رجيم معتوق وذلك بنقل التجربة إلى منطقة المحدث، حيث تم الانطلاق في إنجاز المرحلة الأولى منه على مساحة 600 هكتار وسيقع العمل على إحداث 1050 هكتارا من واحات النخيل والمرافق الأساسية التابعة لها واللازمة لاستقرار السكان.

في المجال الاقتصادي: يهدف انخراط الوزارة في مجال التصنيع العسكري إلى بلوغ درجة مهمة بحكم توفر النسيج الصناعي والأقطاب التكنولوجية وتوفر الكفاءات العسكرية والمدنية في عديد الاختصاصات فضلا عن الموقع المتميز لبلادنا والذي يجعل منها منصة لتصدير المنتجات العسكرية المصنعة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أو عبر الشراكة مع البلدان الشقيقة والصديقة.

في المجال الاجتماعي: يندرج دور وزارة الدفاع الوطني في المجال الاجتماعي في دعم المنظومة الوطنية للتكوين من خلال دعم شبكة مراكز التكوين على المستوى الوطني وتطوير طاقة استيعابها، علاوة على فتح الآفاق أمام الشباب في المجالات المجددة، علما وأن مركز التكوين المهني في الغوص والأشغال تحت المائية بجرجيس سيدخل قريبا حيز الاستغلال. هذا بالإضافة إلى استحثاث نسق الإعداد المادي للانطلاق في الإنجاز العسكري للتكوين المهني بسيدي بوزيد.

المنظومة القضائية والسجنية

أهم انجازات سنة 2021

تمّ خلال سنة 2021 صيانة البنية التحتية للعديد من المحاكم والسجون واحداث محاكم جديدة قصد تقريب مرفق القضاء من المواطن. كما شهدت سنة 2021 انجاز عدة مشاريع لتحسين الظروف العامة بالمؤسسات السجنية والاصلاحية سواء فيما يتعلق بتحسين نوعية الأكلة أو الإقامة ودعم برامج التكوين داخل الفضاءات السجنية إضافة إلى تعهد وصيانة عدة وحدات سجنية وبناء سجون جديدة على غرار سجن بلي.

وبالتوازي تمّ الانطلاق في تنفيذ مشروع يتعلق بالعلاج السلوكي المعرفي بثلاث (3) وحدات سجنية (السجن المدني ببرج الرومي والسجن المدني ببرج العامري وسجن النساء بمنوبة) والذي يعتمد على مسار المرافقة الفردية للسجناء وضبط احتياجاتهم من خلال تحديد المخاطر والعوامل التي أدت إلى اعتماد سلوك عدواني أو الوقوع في الإدمان على الكحول أو المخدرات. ويتنزّل هذا المشروع في إطار انخراط تونس في اتجاه مزيد تكريس "أنسنة" العقوبات السالبة للحرية وذلك بمراجعة الرؤى المعتمدة في مجال المشاريع والبرامج الإصلاحية والتأهيلية لحماية المجتمع من الظاهرة الإجرامية عموما وظاهرة العود خصوصا.

بالشراكة مع الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب تمّ إعداد الطبعة الثانية من "الكتاب الدليل للإطار القانوني المتعلق بالسجون في تونس" والذي يجمع مختلف النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بمجال الإيداع بالمؤسسة السجنية، فضلا عن كونه يقدّم قراءة للقانون المعتمد حاليا في المجال أخذا في الاعتبار لواقع الممارسة العملية والمعايير الدولية بما يمكّن من التعرف على مواطن الخلل ويكشف الصعوبات التي تعمل وزارة العدل على معالجتها وتلافيها في مشروع القانون الجديد المنظم للسجون.

وفي إطار تيسير سبل التعامل مع المتقاضين واختصار الآجال والتقليص من إجراءات التنقل إلى المحاكم عبر اعتماد الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة، عرفت سنة 2021 العمل على تسريع نسق استكمال انجاز مشاريع برنامج العدالة الرقمية وخاصة المتعلقة منها برقمنة الملف القضائي واعتماد تبادل التقارير بين المحامين عن بعد ومنظومة الجنسية والمنظومة الإعلامية في المادة الجزائية وفي المادة المدنية.

وفي هذا الإطار بالذات، انطلقت أشغال إعداد المنصة الرقمية "JShare" بالتعاون مع وزارة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي وما يمكن أن توفره من إمكانيات للتبادل الآمن للوثائق بين المحامين والمحاكم وتنظيم المحامين لملفاتهم وأعمالهم عن بعد.

كما تكثّفت الجهود لاعتماد المحاكمة عن بعد وتعميم هذه الآلية على 16 محكمة استئناف و28 محكمة ابتدائية و27 وحدة سجنية، اعتبارا لما أثبتته من نجاعة خلال فترة مجابهة جائحة كورونا، حيث انتظمت يوم 11 جانفي 2021 بمحكمة الاستئناف بالقيروان أولى جلسات المحاكمة عن بعد وقد تمّ ربط قاعة الجلسة بمحكمة الاستئناف بكل من السجن المدني بصفاقس والسجن المدني بالهوارب.

وفي المجال القانوني ونظرا للصعوبات التي تمّ رصدها في تطبيق القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة وخاصة الفصل 13 منه المتعلق بضمان الإعانة العدلية والإرشاد القانوني للنساء ضحايا العنف، تمّ إصدار منشور عدد 183 مؤرخ في 8 مارس 2021 حول تيسير إجراءات الحصول على الإعانة العدلية الوجوبية والحق في الارشاد القانوني لضحايا العنف ضد المرأة من أجل حسن تطبيق القانون وحماية الضحايا والأطفال المقيمين معهن وتيسير تمتعهن بحقوقهن وخاصة الحق في الإعانة العدلية الوجوبية والإرشاد القانوني بصفة حينية.

التوجهات الاستراتيجية والإصلاحات والبرامج والأهداف القطاعية للمدى المتوسط (2022-2024-2023):

سيتواصل خلال السنوات القادمة تنفيذ الرؤية الاستراتيجية المتمثلة خاصة في إرساء منظومة قضائية تدافع عن استقلال القضاء وتستجيب لحاجيات المتقاضين وتلبي انتظارات المواطنين وتتميز بيسر الإجراءات ونجاعتها. ومن أهمّ التوجهات الاستراتيجية نخص بالذكر:

- ضمان خدمات قضائية ذات جودة وتيسير النفاذ إلى العدالة إلى الجميع دون تمييز،
- مزيد تطوير الكفاءات والمؤسسات القضائية والسجنية والعمل على تطويرها والنهوض بها،
- العمل على تعزيز قيم النزاهة والمصداقية.

السياسة والأهداف الكمية لسنة 2022

ستواصل وزارة العدل خلال سنة 2022 بذل المزيد من الجهد لتحسين ظروف العمل بالمحاكم كإعادة بناء البعض منها أو توسيع البعض الآخر وخاصة التي تشهد اكتظاظا، والتوجه لبناء مجمعات أرشيف على المستوى الجهوي لتحسين ظروف حفظ الملفات وضمان حق المتقاضين. إلى جانب العمل على تحسين ظروف إقامة المودعين بالسجون ومراكز الإصلاح وذلك ببناء سجون جديدة أو إصلاح وصيانة البعض الآخر.

كما ستشهد سنة 2022 مواصلة انجاز برنامج "دعم إصلاح القضاء 3" حيث أمضت تونس سنة 2019 اتفاقية ثالثة مع الجانب الأوروبي لتمويل مباشر لميزانية الدولة بما قدره 60 مليون أورو.

ويندرج برنامج "دعم إصلاح القضاء 3" في إطار برنامج الحكومة التونسية لإصلاح المنظومة القضائية والسجنية التي توجت الاستشارة الوطنية الموسعة لإصلاح المنظومة القضائية والسجنية وتنفيذا لاتفاقيتي التمويل المبرمتين مع الاتحاد الأوروبي سنتي 2012 و2015 (25 م أورو و15 م أورو على التوالي). وقد مكّن البرنامج من تأهيل البنية الأساسية بعدة محاكم إلى جانب تأهيل عدد من السجون، هذا فضلا عن تطوير المنظومة الإعلامية القضائية.

قطاع التربية

أهمّ السياسات والبرامج والمشاريع التي تمّ انجازها خلال سنة 2021

شهدت سنة 2021 عناية خاصة بقطاع التربية تجلّت خاصة بمواصلة تنفيذ الإجراءات المتخذة الهادفة إلى الرفع من جودة التعليم حيث تمّ تخصيص حوالي 6743 م د وهو ما يمثل 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي و12.8% من الميزانية العامة للدولة، وهو ما مكّن من تحقيق جملة من النتائج الايجابية تمثّلت بالأساس في:

تحسين جودة التعليم من خلال:

- مواصلة العمل على تعميم السنة التحضيرية وضمان جودتها من خلال تحسين قدرات المدرسين وتكوينهم وتوفير الفضاءات والتجهيزات الملائمة لهذه المرحلة. إلا أنّ عدد تلاميذ السنة التحضيرية في السنة الدراسية 2020-2021 شهد تراجعا بحوالي 2417 تلميذا مقارنة بالسنة الفارطة ويعود بالأساس إلى عزوف الأولياء عن تسجيل أبنائهم بالأقسام التحضيرية لعدة أسباب منها تخوفهم من تأثيرات انتشار فيروس كورونا المستجد.
- إيلاء عناية خاصة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية من خلال تطويع منهاج السنة التحضيرية والإطار المرجعي لمدرسي الأقسام التحضيرية بصيغة البراي وذلك قصد بعث أقسام تحضيرية بمدارس الكفيف إلى جانب مراجعة كتب الكفيف بمرحلة التعليم الابتدائي.

- مراجعة زمن المواد الدراسية من خلال تحديد ساعات التدريس الأسبوعية لكل مستوى باعتماد المعايير الدولية والرفع من جودة تدريس اللغات والارتقاء به إلى مستوى المعايير الدولية عبر مواصلة تدريس اللغة الفرنسية بداية من السنة الثانية واللغة الانقليزية بداية من السنة الرابعة من المرحلة الابتدائية. إلى جانب مواصلة استكمال تحديث برامج الإعلامية والاقتصاد والتربية التكنولوجية بالمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي.
- مواصلة دعم برنامج المدرسة الرقمية (توفير التجهيزات الاعلامية، تجهيز المخابر، إنتاج مواد رقمية، إرساء شبكة مكتبات رقمية، تعميم الربط بالتدفق العالي، توفير السبورات التفاعلية ...).
- اتخاذ العديد من الإجراءات في ظلّ انتشار جائحة الكرونا حفاظا على سلامة التلاميذ والإطار التربوي مع الحرص على إنجاح السنة الدراسية 2021/2020:

- تأمين شروط الوقاية الصحيّة المطلوبة بتوفير مستلزمات حفظ الصحة من خلال التواصل مع عدد من الشركاء الماليين والفنيين،
- قسمة الفصل إلى فوجين ضمانا للتباعد الجسدي وتحقيقا لشروط الوقاية الصحيّة المطلوبة مع اعتماد نظام الدراسة يوم بيوم: التناوب بين الأفواج يوم بيوم، وتأمين التعلمات في العودة المدرسية حسب المستويات التعليمية لكل مرحلة،
- اعتبار الأسبوعين وحدة زمنية للتعلّم عوضا عن الأسبوع: يتحصّل التلميذ على التعلمات المستوجبة لأسبوع في أسبوعين، وذلك دون المساس بالتنظيمات البيداغوجية وجداول القاعات والأقسام والمدرسين
- المحافظة على توقيت العمل الأسبوعي للمدرسين وعلى جداول أوقاتهم.
- تخصيص فترة تتراوح بين 4 أسابيع و6 أسابيع لتدارك ما لم ينجز من البرامج الدراسية في مختلف المستويات والمسالك والشعب للسنة الدراسية 2020/2019.
- تخفيف البرامج بوضع سيناريوهات بيداغوجية للملاءمة مع تطور الوضع الصحي والوبائي وبما يتناسب والزمن المدرسي ويؤمن عملية التعلّم في كل المواد. ويتم ذلك ضمن لجان مشتركة تتكون من المدرسين والمديرين والمساعدين البيداغوجيين وبإشراف متفقدي الدوائر.
- اعتماد مقاربة التعليم عن بعد لدعم مكتسبات التلاميذ وتعزيز معارفهم العلميّة وتأمين التواصل البيداغوجي وعدم الانقطاع عن التدريس خلال فترة الحجر الصحي الشامل من خلال إطلاق قناة تلفزية تربوية خاصّة للتعليم عن بعد على ترددات القناة الوطنية الثانية ومواصلة قيام المركز الوطني للتكنولوجيات في التربية بإنشاء المدرسة الافتراضية.

تطوير البنية الأساسية التربوية والفضاء المدرسي

- مواصلة مجهود تعهد وصيانة البنية الأساسية للمؤسسات التربوية التي تستأثر بقرابة 40% من نفقات الاستثمار من خلال توفير خط تمويل بقيمة 50 مليون دينار من قبل المؤسسات البنكية والمالية بما يضمن حسن استغلال الموارد وتصويب التدخلات استنادا الى مبدأ الإنصاف والشفافية، إلى جانب امضاء اتفاقية

شراكة وتعاون مع جمعية أطباء بلا حدود لتزويد عدد من المؤسسات التربوية بالماء الصالح للشرب (اقتناء 200 خزان متحرك من نوع إينوكس غذائي وتوفير 50 جرار مزود بخزان إينوكس غذائي). كما تم بالتوازي ربط المؤسسات التربويّة بالانترنات وتعميم الربط بتقنية التدفق العالي لتمكين كافة التلاميذ من التسجيل عن بعد.

التصدي للفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة:

- العمل على توسيع شبكة مكاتب مرافقة التلاميذ وتفعيل دورها في تأطيرهم (مقاومة الفشل والانقطاع المبكر عن الدراسة ومدرسة الفرصة الثانية والعمل الاجتماعي بالوسط المدرسي والصحة والأكلة المدرسية والأنشطة الثقافية والرياضية).
- انطلاق مشروع مدرسة الفرصة الثانية بمنطقة باب الخضراء في أفريل 2021 والتي تهدف الى تمكين المنقطعين (12-18 سنة) من فرصة ثانية لإكسابهم المعارف والمهارات الحياتية اللازمة وتوفّر لهم الإحاطة النفسية والاجتماعية والتربوية من أجل مساعدتهم في عملية التوجيه إلى إحدى مسارات التعليم (تعليم تقني، فني، تكوين مهني...) أو إدماجهم في سوق الشغل. وقد تمّ تسجيل أكثر من 800 تلميذ منقطع عن الدراسة بولايات تونس الكبرى.
- مواصلة إرساء البرنامج النموذجي رباعي الأبعاد للتصدي للانقطاع والتسرّب المدرسي في 9 مؤسسات تربوية من بين 20 مؤسسة والذي يهدف إلى تركيز آليات بيداغوجية وإحاطة صلب المؤسسات التربوية قصد الحدّ من ظاهرة الانقطاع والتسرّب المدرسي.

السياسات والإصلاحات في مجالات التربية وأهم الأهداف الكمية المرسومة لسنة 2022

ستتواصل الإصلاحات خلال سنة 2022 بهدف تحسين جودة التعليم وتعصير المؤسسات التربوية والحدّ من الانقطاع والفشل المدرسي. وفي هذا الإطار سيتمّ العمل على بلورة وتجسيم مجموعة من الإجراءات أهمّها:

تحسين جودة التعليم

- توحيد مناهج السنة التحضيرية بالتنسيق مع مختلف المتدخلين وتدعيم المراقبة البيداغوجية والإدارية لضمان التحاق جميع التلاميذ في أفق سنة 2022.
- مواصلة تحديث ومراجعة المناهج والبرامج بجميع المراحل التعليمية من خلال البدء في تطبيق منهاج مواد السنة الأولى من التعليم الابتدائي في اللغة العربية والعلوم في مفتتح السنة الدراسية 2022/2021.
- مواصلة الإحاطة بالتلميذ وتوفير ظروف ملائمة للالتحاق بالمدرسة من خلال توفير النقل المدرسي وضمان أكلة مدرسية ذات جودة من الناحية الصحية والغذائية وإحداث مكاتب الإحاطة النفسية للتلميذ بالوسط المدرسي في اتجاه تعميمها على جميع المؤسسات التربوية، فضلا عن تطوير الحياة المدرسية في بعدها

الثقافي والرياضي من خلال مواصلة إحداث المركبات الثقافية والرياضية وإقرار زمن مدرسي يسمح بتوفير مساحة زمنية كافية لممارسة هذه الأنشطة.

- توظيف أمثل لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات في المناهج التربوية في إطار المدرسة الرقمية وتكوين المدرسين وضمان نفاذ جميع التلاميذ للشبكة التربوية الالكترونية والعمل على تعميم ربط كل المؤسسات التربوية بالانترنات.
- ترشيد التوجيه المدرسي في اتجاه التوجيه نحو الشعب العلمية والتقنية والحد من التوجيه إلى شعب الآداب والاقتصاد والتصرف والتي جاوزت 50% من جملة الموجهين في بعض المندوبيات الجهوية للتربية وتنويع المسالك في اتجاه بعث مسلك تكنولوجي يتوج ببكالوريا تكنولوجيا سيتمّ العمل على إرسائها بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة.

تطوير البنية الأساسية التربوية والفضاء المدرسي من خلال تأهيل وتعصير المؤسسات التربوية (بناءات وتجهيزات وتوسعات وتعهد وصيانة) والعمل على الرفع من الاعتمادات المخصصة لذلك.

التصدي للفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة من خلال تعميم مشروع مدرسة الفرصة الثانية في اتجاه إقراره كخيار وطني للتصدي للفشل المدرسي والانقطاع عن الدراسة وتفعيل دور مكاتب الإحاطة بالتلميذ على جميع المؤسسات التربوية للإحاطة بالمهددين بالفشل المدرسي والحد من تسربهم.

المؤشرات التربوية

- ارتفاع نسبة النجاح في البكالوريا إلى 57.5% في دورة جوان 2021 مقابل 42.6% في دورة جوان 2020.
- بلوغ نسبة 89% من التلاميذ الجدد المسجلين بالسنة الأولى ابتدائي والذين تابعوا السنة التحضيرية سنة 2021 مقابل 88.5% سنة 2020.
- تحسين نسبة التلاميذ المعوقين المدمجين بالمدارس الابتدائية لتبلغ 0.37% سنة 2021 مقابل 0.33% سنة 2018.
- التقليص من نسبة الانقطاع بالمرحلة الابتدائية لتبلغ 0.6% سنة 2020 مقابل 1% سنة 2019.
- التقليص في نسبة الانقطاع في المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي لتبلغ 6.7% سنة 2020 مقابل 8.9% سنة 2019.

تطور أهمّ المؤشرات والمعطيات الكمية خلال سنتي 2020 و2021

تطور عدد التلاميذ وعدد الفصول

	2020/2019		2021/2020		الزيادة/النقص
	عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد التلاميذ	عدد الفصول	عدد التلاميذ
التحضيري	59544	3089	57127	3048	-2417
الابتدائي	1.171.569	48.743	1202667	49010	31098
الاعدادي العام والثانوي	926.832	34.683	980463	35356	53631
الاعدادي التقني	10.173	419	9840	406	-333
المجموع	**2168118**	**86934**	**2250097**	**87820**	**81979**

التكوين المهني

اهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2021

يمثل قطاع التكوين المهني أحد أهمّ ركائز منظومة الرأس المال البشري ورافدا أساسيا للتنمية المستدامة. ورغم الوضع الصحي الاستثنائي المرتبط بجائحة كورونا شهد القطاع تخصيص اعتمادات قدرت بـ 62.8 م د لتنفيذ عدد من المشاريع والبرامج تمثّلت بالخصوص في:

- مواصلة إنجاز 123 مشروعا لإحداث وإعادة هيكلة وتجهيز مراكز التكوين المهني بهدف تطوير طاقة استيعاب جهاز التكوين المهني
- إمضاء اتفاقيات عقود تمويل لفائدة 09 مراكز تكوين ستمكّن من إحداث اختصاصات تكوين جديدة وتجهيزها في أربع ولايات (صفاقس وبنزرت ومدنين وقابس) في إطار برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي "إرادة".
- مواصلة تنفيذ برنامج صك التكوين من خلال التّكفل بمصاريف التكوين المهني الأساسي الذي تؤمنه مؤسسات التكوين المهني الخاصة لفائدة 350 شابا.
- مواصلة تركيز المرحلة التحضيرية بمراكز التكوين المهني لفائدة المنقطعين مبكرا عن الدراسة لإدماجهم في مسارات التكوين المهني حيث ستشهد نهاية 2021 الانتهاء من تهيئة الفضاءات المخصصة للمراحل التحضيرية بمراكز التكوين المهني بولايات سيدي بوزيد وصفاقس وتونس الى جانب تواصل أشغال تهيئة فضاء مدرسة الفرصة الثانية بمركز الصناعات التقليدية بالقيروان.
- ضبط قائمة الاختصاصات المعنية بالتكوين عن بعد وذلك تفعيلا للقرار المتعلق بضبط صيغ وشروط التكوين الأساسي عن بعد المؤرخ في 23 نوفمبر 2020.

- تركيز منصة لتقييم مكتسبات المتكونين في مجال المهارات الرقمية بـــ 9 مراكز تكوين مهني وإعداد محتويات خاصة بتكوين مكوني الإعلامية وإعداد 14 دليل بيداغوجي للتكوين عن بعد خاصة بمجالات الصناعة الكهروميكانيكية والإكساء والفلاحة.
- انتفاع 227 إطار تكوين بعمليات تكوين بيداغوجي وتقني ووظيفي بما يعادل 1824 يوم تكوين في إطار تأهيل إطارات التكوين بالقطاع العام والقطاع الخاص لمنظومة التكوين المهني.
- استكمال تنفيذ المرحلة الثالثة من الدراسة المتعلقة بتنظيم العلاقات التشاركية والتي ستمكن مخرجاتها من ضبط منوال جديد للشراكة يقوم على تحديد مجالات التشارك في قطاع التكوين المهني والتشغيل وتعريف مهام كل طرف إضافة إلى اقتراح تصور إحداث وحدات دعم التكوين والتشغيلية صلب التمثيليات المهنية.
- إعداد استراتيجية لتطوير التدريب المهني وتحسين جودته تضمنت التوجهات الاستراتيجية والمتمثلة في إرساء حوكمة تشاركية لتنظيم نمط التدريب المهني وفي مراجعة الإطار القانوني وفي تحسين جودة التكوين لتمكين المتدربين من الحصول على شهادة معترف بها إضافة إلى مراجعة آليات التمويل.
- إعداد مسابقة وطنية لانتقاء مجموعة من مراكز التكوين العمومية والخاصة لترشيحها للحصول على علامة " المركز الريادي" وذلك في إطار تطوير ثقافة المبادرة بمنظومة التكوين المهني.
- الشروع في إنجاز دراسة استشرافية حول تطوير المنظومة الوطنية للتكوين المستمر والترقية المهنية
- بلوغ عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني حوالي 60 ألف متكونا منهم حوالي 45 ألف متكونا بالجهاز العمومي المقيس وحوالي 15 ألف متكونا بالقطاع الخاص المنظر فيما بلغ عدد المتخرجين من الجهاز الوطني المقيس حوالي 25 ألف متكونا.
- تمويل عمليات تكوينيّة في مجال التكوين المستمر لفائدة 5100 مؤسسة وبلوغ قرابة 198 ألف مشاركة، أمّا بالنسبة للترقية المهنية فقد بلغ عدد المرسمين 15 ألف منتفع خلال سنة 2021.

البرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2022

- مواصلة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية الخاصة بالرفع من طاقة التكوين وتنويع عروض التكوين وتحسين الخدمات الموجهة للشباب من خلال تواصل إنجاز 123 مشروعا منها 12 مشروعا ستدخل حيز الاستغلال خلال سنة 2022 وستمكّن من الرفع من طاقة التكوين بـ 1329 موطن تكوين إضافي ومن طاقة الإيواء بـ 1860 سرير.
- الشروع في احداث اختصاصات جديدة وتجهيزها بـ 09 مراكز تكوين مهني في إطار برنامج المبادرة الجهوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة " إرادة."
- مواصلة تنفيذ برنامج صك التكوين المتعلق بتكفل الدولة بمصاريف التكوين المهني الأساسي الذي تؤمنه مؤسسات التكوين المهني الخاصة.
- إصدار كراس الشروط الجديد المنظّم للقطاع الخاص للتكوين المهني ودخوله حيز الاستغلال بما يمكن من مزيد تنظيم القطاع الخاص للتكوين المهني والرّفع من جودة خدماته.

- مواصلة تنفيذ المرحلة التحضيرية في إطار البرنامج الوطني التحضيري لتكوين وإدماج الذين لا تتوفر فيهم شروط الالتحاق بالتكوين المهني وإعداد تقييم لنتائج المرحلة التجريبية بهدف تعميمها بالمنظومة الوطنية للتكوين المهني.
- تفعيل جهاز الفرصة الثانية وتقييم التجربة في المرحلة النموذجية وإدخال التعديلات الضرورية ودراسة جدوى تعميم التجربة.
- استكمال الأشغال التحضيرية المتعلقة بتفعيل التكوين عن بعد.
- تطوير المنصة الرقمية الموحدة للإعلام والتوجيه عبر العمل على ربط المهن بالمسارات التكوينية والشهادات وتفعيل المنظومة المعلوماتية لقياس السمات الشخصية للشبّان وتكوين وتعزيز قدرات مستشاري الإعلام والتوجيه بوزارات التكوين المهني والتشغيل والتربية والتعليم العالي.
- إصدار النصوص القانونية المتعلقة بمنظومة تأهيل مؤسسات التكوين المهني وبمنظومة الإشهاد والانطلاق في تنفيذ تأهيل مؤسسات التكوين من خلال استهداف 33 اختصاصا تشمل قطاعات التكوين في الآلـية العــامة والتركــيب المعـدني والاتصالات وفنون الطباعة والسياحة والفندقة والفلاحة والصيد البحري وتشمل 19 مركزا عموميا وخاصا في ولايات بنزرت وجندوبة وتونس ونابل ومدنين وأريانة والمهدية وسوسة وقابس وبن عروس والمنستير.
- إعداد وتنفيذ مخططات التكوين البيداغوجي والتقني الرامية إلى تأهيل إطارات التكوين التابعة إلى القطاعين العمومي والخاص حيث من المنتظر تكوين حوالي 1200 منتفع خلال سنة 2022.
- إعداد الدراسة الخاصة بتطوير المنظومة الوطنية للتكوين المستمر والترقية المهنية.
- تفعيل تنظيم مؤسسات التكوين المهني الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني بما سيمكن من تكريس مبدأ ذاتية التصرف وتفاعلها مع محيطها الاقتصادي والاجتماعي.
- الشروع في تنفيذ المخطط العملي لتفعيل المنوال الجديد للشراكة عبر مراجعة الإطار القانوني المنظم للشراكة في مجال التكوين المهني والتشغيل ووضع وتنفيذ استراتيجية اتصال لمرافقة ودعم التغيير بين مختلف الجهات الفاعلة إلى جانب تركيز الأدوات الفنية لتنظيم الشراكة بوحدات دعم التكوين والتشغيلية صلب التمثيليات المهنية.
- إعداد علامة "المركز الريادي" وبعث نواة أولى لشبكة وطنية لمراكز التكوين الريادية تضم مراكز تكوين مهني عمومية وخاصة لنشر ثقافة المبادرة.
- الشروع في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير التدريب المهني وتحسين جودته في ثلاثة قطاعات ذات أولوية وهي الفلاحة والصيد البحري والسياحة والصناعات التقليدية.
- ينتظر بلوغ عدد المتكونين بالجهاز الوطني المقيس 64 ألف متكونا منهم 49 ألف متكونا بالجهاز العمومي المقيس وحوالي 15 ألف متكونا بالقطاع الخاص المنظر وبلوغ 26.5 ألف متخرج من الجهاز الوطني المقيس للتكوين المهني في سنة 2022.

- ينتظر بلوغ عدد المؤسسات المنتفعة بآليات التكوين المستمر 4600 مؤسسة وعدد المشاركات قرابة 205 ألف مشاركة، أمّا بالنسبة للترقية المهنية فينتظر بلوغ عدد المرسمين في إطار التكوين المستمر الموجه للأفراد 10.6 ألف متكونا.

التعليم العالي والبحث العلمي

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2021

التعليم العالي

شهدت سنة 2021 مواصلة انجاز الاصلاحات الاستراتيجية لقطاع التعليم العالي من خلال تنفيذ جملة من مخرجات المؤتمر الوطني لتفعيل اصلاح التعليم العالي والبحث العلمي. وبلغت الاستثمارات المنجزة حوالي 95.9 م د شملت بالخصوص:

- دعم جودة التكوين الجامعي وملاءمته مع متطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي ضمانا لحسن ادماج الخريجين في سوق الشغل من خلال مراجعة التوجيه الجامعي والترفيع في طاقة استيعاب اختصاص الإعلامية بـ 5% وتطوير برامج التكوين الهندسي في إطار التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية بهدف اختيار مراحل الدراسات الهندسية الأنسب les cycles intégrés وتحديد الاختصاصات الجديدة الممكن احداثها إلى جانب العمل على احداث الوكالة الوطنية للتقييم والاعتماد في مجالي التعليم العالي والبحث العلمي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.
- تحسين حوكمة مؤسسات التعليم العالي من خلال تغيير صبغة المؤسسات الجامعية والإدارة العامة للدراسات التكنولوجية الى مؤسسات ذات صبغة علمية وتكنولوجية حتى تتلاءم مع خصوصية المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.
- تطوير الخدمات الجامعية من خلال:

  - امضاء اتفاقية شراكة لوضع برنامج وطني للإطعام الجامعي تهدف الى تحسين جودة الاكلة الجامعية وتعصير منظومة الاطعام الجامعي.
  - اصـــدار "ميثاق الطالب الأجنبي" و"دليل ادماج الطلبة الأجانب في تونس" واقرار إمكانية تسجيل الطلبة الأجانب بمدارس المهندسين بمقابل.
  - إقرار الترفيع في نسـبة المنح الجامعية المسـندة للطلبة من 30% الى 50% بالنسـبة للسـنة الجامعية 2021-2022 وذلك في إطار مراجعة النصـــوص المنظمة لمقاييس اســـناد المنح والقروض الجامعية.
  - إقرار اســناد منح دراســية بدولة المانيا لجميع المتفوقين على المســتوى الوطني من خارج

الحصـــة التي تســند على قاعدة احتســاب المجموع تشــجيعا للطاقات الشــبابية المتألقة في الامتحانات الوطنية.

- امضاء مذكرة تفاهم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تهدف الى التعاون في مجال إعادة تهيئة وتجهيز الجامعات والمراكز البحثية والمطاعم والمبيتات الجامعية بالاضافة الى دعم الإحاطة الاجتماعية للطلبة الممنوحين.
- استكمال بناء المبيت الجامعي بالكاف وتوسعة المبيت الجامعي بسليانة وبناء مقر المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت والمعهد العالي للمنظومات الصناعية بقابس.

البحث العلمي

بهدف تطوير أداء قطاع البحث العلمي وتفعيل دوره في التنمية بلغت الاستثمارات المنجزة حوالي 74.1 م د خلال سنة 2021 شملت بالخصوص:

- ربط تمويل مخابر البحث العلمي ووحداتها المختصة بالنتائج العلمية وبتأثيرها في المحيط الاقتصادي والاجتماعي حيث تمت المصادقة على عقود برامج البحث لفائدة أربع مراكز بحث شملت 18 مخبر بحث ووحدتين مختصتين بالإضافة الى احداث 15 وحدة بحث مختصة جديدة ستساهم في دعم انفتاح المراكز المذكورة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.
- الانطلاق في المفاوضات التقنية بخصوص برنامج "آفاق أوروبا" الذي سيشمل بالمقارنة مع برنامج افق 2020 المؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني إضافة الى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. وتهدف هذه المفاوضات الى الحصول على صفة الشريك وما تتيحه من امتيازات للجانب التونسي والاعتراف الدولي بالشهائد العلمية التونسية.
- مزيد دعم تشغيلية الباحثين من حملة الدكتوراه ومن الطلبة الباحثين من خلال انجاز برنامج MOBIDOC لحركة الباحثين المموّل من قبل المفوضية الأوروبية حيث تمّ وضع 21 باحثا على ذمة الأقطاب التكنولوجية بهدف تحفيز بعث المشاريع بالتعاون مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الجهوي واعلان طلب ترشحات لانتقاء 26 دكتورا لوضعهم على ذمة الجامعات قصد تدعيم نسبة مشاركة الجامعات في المشاريع الدولية ذات التمويل الأجنبي.
- مواصلة دعم مشاريع البحث الإيلافي وتثمين نتائج البحث وتمويل براءات الاختراع على المستوى المحلي والدولي بهدف توجيه منظومة البحث العلمي نحو الأولويات الوطنية حيث تتصرف الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي في 13 بحثا علميا إيلافيا.
- امضاء اتفاقية شراكة لمشروع «TECHNORIAT» مع التمثيلية الجهوية للمفوضية النووية والطاقات البديلة وجمعية Tunisia technoparks ومؤسسة Our digital future تهدف الى مرافقة الباحثين في مراكز البحث من اجل تطوير ابحاثهم وانشاء مؤسسات تكنولوجية ناشئة تعتمد على نتائج بحوثهم لفائدة 27 باحثا من 20 ولاية.

- استكمال مختلف مكونات الأقطاب التكنولوجية ببرج السدرية المبرمج على قرض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي ومواصلة انجاز وتجهيز الأقطاب التكنولوجية بكل من صفاقس وسوسة وبنزرت والمنستير وسيدي ثابت المبرمجة بين الدولة التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بكلفة جملية تقارب 210 م د (بلغت نسبة الإنجاز حوالي 72%).

السياسات والإصلاحات لسنة 2022

التعليم العالي

- مواصلة برنامج ما بعد الجائحة PAQ-Post Covid19 الذي يتضمن رقمنة الدروس والخدمات المرتبطة بها وتطوير البنية التحتية الرقمية.
- إرساء منظومة استقطاب واستقبال الطلبة الأجانب مقابل توظيف معاليم دراسية قصد الترفيع في نسبة الطلبة الدوليين المسجلين بالجامعات العمومية التونسية الى حدود 10% موفى سنة 2023.
- تعزيز خدمات المرافقة والاستقبال والاعلام للطلبة الأجانب من خلال احداث وكالة الاعلام والخدمات للطلبة الأجانب.
- انطلاق الدورات التكوينية لمشروع النجاح «التكوين من اجل التشغيل" لفائدة المدرسين بشبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية في إطار التعاون التونسي الكندي والذي يهدف الى تحسين تشغيلية خريجي المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

البحث العلمي

- وضع تصور لحوكمة منظومة البحث العلمي من خلال مراجعة تنظيمها والنصوص القانونية لتفعيلها وذلك باعتماد مقاييس تمويل جديدة لهياكل ومشاريع البحث العلمي قصد تحسين مردوديتها العلمية على المستوى الدولي وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية ذات البعد التنموي.
- إرساء منظومة وطنية لتثمين مكتسبات الخبرة واستحثاث نسق تركيز مكاتب التثمين بالجامعات من قبل الوكالة الوطنية للنهوض بالبحث العلمي وتوفير الموارد البشرية المختصة في مجال التسويق.

هذا ومن المنتظر ان تبلغ جملة الاستثمارات التي سيتمّ رصدها لقطاعي التعليم العالي والبحث العلمي خلال سنة 2022 ما يقارب 180 م د.

الثقافة

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2021

- **مساندة القطاع الثقافي لمجابهة جائحة كورونا من خلال:**

- الدعم المالي للفنانين والمبدعين والمثقفين ومرافقة عدد من المؤسسات والمبادرات الثقافية المتضررة من توقف الأنشطة الثقافية وذلك في إطار حساب دفع القطاع الثقافي ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمتدخلين فيه.
- الانطلاق في مراجعة نظام التغطية الاجتماعية الخاص بالفنانين والمبدعين والمثقفين ودعم آليات تمويل صندوق دعم التغطية الاجتماعية للفنانين والمبدعين والانطلاق في إرساء منظومة التصرف الجماعي في حقوق الملكية الأدبية والفنية.
- تنظيم يوم مفتوح بتاريخ 26 اوت 2021 لتلقيح الفاعلين في الحقل الثقافي والابداعي ضمن الاستراتيجية الوطنية للتلقيح ضدّ فيروس كورونا.

- **تنويع النشاط الثقافي والفني:**

- تنظيم فعاليات الدورة الثالثة للمعرض الوطني للكتاب التونسي بمشاركة مختلف الفاعلين الثقافيين في مجال الكتاب والنشر وتنظيم البطولة الوطنية للمطالعة بمشاركة أكثر من 100 ألف مشارك من مختلف الشرائح العمرية إلى جانب انعقاد الدورة 36 لمعرض تونس الدولي للكتاب.
- تنظيم تظاهرة شهر التراث في دورته الثلاثين تحت شعار " تراثنا رأس مالنا"وتنظيم أسبوع المسرح التونسي كبادرة لإعادة تنشيط القطاع وذلك لإبراز الإنتاج المسرحي التونسي وخلق حركية في المشهد الثقافي والمسرحي.
- تنظيم الدّورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية 2001 لحماية التراث المغمور بالمياه بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونسكو".
- تنظيم الدورة 32 لأيام قرطاج السينمائية والدورة 22 لأيام قرطاج المسرحية إلى جانب أيام قرطاج الموسيقية.

- **المحافظة على التراث والمخزون الوطني الثقافي:**

- انطلاق أشغال تهيئة المخازن الإضافية الجديدة لحفظ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية بمدينة الثقافة وإنجاز منصة رقمية تسمح بالترويج لهذا الرصيد على المستوى الوطني والدولي.
- تثمين التراث الأثري والتاريخي من خلال ادراج موقعي سبيطلة والمقطع في القائمة التمهيدية لمواقع التراث بصفة رسمية من قبل مركز التراث العالمي باليونسكو.
- افتتاح معرض القطع المحجوزة والمستلمة بالمتحف الوطني بقرطاج تحت شعار "تراثنا ثروة لا تقدّر بثمن" ويضمّ المعرض 374 قطعة تمّ اختيارها من جملة 40 ألف قطعة تمّ استرجاعها أو حجزها في إطار عمل المعهد الوطني للتراث.

- المشاركة في إعداد الاجتماع التقني والعلمي الخاص بمشروع حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه بمنطقة الأسكرسيس.
- انطلاق تهيئة دار عبد الرحمان ابن خلدون وترميمها وفق مقاييس ترميم وصيانة المعالم الأثرية قصد تحويلها إلى متحف يعنى بالعلامة الكبير ابن خلدون وبشخصيته وبتاريخه الفكري.

- **دعم الاستثمار في الثقافة:**

- الشروع في إنجاز دراسة حول الصناعات الثقافيّة والإبداعية في إطار الإعداد لإرساء برنامج وطني حول النّهوض بالصناعات الثقافية في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي.
- مواصلة إنجاز التجربة النموذجية لبرنامج "بصمات إبداعية" من خلال تنمية مهارات الفاعلين الثقافيين في مجال تصور وتنفيذ المشاريع الثقافية خاصة في الولايات الداخلية وإبراز وتمويل ومرافقة المشاريع الثقافية ذات الإشعاع الجهوي.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاصّ في مجال المحافظة على التراث وذلك بتوقيع لزمة لترميم الحصن التاريخي بحلق الوادي "الكراكة" وتحويلها إلى متحف للخزف الفني
- تنظيم ملتقى إقليمي بمشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول دور الاقتصاد الثقافي الرقمي والمؤسسات الناشئة في التنمية المستدامة للدول العربية وخلق بنية تحتية للتصنيع الثقافي.

- **تطوير الإطار التشريعي** من خلال الانتهاء من إعداد القانون التوجيهي المتعلق بالفنان والمهن الفنية وإصدار الأمر الحكومي المتعلق بإحداث وتنظيم جوائز تشجيع الدولة للإنتاج الأدبي والعلمي وإعداد مشاريع أوامر حكومية على غرار الأمر الحكومي المتعلق بمراجعة نظام الضمان الاجتماعي للفنانين والمبدعين والمثقفين والأمر الحكومي المتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات حساب "دفع القطاع الثقافي ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمتدخلين فيه".
- **تطوير البنية التحتية المعلوماتية والإدارة الكترونية** من خلال الانطلاق في تركيز المنظومة الالكترونية للتصرف في الدعم في القطاع الثقافي والإعداد لإرساء نظام معلوماتي لاستعمال التقنيات الحديثة في عمل المكتبات العمومية وانطلاق المرحلة الأولى من مشروع إنجاز منصة رقمية للتصرف في مكونات الرصيد الوطني للفنون التشكيلية إلى جانب الانطلاق في تركيز منصة للجرد العلمي للمجموعات المتحفية بقصر النجمة الزهراء ومنصة للموسيقى بمركز الموسيقى العربية والمتوسطية "النجمة الزهراء".
- **تطوير البنية الأساسية الثقافية** من خلال:

- متابعة وضعيات البنية التحتية لمختلف المؤسسات الثقافية بالجهات والتسريع في انجاز المشاريع المبرمجة في القطاع الثقافي وهو ما مكّن من تطور مؤشرات البنية الأساسية

الثقافية والتجهيزات الجماعية حيث تطور عدد المكتبات العمومية من 434 سنة 2020 إلى 439 سنة 2021 وعدد دور الثقافة من 233 سنة 2020 الى 238 سنة 2021 إضافة إلى مواصلة برامج التهيئة والصيانة لمختلف المؤسسات الثقافية.

- انطلاق أشغال تهيئة المخازن الإضافية الجديدة لحفظ الرصيد الوطني للفنون التشكيلية بمدينة الثقافة بطاقة استيعاب إضافية تفوق 3000عمل بتكلفة تقدر بـ614 أد إضافة إلى الانطلاق في إنجاز المشروع الوطني لصيانة الأرشيف السينمائي ورقمنته وإعادة تثمينه.

البرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2022

- مواصلة تنفيذ الإجراءات الاستثنائية لتخفيف التداعيات السلبية لجائحة كورونا على الميدان الثقافي من خلال الدعم المالي للفنانين والمبدعين من صندوق حساب دعم الحياة الثقافية ومصاحبة عدد من المؤسسات والمبادرات الثقافية المتضررة من توقف الأنشطة وتوسيع قائمة المنتوجات الخاضعة لمعلوم التشجيع على الإبداع الأدبي والفني.
- إرساء آليات جديدة لمزيد حوكمة المهرجانات الصيفية وحسن التصرف في الدعم العمومي واستئناف تنظيم التظاهرات الثقافية الكبرى والمهرجانات الدولية التي تمّ تأجيلها وإعداد برمجة ثقافية وفنّية متنوعة وذلك مع مراعاة تطوّرات الوضع الصحّي وتطبيق البروتوكولات الصحية المعتمدة للغرض بالتنسيق مع الهياكل والسلطات المعنية.
- المحافظة على المخزون الإبداعي الوطني من خلال مواصلة تنفيذ مشروع انقاذ الرصيد السينمائي والتشكيلي وتعزيزه بمكتسبات أخرى على غرار إنجاز منصة رقمية تسمح بالترويج لهذا الرصيد على المستوى الوطني والدولي.
- العناية بالقطاع السمعي البصري من خلال تشجيع إنتاج الأفلام السينمائية واقتناء الأفلام التونسية المنتجة ومساندة التظاهرات السينمائية العريقة بالإضافة إلى مواصلة العناية بقطاع الاستغلال السينمائي عبر تنفيذ قسط جديد من برنامج تأهيل قاعات العرض وتجهيزها بآليات العرض الرقمي ودرس الصيغ الكفيلة بتطوير التشريعات وملائمتها مع محامل الإنتاج والتوزيع الجديدة.
- تطوير مساهمة القطاع الثقافي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إقرار سنة 2022 سنة للصناعات الثقافية والإبداعية واستكمال الدراسة حول الصناعات الثقافية والإبداعية في إطار الإعداد لإرساء برنامج وطني للنهوض بالصناعات الثقافية والإبداعية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إضافة إلى تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في القطاع الثقافي وتطوير صيغ الإحاطة والمرافقة لأصحاب الأفكار والمبادرات والمشاريع الثقافية والإبداعية.
- تعزيز الدور المحوري للثقافة في الإدماج والاجتماعي وإرساء قيم الانتماء والمواطنة والانفتاح على الثقافات الأخرى من خلال تدعيم البرامج الوطنية لتيسير نفاذ ذوي الاحتياجات الخصوصية للتظاهرات الثقافية في المتاحف والمواقع والمعالم الأثرية والمؤسسات العمومية للعمل الثقافي وتعزيز الأنشطة

الثقافية الموجهة للمؤسسات التربوية والجامعية والفئات الهشة والأحياء ذات الكثافة السكانية العالية والمناطق الحدودية بهدف إدماجها في النسيج الثقافي الجامع.

- حماية التراث وتثمينه من خلال مواصلة تهيئة المعالم والمواقع الأثرية ضمن المسالك السياحية وتدعيم البنية المتحفية والعمل على الترفيع في عدد العناصر المادية واللامادية المودعة للتسجيل في قائمات اليونسكو للتراث العالمي إلى جانب وضع خطة عمل لتثمين المواقع والمعالم التاريخية والترويج لها والتعريف بالمسالك الثقافية السياحية باستعمال الوسائل الرقمية الحديثة إضافة إلى تقديم ملف إدراج جزيرة جربة للتسجيل على قائمة التراث العالمي لليونسكو.
- تطوير الإطار التشريعي والهيكلي للقطاع الثقافي من خلال مراجعة وتحيين النصوص القانونية المنضمة للقطاع على غرار مراجعة مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية وتنقيح القانون المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة واستكمال قانون الفنان والمهن الفنية إضافة إلى تطوير الإطار التشريعي المتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص للاستثمار في قطاع التراث وتطوير والإطار التشريعي المنظم للتصرف في المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية.
- تعزيز البنية التحتية للمؤسسات الثقافية بإحداث دار الثقافة غزالة من ولاية بنزرت، دار الثقافة سليمان من ولاية نابل، دار الثقافة قعفور ودار الثقافة سيدي بورويس من ولاية سليانة، دار الثقافة باللسودة من ولاية سيدي بوزيد والقسط الثاني من دار الثقافة بنبر من ولاية الكاف، المكتبة العمومية أجيم جربة بولاية مدنين، القسط الثاني للمكتبة العمومية بوشمة بولاية قابس بالإضافة إلى الأقساط الثانية لمركز الفنون الدرامية بسوسة ومركز الفنون الدرامية بالكاف.

تطور المؤشرات الثقافية

المؤشر/السنة	2019	2020	2021	2022
عدد المكتبات العمومية	434	434	439	444
معدل القراءة	0.96	0.84	0.87	0.91
عدد الكتب لكل ساكن	1.43	1.42	1.44	1.46
عدد دور الثقافة	230	233	238	243
نسبة تغطية دور الثقافة للمعتمديات (%)	72.71	74.73	75	78
عدد مراكز الفنون الدرامية والركحية	23	24	24	24
عدد المعاهد الجهوية للموسيقى	24	24	24	25

الشباب

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2021

- **تشجيع الشباب على المشاركة في الشأن العام** بتعزيز قيم المواطنة لديه وحثه على المشاركة الفاعلة في الشأن العام والعمل التطوعي من خلال إنجاز مجموعة من البرامج التوعوية ومعاضدة مِؤسسات الشباب لجهود الدولة خاصة في فترة جائحة كورونا سواء بتخصيص عديد المؤسسات الشبابية كمراكز للتلقيح أو الحجر الصحي والتوعية عبر إذاعات وتلفزات الواب بتقديم المعلومات المفيدة أو من خلال تجميع وتوزيع المساعدات على العائلات محدودة الدخل وتعقيم عدد من المؤسسات العمومية والمساعدة في حملة التلقيح ضد فيروس كورونا عبر برنامج "عزيمة " بتحسيس المواطنين بأهمية التلقيح والاتصال المباشر ومساعدتهم على التسجيل عبر التطبيقة المعلوماتية واستقبال المواطنين بمراكز التلقيح وإرشادهم بالتعاون مع العاملين في المجال الصحي لا سيما خلال الأيام الوطنية للتلقيح. كما تمّ إنجاز عديد البرامج المتصلة بالتكوين في مجال الهجرة غير الشرعية والتطوع والمواطنة والثقافة البيئية والسلام والرياضة ومخيمات أهداف التنمية المستدامة وتنمية روح المبادرة في مجال ريادة الأعمال وتيسير اندماج الشباب اقتصاديا واجتماعيا.
- **النهوض بالترفيه والسياحة الشبابية:** من خلال مواصلة تنفيذ برنامج تهيئة مؤسسات السياحة الشبابية سواء بمراكز الإقامة أو بمراكز التخييم والاصطياف لتكون قادرة على استقبال الشباب في ظروف ملائمة وذلك بالشراكة مع المجتمع المدني المتخصص في السياحة الشبابية.
- **تطوير البنية الأساسية الشبابية:** عبر تقريب الأنشطة الترفيهية إلى الشباب من خلال إحداث مِؤسسات شبابية جديدة تلبي حاجيات الشباب في مختلف الأنشطة وهو ما مكن من تطوير عدد دور الشباب من 353 دار شباب سنة 2020 إلى 354 سنة 2021 وعدد المركبات الشبابية إلى 32 سنة 2021 إلى جانب مواصلة تنفيذ برنامج تهيئة مِؤسسات الشباب الذي شمل 46 دار شباب و5 مركز إقامة و8 مركز تخييم واصطياف واقتناء 8 دور شباب متنقلة.
- **رصد أوضاع الشباب:**

تمّ نشر نتائج المسح الوطني حول واقع الشباب والذي أفرز المؤشرات التالية:

- 80.8% من الشبان يقيمون مع أوليائهم.
- 47.6% من المستجوبين لا يرون أنّ التعليم يمثل مصعدا اجتماعيا (54.5% الإناث و40% الذكور).
- 66.8% من الشباب يرون أنّ الظروف المادية هي السبب الرئيسي للانقطاع المدرسي.
- 10.7% صرحوا أنّهم تعرضوا للعنف بالمؤسسة التربوية.
- تمثل المحسوبية في الحصول على شغل بالنسبة للشباب 63.6%.
- 6.4% فقط من الشباب انخرطوا في الجمعيات و11.5% فقط يهتمون بالشأن السياسي.

- 73% من الشباب عبروا عن عدم رضاهم على برامج الأحزاب السياسية و87% غير راضين عن الوضع السياسي بالبلاد.
- 72.8% يعتقدون أن الحل يكمن في تحسين أوضاع الشباب من بينها الحصول على شغل (41.6%) والاستقرار العائلي (58.9%) وتحقيق الاستقرار والأمان بالبلاد (24.9%).
- 52.5% من الشبان يرغبون في الهجرة (63.8% للذكور و42.1% للإناث) حيث ارتفعت نسبة الهجرة غير النظامية إلى حدود 10.6% من الشباب (20.2% لدى الذكور و1.8% لدى الإناث).
- إنجاز عدد من الدراسات حول "الشباب في مواجهة العنف" و"مجموعات الأحياء بالجمعيات الرياضية وظاهرة العنف بالملاعب الرياضية" و"الشباب والمشاركة المدنية والسياسية" و"الظواهر السلوكية لدى الشباب" و"الشباب والإعلام" والشروع في إنجاز الاستراتيجية الوطنية حول الشباب والسلم والأمن تنفيذا للقرار الأممي عدد 2250 حول الشباب والسلم والأمن.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2022

- **دعم مشاركة الشباب المدنية والاقتصادية:**

  - مواصلة الارتقاء بقيم المواطنة لدى الشباب وتدريبه على الممارسة الديمقراطية في مختلف المؤسسات الشبابية والتربوية ومكونات المجتمع المدني والمشاركة الإيجابية في مختلف الفعاليات الوطنية والمحلية والأعمال التطوعية وتنويع واستحداث الأنشطة بمؤسسات الشباب. حيث سيتمّ استهداف 70 مؤسسة شبابية لتنفيذ برنامج نوادي التربية على المواطنة إلى جانب العديد من الأنشطة الموجهة للرفع من قدرات الشباب في مختلف مجالات الإعلام.
  - مواصلة المساهمة في إدماج وتشغيل الشباب ودعم المبادرات الشبابية في إطار برنامج مبادرون وبرنامج النهوض بالمبادرات الشبابية في مجال بعث المشاريع الصغرى بإحداث 24 فضاء لتنمية المبادرة وقابليات التشغيل.

- **تكريس حقّ الشباب في الرعاية الصحية والاجتماعية** من خلال دفع نسق تنفيذ البرامج والمشاريع الشبابية والرياضية بالمناطق الداخلية والحدودية وتعزيز الدور التوعوي لنوادي وتلفزات وراديو الواب بالمؤسسات الشبابية بالقضايا التي تهمّ الشباب مع مراعاة الخصوصيات الجهوية والمحلية وسيتم سنة 2022 إحداث 15 تلفزة واب و12 إذاعة واب.
- **النهوض بالترفيه والسياحة الشبابية:**

  - تطوير منظومة الترفيه والسياحة الشبابية عبر تكثيف وتنويع البرامج الموجهة للشباب بالتعاون مع الهياكل العمومية ومنظمات المجتمع المدني وتطوير برامج التبادل الشبابي مع البلدان الشقيقة والصديقة.

- مواصـــلة برنامج تهيئة مراكز الإقامة ومراكز التخييم والاصـــطياف الشـــبابي لتأهيلها لتكون قادرة على الاســـتجابة لحاجياته في الترفيه لا ســـيما بالمناطق التي تفتقر للمرافق الســـياحية الخاصة مع استهداف شباب المناطق الداخلية والحدودية وذلك بالشراكة مع مكونات المجتمع المدني المتخصـــصـــة في الترفيه والاصـــطياف الموجه للشـــباب حيث ســـيتم الرفع من عدد المســـتفيدين من برامج الســـياحة الشـــبابية من 163 ألف مقدرة ســـنة 2021 إلى 180 ألف ســـنة 2022.

- **تطوير البنية الأساسية الشبابية** عبر تعزيز شبكة المنشآت الشبابية بإحداثات جديدة وتهيئة وتحديث مؤسسات الشباب الحالية ودعمها بالتجهيزات العصرية الملائمة وينتظر أن يبلغ عدد دور الشباب 360 سنة 2022 وعدد المركبات الشبابية 34 مركبا إضافة الى مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لمؤسسات الشباب من الجيل الثاني.
- **رصد أوضاع الشباب** عبر استثمار نتائج المسح الوطني حول أوضاع الشباب لإنجاز الدراسات المعمقة وصياغة الاستراتيجية الوطنية حول الشباب والسلم والأمن تنفيذا للقرار الأممي 2250 بمشاركة الأطراف الحكومية ومكونات المجتمع المدني المعنية.

الرياضة

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2021

شهدت سنة 2021 تحقيق العديد من الإنجازات وتنفيذ البرامج والمشاريع التي مكّنت من تحسين المؤشرات في قطاع الرياضة والتي تمثّلت بالخصوص في:

- **مواصلة الدعم المالي للجمعيات الرياضية** حيث بلغت الاعتمادات المخصصة 17.6 م د سنة 2021.
- **توسيع قاعدة ممارسي الرياضة المدنية** ببعث جمعيات رياضية جديدة بالمناطق التي تتوفر بها منشآت رياضية ليبلغ عددها 1714 جمعية سنة 2021 مقابل 1665 جمعية سنة 2020 وإحداث فروع جديدة ليبلغ عدد المجازين حوالي 165.8 ألف سنة 2021 مقابل 160 ألف مجاز سنة 2020.
- **النهوض بالرياضة النسائية ورياضة ذوي الاحتياجات الخصوصية:** حيث استقر عدد المجازات إلى حوالي 56 ألف سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وتطور عدد الجمعيات الرياضية النسائية ليبلغ 142 جمعية سنة 2021 التي بلغ حجم دعمها المادي 1.2 م د وإعفائها من معاليم الانخراط بالجامعات ومجانية استغلال المنشآت الرياضية. إلى جانب تطور انتشار رياضة ذوي الاحتياجات الخصوصية ببعث اختصاصات جديدة وإحداث فروع لها في الجامعات الرياضية الأخرى وتطور عدد الجمعيات إلى 146 جمعية سنة 2021 وتمّ رصد اعتماد 1.75 م د لجامعة رياضة المعوقين. وتألّق المنتخب الوطني لرياضة المعوقين في الألعاب

البارالمبية المنتظمة في طوكيو بإحرازه على 11 ميدالية منها 4 ذهبية وضمن المرتبة الأولى عربيا وإفريقيا و28 عالميا.

- **تدعيم شبكة المنشآت الرياضية** بإحداث وحدات جديدة ومواصلة تهيئة وتأهيل المنشآت الحالية حيث بلغ عدد الملاعب المعشبة 335 سنة 2021 مقابل 323 سنة 2020 وتطور عدد القاعات الرياضية ليصل إلى 265 قاعة سنة 2021 مقابل 263 سنة 2020. وذلك بالتوازي مع إيلاء أهمية للمشاريع الكبرى بمواصلة أشغال تأهيل المركب الرياضي بسوسة وإنجاز الدراسات لتأهيل الملعب الأولمبي بالمنزه والشروع في إنجاز الدراسات الخاصة بإنجاز المدينة الرياضية بصفاقس.
- **الرياضة للجميع:** تجسيم البرنامج الوطني لنشر الممارسة الرياضية لدى كل الفئات من الأطفال والشباب والكهول إلى جانب مواصلة رصد واقع الممارسة الرياضية من خلال نشر نتائج المسح الوطني حول الممارسات الرياضية سنة 2020 حيث بلغت نسبة ممارسة النشاط البدني لدى التونسيين 16.8% مقابل 17% سنة 2010 مع وجود تفاوت حسب النوع الاجتماعي إذ تبلغ هذه النسبة 11.9% لدى الإناث مقابل 21.8% لدى الذكور ولم تبلغ هذه النسبة لدى الأطفال سوى 12% مقابل 35% سنة 2010.
- **ترشيد التصرف والتسيير بالهياكل الرياضية** من خلال الالتزام بقواعد الحوكمة في التصرف المالي والإداري بفتح حساب جاري موطن وحيد يخصص للتمويل العمومي المسند للجمعيات الرياضية واعتماد الجامعات الرياضية على مواصفات المعيار المحاسبي وتنظيم جلساتها العامة الانتخابية طبقا لبرامج واهداف رباعية. كما تمّ إحداث منصة إلكترونية لتبادل المعلومات بين مختلف أعضاء الأسرة الرياضية صلب الهياكل الرياضية.
- **تنفيذ برنامج الإحاطة برياضة النخبة** حيث تمّ اعتماد معايير تصنيف جديدة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الفنية لكل اختصاص وترشح عدد هام من الرياضيين في مختلف الاختصاصات الرياضية للمشاركة في الألعاب الأولمبية طوكيو 2020 حيث أحرزت تونس على ميدالية ذهبية وميدالية فضية بفضل الرياضات الفردية إلى جانب تألق لاعبة التنس أنس جابر على المستوى الدولي وإحرازها على المرتبة السابعة عالميا. وأحرز المنتخب الوطني لكرة السلة ونظيره في الكرة الطائرة على بطولة إفريقيا. وقد أحرزت النخبة الوطنية إجمالا على 206 ميدالية سنة 2021. كما تواصلت الإحاطة الاجتماعية والصحية لرياضيي النخبة وبمراكز النخبة الرياضية حيث تمّت المصادقة على الأمر المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير مراكز تكوين وإعداد رياضيي النخبة.
- **التربية البدنية:**

  - مواصلة **تعميم تدريس مادة التربية البدنية** حيث بلغت نسبة تدريس هذه المادة 60.6% بالابتدائي و94.9% بالإعدادي و98.9% بالثانوي خلال السنة الدراسية 2021/2020 وبلغت هذه النسبة 62% بمؤسسات التكوين المهني و69.6% بالمؤسسات التربوية المختصة حسب متغير المؤسسات. أمّا على المستوى الجامعي فقد بلغت نسبة المؤسسات المنتفعة بالنشاط الرياضي 17%.

- تنفيذ **برنامج صيانة الفضاءات الرياضية** بالمؤسسات التربوية واقتناء التجهيزات باعتماد قدره 2 م د وتحيين البرامج المعتمدة لتدريس مادة التربية البدنية ومواصلة العمل بالخلايا والهياكل التنموية للنشاط الرياضي في الوسط المدرسي وتنظيم دورات تدريبية لإطارات التربية البدنية ومهن الرياضة.

- **التكوين والبحث:** تطور عدد الطلبة المرسمين بالمعاهد العليا خلال السنة الجامعية 2021/2021 إلى 3999 وبلغ عدد المتخرجين 971 في جوان 2020. وبلغ عدد المدرسين 482 منهم 144 أستاذا جامعيا. كما تمّ اعتماد التدريس عن بعد خلال فترة الحجر الصحي.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2022

- **مواصلة دعم الرياضة المدنية** من خلال الترفيع في حجم الدعم المالي العمومي المخصص لفائدة الجمعيات الرياضية مع حثّها على إيجاد موارد تمويل أخرى والتوجه نحو دعم الجمعيات الرياضية الصغرى خاصة بالمناطق الداخلية الحدودية والاحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية وهو ما سيمكّن من:
- **توسيع قاعدة ممارسي الرياضة المدنية** ليبلغ عدد المجازين حوالي 200 ألف مجاز سنة 2022.
- مواصلة دعم الرياضة النسائية لبلوغ 60 ألف مجازة خلال سنة 2022.
- **النهوض برياضة ذوي الاحتياجات الخصوصية** لبلوغ 200 جمعية سنة 2022 وتنمية اختصاصات جديدة.
- مواصلة تأمين الإحاطة الطبية والمتابعة العلمية للرياضيين وتطوير التكوين والبحث العلمي في طب وعلوم الرياضة وتنفيذ برنامج مكافحة تعاطي المنشطات.
- **مساندة الجامعات الرياضية في ترشيد التصرف والتسيير** صلب هياكلها بمواصلة اعتماد عقود برامج مع الجامعات الرياضية وتكريس الشفافية في التعامل مع الجمعيات في مجال التصرف في الدعم المالي المسند واعتماد 48 جامعة رياضية على المعيار المحاسبي. إلى جانب إصدار القانون الأساسي للهياكل الرياضية وقانون مكافحة اعمال العنف والشغب في المجال الرياضي وتقنين اتفاقيات الاستشهار لفائدة الجامعات الرياضية ومراجعة المنظومة القانونية لتعيين وتأجير الاطارات الفنية وأخصائي المتابعة واحداث هيكل يتولى الاشراف على انتخابات الجامعات الرياضية. كما سيتمّ تنفيذ برنامج حوكمة ورقمنة قطاع الرياضة في علاقة بالهياكل الرياضية بتطوير أساليب التصرف الإداري والمالي والخدمات عن بعد وخاصة التواصل بين الرياضيين.
- **تطوير مصادر التمويل الرياضي** بالشروع في استغلال منظومة الرهان الرياضي متعددة الاحتمالات لتطوير مداخيل صندوق النهوض بالرياضة والتصدي لظاهرة الرهان الرياضي الموازي والإعداد لوضع الإطار القانوني لهذا القطاع واستحداث أساليب جديدة لتمويل الجمعيات المحترفة.
- **دعم البنية الأساسية الرياضية** وتعميمها على مختلف الجهات والمعتمديات وتكثيف برنامج التهيئة والصيانة الدورية حيث ينتظر أن يبلغ عدد الملاعب المعشبة 340 سنة 2022 وعدد القاعات الرياضية 270 قاعة

سنة 2022. وذلك بالتوازي مع انطلاق أشغال تأهيل الملعب الأولمبي بالمنزه وتهيئة المركب الأولمبي بسوسة ومتابعة إنجاز الدراسات لمشروع المدينة الرياضية بصفاقس.

- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتشجيع التونسيين على تعاطي الانشطة الرياضية والبدنية بهدف بلوغ 5 مليون تونسي يمارسون نشاط رياضي وبدني سنة 2023.
- **الإحاطة بالنخبة الرياضية** من خلال:

  - مزيد حوكمة الدعم المالي المخصص للنخبة الرياضية لمختلف الجامعات الرياضية ودعم مشاركة المنتخبات الوطنية في التظاهرات الرياضية إلى جانب مواصلة ابرام عقود أهداف مع رياضيي النخبة الممتازة مع استهداف الرياضيين ذوي الاحتياجات الخصوصية للترفيع من عدد المشاركين الرياضيين في الألعاب الأولمبية والبارالمبية لدورة 2024 ليصل إلى 130 رياضيا.
  - مراجعة الأمر المتعلق بالنظام الأساسي لرياضيي النخبة وتنقيح الأمر المتعلق بتأجير الإطارات الفنية واعداد خطة عمل متكاملة صحية بإخضاع رياضيي النخبة إلى فحص تأهيلي وجوبي قبل المنافسات الرياضية وقبل إبرام عقود الأهداف وإبرام اتفاقية بين المركز الوطني لطب وعلوم الرياضة ولجنة المتابعة العلمية والنفسية لتعزيز التواصل وتحديد دور والتزامات المركز في هذا المجال. إلى جانب دعم العمل القاعدي لتكوين النخبة الرياضية بالترفيع في عدد مراكز اعداد وتكوين النخبة وعدد الرياضيين الملتحقين بمختلف المراكز وبالمعاهد الرياضية والرفع من نسبة مشاركتهم في التظاهرات الرياضية لاسيما الألعاب الإفريقية للشبان 2022.

- **التربية البدنية:** مواصلة الجهود لتعميم تدريس مادة التربية البدنية بكل مراحل التعليم لا سيما بالابتدائي وبمراكز التكوين وتحسين نسبة النشاط الرياضي بالمؤسسات الجامعية ووضع خطة لاستيعاب المتخرجين الجدد من أساتذة التربية البدنية في أنشطة مستحدثة لا سيما بالمؤسسات التربوية للقطاع الخاص، إلى جانب حثّ وزارة التربية ووزارة التعليم العالي على صيانة وتهيئة الفضاءات الرياضية بالمؤسسات التربوية. وبالتوازي سيتمّ مراجعة وتحيين برامج تدريس مادة التربية البدنية وتقييم واقع الخلايا التنموية للرياضة وشعبة الرياضة.
- **التكوين والبحث:** صياغة نظام الدراسات والامتحانات للمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية وفقا لنظام الإجازة والعمل على تنويع مسارات التكوين وفقا لحاجيات سوق الشغل. كما سيتمّ اعداد دليل مرجعي لمحتوى التكوين بمختلف مسالك التكوين بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية والتوجه نحو تغيير صبغة المعاهد العليا للرياضة والتربية البدنيّة.

أهمّ البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2021

مواصلة تنفيذ **الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة** حيث تمّ في هذا الإطار:

- إنجاز أربعة مراكز مرجعية لتنمية الطفولة المبكرة في إطار تحسين جودة الخدمات ووضع مواصفات لمؤسسات الطفولة المبكرة بكل من العمران (تونس) وحفوز (القيروان التضامن الاجتماعي) وجندوبة (قسم تحضيري بمدرسة ابتدائية) ونابل (بني خلاد).
- إنجاز 4 تجارب نموذجية للتربية الوالدية الإيجابية للطفولة المبكرة في إطار تنفيذ برنامج التربية الوالدية بكل من مدنين (كتاب) وحفوز (القيروان التضامن الاجتماعي) وبلطة بوعوان (جندوبة دار ثقافة) تونس الملاسين (مركز رعاية صحة الأم والطفل).
- اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية لتجاوز مخلفات جائحة كورونا المستجد من أهمها الغلق الوقتي لكافة مؤسسات الطفولة المبكرة العمومية والخاصة وتوفير جميع وسائل الحماية والتعقيم لفائدة الأطفال والعاملين بها إضافة إلى تمتيع مؤسسات الطفولة المبكرة المتضررة بامتياز تأجيل دفع المساهمات المحمولة على الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.
- مكّنت مختلف هذه الإنجازات من تحسين نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة حيث بلغت 48% سنة 2021 ويلغ عدد رياض الأطفال 5654 سنة 2021 يؤمها حوالي 286 ألف طفل مقابل 5754 روضة سنة 2020. كما بلغت نسب التغطية برياض ومحاضن الأطفال 39% و0.5% بالنسبة لخدمات مؤسسات التنشيط التربوي الاجتماعي.

تطوير منظومة رعاية وحماية الطفولة من خلال:

- دعم برنامج الإيداع العائلي للأطفال فاقدي السند بدعم قدرات الأسر على احتضان الأطفال حيث انتفع حوالي 280 طفلا بهذا البرنامج بالتوازي مع الإحاطة بهم عبر الإيداع المؤسساتي بالمراكز المندمجة حيث بلغ عدد الأطفال المقيمين بها 390 طفلا سنة 2021 مع العمل على تهيئتها وتجهيزها بصفة مستمرة. كما تواصلت الإحاطة بالأطفال ذوي الأوضاع الهشة حيث بلغ عدد الأطفال المنتفعين بخدمات الوسط الطبيعي بمركبات الطفولة وبالمراكز المندمجة للشباب والطفولة 6065 سنة 2021.
- إعداد الخطة الوطنية لوقاية وحماية الطفولة بالتعاون مع اليونيسيف تأخذ في الاعتبار كل المستجدات الاقتصادية والاجتماعية لأوضاع الطفولة لاسيما المتسمة بالهشاشة وتفعيل العمل المشترك والمندمج لإضفاء مزيد من النجاعة على تدخلات الأطراف المعنية خاصة في ظل ارتفاع نسبة الأطفال ضحايا الاعتداءات والاستغلال الجنسي إلى حدود 80% سنة 2021.

- إرساء نظام حماية اجتماعية مستدامة ودامجة في إطار مشروع الاستثمار في الرأسمال البشري للأطفال حيث تمّ صرف منحة لفائدة الأطفال (0-5 سنوات) من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل المسجّلة ببرنامج الأمان الاجتماعي قدرها 30 دينارا لكل طفل خلال الثلاثي الثاني لسنة 2021 لفائدة 52781 عائلة تضمّ 68238 طفلا بتكلفة جملية تبلغ 4.7 م د. ثم في شهر جويلية لفائدة 73142 عائلة تحتضن 105569 طفلا من نفس الفئة بتكلفة جملية قدرها 3.3 م د. بتمويل من البنك الألماني بالتعاون مع مكتب منظمة اليونيسيف بتونس.
- إقرار إحداث مجلس تنمية الطفولة وصياغة الأمر المنظم له بصفة تشاركية بين مختلف الأطراف المعنية من هياكل حكومية ومجتمع مدني.

تحسين أداء منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي والثقافي:

- مواصلة تنفيذ برنامج إحداث نوادي الأطفال ومركبات الطفولة حيث بلغ عدد نوادي الأطفال 262 نادي ومركبات الطفولة 104 مركبا خلال سنة 2020. إلى جانب تنفيذ البرنامج السنوي لتهيئة وتجهيز نوادي الأطفال العمومية ومركبات الطفولة.
- دعم مشاركة الأطفال في الحياة العامة من خلال مواصلة تأطير الأطفال البرلمانيين وتنظيم الدورات البرلمانية ببرلمان الطفل حيث تمّ في هذا الإطار تنظيم دورة عادية حول أهداف التنمية المستدامة وتقديم تونس للتقرير الوطني الطوعي لسنة 2021.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2022

- **الطفولة المبكرة:**

- مواصلة تجسيم المخطط التنفيذي للاستراتيجية متعددة القطاعات لتنمية الطفولة المبكرة بإرساء آلية حوكمة وتنسيق تضمّ كل الأطراف المتدخلة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وإعداد الأمر المنظم لمجلس تنمية الطفولة.
- الرفع من نسبة الالتحاق بمؤسسات الطفولة المبكرة لتصل إلى 45% سنة 2022 وتحسين جودة الخدمات واستهداف المناطق الداخلية للحدّ من الفجوة بين الجهات.
- تنفيذ برنامج "التربية الوالدية" ومزيد التعريف به لدى الأولياء قصد تحسيسهم بالمفاهيم والممارسات السليمة لنماء الطفل وحمايته.
- مواصلة تنفيذ برنامج إعادة إحياء رياض الأطفال البلدية بهدف استعادة الدولة لدورها في إنشاء وصيانة مؤسسات الطفولة العمومية وتفعيلا لحوكمة المحلية في المحافظة على المرفق العام وتدعيمه فضلا عن الرفع من نسب التحاق الأطفال بمؤسسات الطفولة المبكرة ودعم مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الأطفال والجهات. وسيتمّ تنفيذ البرنامج " من خلال مساندة البلديات ماديّا وفنيا في استصلاح رياض الأطفال البلدية وإعادة توظيفها.

- الشـروع في تنفيذ برنامج "الروضـة العمومية" الذي يهدف إلى إعادة توظيف عدد من نوادي الأطفال التي تعاني من العزوف إلى رياض أطفال عمومية بصـفة مرحلية من خلال تهيئة الفضاءات وتوفير التجهيزات ودعم الموارد البشرية بها،
- تمكين أبناء العائلات المعوزة من الالتحاق بمؤسـسـات الطفولة المبكرة والترفيع في عدد المستفيدين من 10 آلاف إلى 15 ألف سنة 2022.
- تنفيذ برنامج خصـوصـي للإحاطة بالأطفال المصـابين بطيف التوحد: وذلك عبر دمجهم بمؤسـسـات الطفولة المبكرة، وضـمان حقهم في تربية دامجة ضـمن مؤسـسـات توفر البيئة والإطارات ذات الكفاءة، بالإضـافة إلى دعم الأولياء ماديا عبر تكفل الدولة بجزء من مصاريف التعهد بهذه الفئات
- إحداث المجلس الأعلى لتنمية الطفولة باعتباره سيكون آلية أساسية للتنسيق والتشبيك بين مختلف الهياكل الحكومية المتدخلة في مجال الطفولة.
- توحيد المنهج البيداغوجي بمؤسسات رياض الأطفال بإعداد محمل تربوي موحّد سيتم اعتماده بجميع مؤسـسـات الطفولة المبكرة ابتداءا من السـنة التربوية القادمة 2022-2023 وتعميمه عليها ضمانا لتلقي كل الأطفال بالمرحلة التمهيدية لنفس المضامين التعليمية.

– **منظومة التنشيط التربوي الاجتماعي والثقافي:**

- إعداد مشـروع قانون توجيهي للتنشـيط الاجتماعي التربوي والثقافي يسـتجيب للاحتياجات المتطوّرة للأطفال ووضـع إطار قانوني لنوادي الأطفال ومركّبات الطّفولة وتطوير أسـاليب التصـرف الإداري والمالي لهذه المؤسـسـات وتحيين كراسـات الشـروط الخاصـة بإحداث مؤسسات الطفولة الخاصة.
- إعادة تنظيم فضـاءات الطفولة في إطار رؤية جديدة بوضـع أطر إدارية وقانونية مسـتحدثة تهدف إلى تشـغيل العاطلين عن العمل من أصـحاب الشـهائد العليا المختصـة في المجال ودعم التنشيط المتنقل من خلال برمجة اقتناء نوادي متنقلة للأطفال بالولايات.
- مواصـلة إحداث نوادي الأطفال والعمل على تأهيل مؤسـسـات الطفولة وتجهيزها كي تقوم بمهامها على أحسن وجه في تأطير الأطفال وتقديم أنشطة ترفيهية ومفيدة.
- مراجعة توقيت العمل بمؤسّـسـات الطّفولة قصـد ملاءمته مع الزمنين المدرسـي والأسـري لضمان استمراريّة الخدمات الموجهة للأطفال.

– **منظومة رعاية وحماية الطفولة:**

- تنفيذ الخطة العملية للسياسة الوطنية لوقاية وحماية الطفولة مع العمل على ترسيخ المقاربة الحقوقية في مجال قضاء الأطفال بتطوير نشاط مستشاري الطفولة لدى المحاكم إضافة إلى

مراجعة مجلة حقوق الطفل وكل النصوص التشريعية ذات العلاقة وتطوير الجوانب الوقائية ومجال التعهد وحماية الأطفال.

- مواصلة دعم برنامج الكفالة العائلية للأطفال فاقدي السند حيث من المنتظر أن ينتفع به حوالي 290 طفلا سنة 2022. كما سيتدعم برنامج الإحاطة بالأطفال بمركبات الطفولة وبالمراكز المندمجة والتمتع بخدمات الوسط الطبيعي وينتظر أن يناهز عدد المنتفعين 7 آلاف طفل. كما يتوقع أن يتقلص عدد الأطفال المقيمين وبالمراكز المندمجة إلى380 طفلا في اتجاه الحد من الإيداع المؤسساتي.
- دعم منظومة مندوبي حماية الطفولة من أجل تقريب خدماتها وإضفاء مزيد من النجاعة على تدخلاتها والحد من الانتهاكات لحقوق الطفل.

- **رصد أوضاع الطفولة ومشاركة الأطفال** بمواصلة جمع المعطيات وإنجاز البحوث والدراسات بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة ونشر ثقافة حقوق الطفل وتشجيع كل المبادرات لدفع مشاركة الأطفال لا سيما إحداث المجالس البلدية للأطفال وتطوير عمل برلمان الطفل.

المرأة والاسرة وكبار السن

1. أهمّ البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2021

المرأة

- **التمكين الاقتصادي للنساء ودفع المبادرة الخاصة** من خلال:

- تمويل مشاريع لفائدة النساء في اطار البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائيّة والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" بكلفة تقدر بـ 5 م د شملت 300 مشروعا في إطار خطّ تمويل خصوصي لفائدة النساء للفترة 2021-2025 لإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع ذات النوعيّة والقيمة المضافة، ودعم الاستثمار في مجال السياحة البديلة والمستدامة وفقا لمنوال تضامني دامج إضافة الى برامج التكوين والمرافقة والمساعدة على التسويق وذلك بهدف الرفع من نسبة تمثيلية المرأة في الحياة النشطة والتقليص من نسب البطالة.
- تمويل مشاريع لفائدة النساء في إطار الخطة الوطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية بكلفة تقدر بحوالي 3 م د.
- هيكلة وتنظيم نشاط المعينات المنزلية من خلال اصدار القانون المنظم للعمل المنزلي ووضع بنك معلومات يخص عاملات المنازل في كامل تراب الجمهورية وذلك بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة.

- **التصدي للعنف الموجه ضد المرأة** من خلال:

- مزيد تفعيل احكام القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة من خلال تنظيم التظاهرات والحملات الإعلامية التحسيسية والتعهد بالفتيات والنساء ضحايا العنف في إطار المراكز المحدثة للغرض وتوفير خدمات الايواء والانصات والاحاطة النفسية والمعنوية حيث تمّ الانطلاق في احداث ثلاث مراكز جديدة بكل من قابس وصفاقس وسليانة ومواصلة تهيئة مركز سيدي ثابت ليبلغ العدد الجملي 10 مراكز تغطي مختلف الجهات.
- اعداد منظومة معلوماتية واعلامية وطنية مندمجة لمتابعة العنف والشروع في انجاز دراسة وطنية حول تكلفة العنف المسلط على الفتيات والنساء في تونس.
- تقييم خطة العمل الوطنية المرأة والسلم والأمن ووضع خطة وطنية جديدة تأخذ بعين الاعتبار التقاطعات مع مختلف البرامج الوطنية كالخطة الوطنية لمقاومة الارهاب والاستراتيجية الوطنية لمقاومة التطرف العنيف إلى جانب العمل مع الشركاء الأجانب على تنسيق التدخلات.

- **مأسسة النوع الاجتماعي** من خلال:

- اعداد الخطط القطاعية لمأسسة النوع الاجتماعي المنبثقة عن الخطة الوطنية في هذا المجال لوزارات المرأة والطفولة والدفاع والداخلية والمصادقة عليها من طرف مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.
- اعداد مشروع تنقيح للأمر المحدث لمجلس النظراء في اتجاه احداث خلايا قارة بمختلف الوزارات تعنى بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي.
- اصدار منشور رئيس الحكومة حول ادراج مقاربة النوع الاجتماعي عند اعداد وبلورة مخطط التنمية المقبل.
- استكمال تنفيذ مكونات برنامج ترسيخ المساواة بين النساء والرجال الممول من قبل الاتحاد الأوروبي في مجالات مأسسة النوع الاجتماعي والميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي وتمكين المرأة في المجال الاقتصادي وفي المجال العام ومقاومة العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الأسرة

- مواصلة تنفيذ **برنامج الدعم الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية** من خلال تمكين 700 أسرة من مشاريع اقتصادية صغرى ومتناهية الصغر لفائدة 20 ولاية وتنظيم حلقات تكوينية في مجال التكوين الفني وفي كيفية تسيير مؤسسة صغرى بالتعاون مع مكاتب التشغيل لفائدة المستفيدين من البرنامج.

- دعم **برنامج الإحاطة بالأسر المهاجرة** بتنظيم أنشطة تحسيسية وتوعوية ووضع برنامج مرافقة وإحاطة اجتماعية ونفسية لأبناء الأسر المهاجرة المتبقين بأرض الوطن بعدد من الولايات.
- مواصلة **تنفيذ برنامج التوجيه والإرشاد الأسري** عبر مراكز الإرشاد والتوجيه الأسري بباجة وحي التضامن من ولاية أريانة لمساعدة أفراد الأسر على كيفية التعامل مع الصعوبات والمشاكل المتعددة الأوجه وذلك بالشراكة مع الجمعية التونسية للتصرف والتوازن الاجتماعي.
- الانتهاء من إعداد مشروع النص القانوني المنظم لعطلة الأمومة والأبوة وإحالته لرئاسة الحكومة وذلك استعدادا لانخراط الجمهورية التونسية في المنظومة القانونية الدولية لحماية الأمومة (اتفاقية حماية الأمومة عدد 183 والتوصية عدد 191 حول حماية الأمومة).
- متابعة عمل المنصة التفاعلية الإلكترونية **لتقديم خدمات الإحاطة النفسية بالأطفال والعائلة:** "أحنا معاك ماكش وحدك" خلال الحجر الصحي وإحداث خط أخضر مجاني 1809 للإنصات والمرافقة النفسية وتوجيه الطفل والعائلة بالتعاون مع منظمة اليونيسف والمجتمع المدني.

كبار السن

مواصلة تجسيم **السياسة الاجتماعية الموجهة لوقاية وحماية كبار السن لتأمين شيخوخة نشيطة** من خلال:

- **التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية** وتوفير أفضل الظروف لهم وعلى هذا الأساس شهدت سنة 2021 استكمال أشغال الصيانة الشاملة لمؤسسة رعاية كبار السن بجندوبة وتهيئة مركز الرعاية بقرمبالية.
- **تشجيع العائلات على التكفل بكبار السن** وتحفيزهم على ذلك من خلال اسناد منح للعائلات الكافلة (200 د شهريا لفائدة 170 عائلة).
- حماية كبار السن من خلال استكمال صياغة **مجلة كبار السن** التي تهدف الى وقاية كبار السن من الفقر والتهميش الاجتماعي واستثمار خبراتهم في خدمة التنمية.
- العمل على **ادماج كبار السن في الحياة الاجتماعية والثقافية** من خلال دعم أنشطة النوادي النهارية واسناد منح للجمعيات المسيرة لهذه النوادي ودعم عمل الفرق المتنقلة والجمعيات المسيرة لها في إطار اتفاقيات شراكة حيث تمّ سنة 2021 احداث 07 فرق جديدة بالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة.
- مواصلة أشغال اللجنة المكلفة بمراجعة التشريعات **وإعداد استراتيجية وطنية لتطوير قطاع كبار السن** بمختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والحقوقية واعداد برنامج تنفيذي للغرض.
- الشروع في اعداد كراس شروط خاص بإحداث وتسيير مؤسسات استشفائية لكبار السن لتطوير خدمات التعهد.
- الشروع في **اعداد بنك في الكفاءات والخبرات** في مستوى كل ولاية وإعادة تفعيل الخطة الوطنية للإعداد لمرحلة التقاعد ولشيخوخة نشيطة.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2022

المرأة

- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني الجديد لريادة الأعمال النسائيّة والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي "رائدات" حيث تبلغ القيمة الجملية للبرنامج 50 م د وسيمكّن من إحداث قرابة 8400 موطن شغل على امتداد خمس سنوات.
- دعم حقوق المرأة في الوسط الريفي من خلال الانتهاء من تقييم الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الوسط الريفي 2017-2021 ووضع خطة عمل تنفيذية جديدة تستجيب لحاجيات المرحلة الحالية ومن الإطار القانوني الجديد للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال تعميم تجربة إحداث المجامع النسائية على جميع الولايات، وبعث مؤسسات تضامنية للخدمات الفلاحية والانطلاق بتجارب نموذجية، إلى جانب إحداث خط تمويل خاص بالمشاريع النسائية ذات الصبغة الفلاحية في المناطق الريفية، وتنويع خطوط التمويل لفائدة المشاريع النسائية، والعمل على ضمان ديمومة المشاريع وموارد الرزق المحدثة من خلال خلق وتنويع قنوات تسويق وترويج المنتجات.
- احداث خلايا قطاعية لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي صلب الوزارات بموجب الفصل 9 من الامر الحكومي المنقح لمجلس النظراء للمساواة وتمكين أعضاء مجلس النظراء من صلاحيات أوسع للتفرغ لمهمتهم.
- متابعة خطة العمل القطاعية لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب بما في ذلك التعهد بالنساء والأطفال العائدين من بؤر التوتر ومواصلة تركيز مراكز الإيواء والتعهد بالنساء ضحايا العنف لتقريب خدمات التعهد.

الأسرة

- مواصلة تنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخصوصية والتدخل بـ 20 ولاية لفائدة حوالي 700 أسرة لتمكينها من مشاريع اقتصادية في موفي سنة 2022.
- تنفيذ برنامج التمكين الاجتماعي للأسر من خلال بعث وتجهيز 20 فضاء متعدد الاختصاصات في موفي سنة 2022 وتحسين جودة الخدمات المقدمة للأسر وتحقيق مؤشر تأهيل وتثقيف 25 ألف أسرة في مجال التربية الوالدية وإعداد الشباب للحياة الزوجية والتربية المالية والوساطة العائلية بـ350 بلدية في موفى سنة 2022.
- مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للنهوض بالأسرة 2018-2022 عبر تقديم خدمات التوعية والتحسيس والمرافقة حول التربية الوالدية والإعداد للحياة الزوجية والوقاية من السلوكيات السلبية وإحداث فضاءات مندمجة للأسرة لدعم برنامج تأمين خدمات الجوار من خلال تقديم خدمات متعددة الاختصاصات لفائدة مختلف أفراد الأسرة.

كبار السن

- إصدار مجلة كبار السن وتطوير المنظومة القانونية في مجال الاستثمار في مجال رعاية كبار السنّ بإصدار كراسات الشروط المتعلقة ببعث مؤسسات الرعاية والمساهمة في وضع القانون العربي الإطاري الاسترشادي لحماية كبار السن ودعم حقوقهم.
- وضع الاستراتيجية الوطنية متعددة القطاعات لكبار السن وبرنامجها التنفيذي السنوي وتفعيل الخطة الوطنية للإعداد للتقاعد ولشيخوخة نشيطة ومأسسة السجل الوطني للكفاءات من كبار السن والمتقاعدين، بالإضافة إلى توفير خدمات صحية واجتماعية قريبة من كبار السن بإحداث فرق متنقلة في الوسط الريفي وتمكين مؤسسات رعاية كبار السن من مقومات استدامة الخدمات وتوفير ببيئة صديقة لهم.

سياسات التشغيل والمبادرة الخاصة

أهم البرامج والمشاريع المنجزة خلال سنة 2021

يعتبر التشغيل أولوية وطنية وعلى هذا الاساس شهدت سنة 2021 اتخاذ جملة من السياسات والإجراءات الرامية الى خلق ديناميكية في سوق الشغل تمثلت بالخصوص في:

- تحيين الاستراتيجية الوطنية للتشغيل عبر إدراج مخرجات دراسة منجزة حول تشخيص تداعيات جائحة كورونا على واقع سوق الشغل واعداد مشروع مخطط عملي لتنفيذها.
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة عبر مواصلة تنفيذ مكونات البرامج التي تضمنها المخطط التنفيذي خاصة في إطار مشروع "المبادرة من أجل التنمية" المنجز بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- إعداد استراتيجية وطنية لدعم التشغيل بالخارج وحماية حقوق العمال المهاجرين.
- العمل على تفعيل القانون عدد 26 لسنة 2020 المتعلق بالتمويل التشاركي والذي يهدف إلى تنظيم نشاط التمويل التشاركي لتوفير التمويل اللازم للمشاريع والشركات بغاية دفع الاستثمار.
- الشروع في تفعيل القانون عدد 30 لسنة 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- تفعيل الأمر الحكومي عدد 542 لسنة 2019 والمتعلق بضبط برامج الصندوق الوطني للتشغيل وشروط وصيغ الانتفاع بها والذي تضمن احداث برامج للتشغيل تتمثل في "عقد الإعداد للحياة المهنية" و"عقد الكرامة" و"عقد الخدمة المدنية" فضلا عن دعم باعثي المؤسسات الصغرى، وذلك في نطاق تدخلات الصندوق.
- تنفيذ برنامج "جيل جديد من الباعثين" الذي يهدف إلى تحفيز الشباب على المبادرة الخاصة من خلال إحداث مؤسسات صغرى تعهد إليها ولمدة ثلاث سنوات تقديم خدمات للهياكل العمومية، أو الجماعات المحلية، أو الجمعيات، أو المنظمات غير الحكومية لمساعدتها على تنفيذ جزء من المشاريع أو الخدمات المحمولة على عهدتها في مختلف القطاعات. وذلك من خلال:

- تمويل 89 مشــروعا للمنتفعين ببرنامج جيل جديد من الباعثين بالشــراكة مع وزارة التربية في مجالي التعهد والصيانة العادية للمؤسسات التربوية والتعهد وصيانة التجهيزات الاعلامية.
- مواصــلة تنفيذ برنامج جيل جديد من الباعثين "بلديات" بالشــراكة مع وزارة الشــؤون المحلية والبيئة في 7 بلديات لإحداث 26 مؤسسة.

- مواصلة تنفيذ مشروع "دعم الشباب التونسي من خلال دفع المبادرة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بولاية أريانة" والذي يستهدف طالبي الشغل المتراوحة أعمارهم بين 18 و35 سنة ويعمل على إحداث مشاريع ذات صبغة اجتماعية تضامنية وخلق مواطن شغل إضافة إلى تنمية معارف وقدرات الفئات المستفيدة والأطراف المتدخلة جهويا في تنفيذه.
- الشروع في تنفيذ مشروع "النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإحداث مواطن الشغل اللائق للشباب التونسي" بكلفة جملية تقدر بـ 30 م د بالشراكة بين وزارة الاقتصاد والتخطيط ومكتب منظمة العمل الدولية وبتمويل من الاتحاد الاوروبي والذي يهدف إلى دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنهوض بالعمل اللائق في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- الشروع في تنفيذ البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائيّة والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي"رائدات" والذي يعدّ المرحلة الثانية من برنامج "رائدة" لدفع المبادرة الاقتصادية حيث تمّ إمضاء اتفاقيات الشراكة الخاصة بتنفيذ البرنامج مع كل من البنك التونسي للتضامن والبنك الوطني الفلاحي والصندوق الودائع والأمانات وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة تهدف إلى إحداث خطّوط تمويل خصوصية لفائدة النساء بحوالي 50 م د ستمكّن من إحداث قرابة 8400 موطن شغل منها 5800 للنساء خلال الفترة الخماسيّة 2021-2025 لإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمشاريع ذات النوعيّة والقيمة المضافة، ودعم الاستثمار في مجال السياحة البديلة والمستدامة وفقا لمنوال تضامني دامج. وقد شهدت سنة 2021 تمويل 300 مشروعا بكلفة جملية تقدر بـ 5 م د.
- مواصلة تنفيذ مشروع "دعم المرأة الريفية في ريادة الأعمال" بكل من ولايتي صفاقس ونابل والذي يهدف إلى تحسين قدرات ومهارات النساء الريفيات الحاملات للمشاريع وتسهيل حصولهن على التمويل الذاتي.
- مواصلة تنفيذ مشروع "الإدماج الاقتصادي للشباب في تونس (مبادرون)" بكلفة جملية تقدر بحوالي 170 م د الذي يهدف إلى تعزيز فرص العمل لفائدة الشباب من العاطلين عن العمل أو الذين يشتغلون في مجالات محدودة الدخل بالاعتماد على مقاربة تشاركية.
- العمل على التخفيف من أثر "جائحة كورونا" على المؤسسات الاقتصادية وسوق الشغل من خلال:

- إقرار برنامج لمساعدة مجموعة من الباعثين والمؤسسات الصغرى لمجابهة الصعوبات والحد من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا بمنحة مرافقة استثنائية وبصفة ظرفية تقدّر بـ 1200 دينار خلال الفترة المعنية بالجائحة.
- الشروع في تنفيذ برنامج مساعدة أصحاب المشاريع الصغرى على مجابهة "جائحة كورونا" والحجر الصحي الاجباري المتمثل في إسناد قروض لأصحاب المشاريع الصغرى لا يتجاوز

سقفها 5 آلاف دينار بشروط ميسرة في الأنشطة الأكثر تضررا من الجائحة والحجر الصحي الإجباري.

- العمل على إحداث "منصة خدمات إلكترونية" تتضمن سجلا وطنيا للمبادر الذاتي يتمّ من خلاله متابعة سيرورة المبادر منذ الإحداث وخلال النشاط إلى غاية الشطب.
- إعداد دراسة حول "العمل غير المنظم" مكّنت من تشخيص واقع التشغيل غير المنظم في تونس وتحديد حجمه وخصائصه والوقوف على أهم الأسباب والعوائق التي تحول دون الانتقال إلى التشغيل المنظم بما يمكّن اعداد برنامج للانتقال للعمل المنظم.
- إعداد تقييم أثر لبرنامج عقد الكرامة ولبرنامج الخدمة المدنية التطوعية على إدماج طالبي الشغل من حاملي شهادات التعليم العالي.
- تواصل تنفيذ الدراسات الفنية والهندسة لمشاريع إعادة بناء مكتب التشغيل والعمل المستقل بالمتلوي وبناء مكتب التّشغيل والعمل المستقل بأوتيك.
- إسناد الترخيص لفائدة 06 مؤسسات خاصة للتوظيف بالخارج ليبلغ العدد الجملي للمؤسسات 32 مؤسسة توظيف مكّنت من إنجاز 7034 عملية توظيف للكفاءات التونسية بالخارج منذ إصدار الإطار القانوني.
- تطوير المنظومة الإعلامية للتصرف في ملفات اليد العاملة لأجنبية عبر رقمنة تراخيص العمل المسندة لفائدة الأجانب العاملين بتونس واعتماد الختم الالكتروني المرئي بما يمكّن من تحسين الخدمات المقدمة للمؤسسات.
- العمل على إنجاز بنك معطيات وطني حول التشغيل والمهارات سيمكّن من توفير مؤشرات دقيقة وشاملة حول تطورات سوق الشغل ورسم المسار المهني لطالب الشغل.

رغم الجهود المبذولة والإجراءات التي تمّ إقرارها واعتبارا لنسبة النمو المسجلة خلال السداسي الاول من سنة 2021 والناتجة بالخصوص عن تداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا، فقد تمّ تسجيل خسائر في مواطن الشغل تقدر بحوالي 26.5 ألف موطن شغل واستقرار في نسبة البطالة في حدود 17.9%.

أهم البرامج والمشاريع لسنة 2022

- تفعيل المخطط العملي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.
- تحيين المخطط العملي الخاص بالاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة
- إعداد المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للتشغيل بالخارج وحماية حقوق العمال المهاجرين.
- تنفيذ مشروع "ملاءمة المهارات مع استراتيجيات تنمية القطاعات" الذي يهدف خاصة إلى انشاء منظومة وطنية لاستشراف الاحتياجات من المهارات في القطاعات المصدرة وفقا لاستراتيجيات تنمية القطاعات.
- العمل على تفعيل المرسوم عدد 33 لسنة 2020 المتعلق بنظام المبادر الذاتي.
- تطوير الخطة الاتصالية ذات العلاقة بالمبادرة الخاصة.

- تحديد مسار مرافقة متكامل لفائدة الباعثين في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والراغبين في هيكلة المشاريع.
- دفع نسق إحداث المشاريع في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- مواصلة تنفيذ مشروع المبادرة من أجل التنمية في الولايات المعنية.
- الشروع في تنفيذ عملية نموذجية لتجسيم "برنامج شباب فاعل من أجل التنمية" في إطار دعم قدرة الجهة على تصور وتنفيذ المشاريع المحدثة لمواطن شغل حسب خصوصياتها.
- مواصلة تنفيذ مشروع "الإدماج الاقتصادي للشباب في تونس (مبادرون)" على المستوى الوطني في كل من مجال التوجيه والتكوين في المهارات الحياتية وتحسين التشغيلية والمرافقة لبعث المشاريع.
- مواصلة تنفيذ مشروع "النهوض بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني وإحداث مواطن الشغل اللائق للشباب التونسي" والذي يهدف إلى إحداث 420 مؤسسة و6 آلاف موطن شغل بـ 7 ولايات داخلية إلى جانب دعم 6 آلاف شاب ناشط و180 هيكل محلي في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- مواصلة تنفيذ كل من مشروع «دعم بعث مؤسسات صغرى" ومشروع "دعم الشباب التونسي من خلال دفع المبادرة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني"(PAJESS) ومشروع "دعم المرأة الريفية في ريادة الأعمال" ومشروع "رفع تحديات سوق الشغل من أجل فرص عمل عادلة في تونس".
- مواصلة تنفيذ برنامج جيل جديد من الباعثين بالشراكة مع وزارة التربية وجيل جديد من الباعثين الشبان بالبلديات في إطار الشراكة مع وزارة الشؤون المحلية.
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لريادة الأعمال النسائيّة والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي"رائدات" الذي سيمكّن من توفير خطّ تمويل خصوصي للنساء الباعثات ضمن 4 توجهات اساسية وهي "رائدة ذات الأولويّة" لتمويل مشاريع النساء في وضعيّات هشاشة على غرار النساء ضحايا العنف والنساء المسرحات من السجون وذوات الاحتياجات الخصوصية و"رائدة سلاسل القيمة" لتمويل مشاريع النساء في سلاسل القيم التي يتمّ ضبطها والمصادقة عليها من قبل لجنة القيادة و"رائدة متضامنات" لتمويل مشاريع التجمعات النسائية المهيكلة ضمن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني و"رائدة مساندة" لمساندة المشاريع النسائية التي تعاني صعوبات اقتصادية
- مواصلة العمل على متابعة ادماج خريجي كل من التعليم العالي والتكوين المهني عبر انجاز تحاليل حول وضعية هذه الفئة في سوق الشغل.
- مزيد تطوير حوكمة سوق الشغل من خلال:

  - إعداد تصـوّر وتفعيل منظومة مرافقة خاصـة بكل فاعل في سـوق الشـغل وتكوين مرافقين معتمدين.
  - الشـروع في تركيز منظومة تهدف الى تقليص المعدل الزمني لتلبية طلبات وعروض الشـغل والحد من عدد عروض الشغل غير الملبّات.
  - مواصلة الأشغال المتعلقة بإرساء بنك معطيات وطني حول التشغيل والمهارات.

- تحيين أنموذج استشراف المهن.
- إعداد تقرير بخصوص التعرف على حاجيات المؤسسات من المهارات.

- الشروع في إعادة بناء مكتب التشغيل والعمل المستقل بالمتلوي وفي بناء مكتب التّشغيل والعمل المستقل بأوتيك.
- وفي إطار تنفيذ البرامج النشيطة للتشغيل، ينتظر أن ينتفع خلال سنة 2022 حوالي 133 ألف طالب شغل موزعين حسب البرامج على النحو التّالي:

- 105000 عقدا في إطار برنامج "عقد الإعداد للحياة المهنية"،
- 15500 عقدا في إطار برنامج "عقد الخدمة المدنية"،
- 9000 عقدا مبرما في إطار برنامج "عقد الكرامة"،
- 2000 منتفعا ببرنامج " عمليات التأهيل لتحسين قابلية التشغيل"،
- 1500 منتفعا ببرنامج " عمليات تأهيل لكبار المشغلين.

الباب الثاني

النهوض الاجتماعي

التنمية الاجتماعية

تواصل خلال سنة 2022 تأثير جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي مما استوجب اتخاذ جملة الاجراءات الاجتماعية للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد 19 على العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والفئات الهشة والمؤسسات والقطاعات المتضررة وصدور النصوص التشريعية والترتيبية لتنفيذها. تمّ في هذا الإطار بالخصوص صرف منح استثنائية وظرفية قدرها 300 دينار مسندة لفائدة العائلات الهشة في إطار تجسيم مشروع الحماية الاجتماعية للتصدي العاجل لجائحة "كوفيد 19 "الممول من قبل البنك الدولي حيث بلغ عدد المنتفعين إلى غاية 5 أكتوبر 2021، 342 793 عائلة بكلفة جملية تقدر بـ238 م د. وبمناسبة العودة المدرسية تمّ صرف مساعدة مالية مدرسية قدرها 50 د (منحة إضافية) لفائدة 703 309 تلميذ من أبناء العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل بكلفة جملية قدرت بـ 15.5 م د، فضلا عن صرف منحة شهرية قدرها 30 د لفائدة 105 ألف طفل من المنتمين لهذه العائلات والذين تتراوح أعمارهم بين 0 و5 سنوات بكلفة مالية بلغت 22.6 م د وذلك في إطار البرنامج المشترك مع UNICEF والبنك الألماني للتنمية KFW.

وبهدف الحفاظ على ديمومة المؤسسة وعلى مواطن الشغل، شهدت سنة 2021، في اطار منصة Help tourisme، صرف منحة استثنائية وظرفية شهرية بـ 200 د لمدة 6 أشهر إلى حدود شهر جويلية لفائدة 68.380 عاملا من عمال المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية التي توقفت عن النشاط جزئيا أو كليا والأدلاء السياحيين طيلة فترة التوقف عن النشاط بكلفة جملية قدرت بـ 13,674 م د. هذا وقد تم خلال شهر ماي 2021 تمكين 11.266 من أجراء المؤسسات الاقتصادية وبعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من الجائحة، من منحة استثنائية ظرفية قدرها 200 د بكلفة قدرت بـ 2,253 م د وذلك في اطار منصة help entreprise.

في مجال الشغل والعلاقات المهنية بادر المجلس الوطني للحوار الاجتماعي بالنظر في مجموعة من النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالخصوص بالموافقة على بعض اتفاقيات العمل الدولية وبإحداث الوكالة الوطنية للإدماج والتنمية الإجتماعية هذا وقد تم الانطلاق في مراجعة جداول الأمراض المهنية وإنجاز دراسة للوضع الصحي المهني في إطار الشروع في إعداد استراتيجية وطنية للوقاية من المخاطر المهنية فضلا عن الشروع في مراجعة النصوص التشريعية المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية. وسيتمّ العمل خلال السنة المقبلة على رقمنة

جهاز تفقد الشغل من خلال إحداث منظومة معلوماتية لجرد كل المؤسسات الاقتصادية الخاضعة لمراقبة جهاز تفقد الشغل والتي سيتمّ تحيينها دوريا لمتابعة نشاط متفقدي الشغل وإصدار إحصائيات عملياتية دقيقة.

فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، شهدت سنة 2021:

- استكمال منظومة المعرف الاجتماعي للمضمونين الاجتماعيين والمنتفعين بالمساعدات الاجتماعية حيث تمّ إلى حدود شهر أوت 2021 ترقيم حوالي 91% من المنخرطين بصناديق الضمان الاجتماعي و77% من المنتفعين بالمساعدات الاجتماعية والمسجلين ببرنامج الأمان الاجتماعي حيث تقدر النسبة الجملية للترقيم 88,35%.
- مراجعة قائمة أصناف العملة المكلفون بأعمال منهكة ومخلّة بالصحة من خلال إصدار الأمر الحكومي عدد 474 لسنة 2021 مؤرخ في 28 جوان 2021 والمتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 1177 لسنة 1985 المؤرخ في 24 سبتمبر 1985.
- ضبط صيغ وإجراءات ونسب التكفل بالخدمات الصحية في إطار النظام القاعدي للتأمين على المرض وذلك بإصدار الأمر الحكومي عدد 318 لسنة 2021 مؤرخ في 4 ماي 2021 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 1367 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007.
- الشروع في إعداد دراسة تقييمية من قبل مركز البحوث والدراسات الاجتماعية لمراجعة نظام التأمين على المرض بهدف التقييم الشامل لنظام التأمين على المرض قصد صياغة مقترحات لإصلاحه في اتجاه التحكم في النفقات الصحية والحد من التجاوزات وإحكام التصرف في المنظومة العلاجية.
- مصادقة مجلس إدارة مؤسسة الألفية للتنمية (MCC) على تمويل واقتناء وتجهيز ثماني (8) وحدات متنقلة للضمان الاجتماعي بكل من ولايات القيروان وسيدي بوزيد وقبلي وتوزر لتحسين التغطية الاجتماعية في الوسط الريفي وتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين.
- الشروع في توزيع 3,3 مليون بطاقة علاج إلكترونية –" أمان "و " لباس" في إطار الاتفاقية الممضاة بين وزارة تكنولوجيات الاتصال ووزارة الشؤون الاجتماعية والصندوق الوطني للتأمين على المرض والديوان الوطني للبريد سنة 2021.
- إطلاق منصة إعلامية تفاعلية وآمنة e-cnam للنفاذ الالكتروني لخدمات الصندوق الوطني للتأمين على المرض لفائدة المضمونين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية.

هذا وستشهد سنة 2022 وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي.

في مجال النهوض الاجتماعي وفيما يتعلق بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل، شهدت سنة 2021 إسناد منح مالية شهرية تتراوح قيمتها بين 180 و240 د لفائدة 264.428 عائلة فقيرة في شهر سبتمبر 2021 منها حوالي 78 ألف أسرة انتفعت بمنحة إضافية قدرها 10 د بعنوان 138 ألف ابن في سن الدراسة منهم حوالي 5.6% من ذوي

الإعاقة تمتعوا بمبلغ قدره 20 د، وبلغ معدّل التحويلات الممنوحة شهريا حوالي 49 م د أي ما يناهز 588 م د سنويا. وبهدف مزيد تصويب المساعدات نحو مستحقيها، شهدت سنة 2021 تحيين قائمات المنتفعين بالمنح المالية الشهرية تبعا لنتائج عملية التقاطع مع قواعد البيانات العمومية والمراجعة الميدانية المستمرّة من قبل الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي حيث تمّ إلى غاية شهر سبتمبر 2021 حذف 14629 منتفعا وإدراج 16895 منتفعا جديدا وإعادة إدراج 319 منتفعا بعد التثبت في وضعياتهم الاجتماعية جهويا ومحليا فضلا عن عمليّة التعويض الآلي لفائدة 1282 متوف بالقرين أو أحد أفراد الأسرة.

كما تم:

- اسناد مساعدات ظرفية بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية على النحو التالي:

  - مساعدات شهر رمضان لفائدة 310 263 عائلة منتفعة بالمنحة القارة للعائلات المعوزة بمبلغ جملي يناهز 8, 15 م د
  - مساعدات عيد الفطر لفائدة 831 265 عائلة منتفعة بالمنحة القارة للعائلات المعوزة بمبلغ جملي قدره 95, 15 م د
  - مساعدات عيد الأضحى لفائدة 452 266 عائلة منتفعة بالمنحة القارة للعائلات المعوزة بمبلغ جملي يناهز 99, 15 م د

  ويقدر المبلغ الجملي لهاته المساعدات بحوالي 48 م د.

- تمتيع أبناء الفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل بمساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية (طفل متمدرس منحة قدرها 50 د وابن يزاول تعليما جامعيا منحة قدرها 120 د). وستشمل المساعدات المدرجة سنة 2021 حوالي 350 ألف تلميذ و20 ألف طالب باعتماد قدره 20.5 م د هذا إضافة إلى دعم الفئات الهشة بالمساعدات الظرفية المقدمة في إطار برنامج العمل الاجتماعي بالوسط المدرسي باعتماد قدره 400 أ د لسنة 2021.
- استكمال البحوث الميدانية لحوالي 400 ألف أسرة في إطار مراجعة بنك المعطيات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل
- تمتيع الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بدعم مادّي ظرفي بعنوان المساعدات الظرفية باعتماد جملي قدره 900 أ د لسنة 2021،
- العمل على توسيع قائمة المنتفعين بالمنحة الشهرية القارة المسندة للعائلات الفقيرة لتبلغ 285 ألف باستخدام أنموذج التنقيط المعد من قبل مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (Proxy Means Testing – PMT) بدعم من البنك الدولي.

- تنفيذ برنامج اشتراكات النقل المدرسي للتلاميذ والطلبة من أبناء الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل باعتماد سنوي قدره 7 م د لفائدة حوالي 100 000 تلميذ وطالب وذلك في إطار مشروع اتّفاقية إطارية بين وزارة النقل واللوجستيك ووزارة الشؤون الاجتماعية لتنظيم وضبط إجراءات إسناد الاشتراكات.

هذا مع مواصلة تنفيذ برنامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل باعتمادات قدرت سنة 2021 بـ 5 م د والعمل على تركيز 300 مشروعا لفائدة المنتفعين بالبرنامج بالإضافة إلى تخصيص 6 م د في إطار الشراكة مع الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي لتمويل مشروع بعث موارد رزق للفئة المذكورة. هذا وسيتواصل العمل خلال سنة 2022 على دعم تغطية العائلات الفقيرة بالمنح القارة الشهرية لبلوغ نسبة تغطية تناهز 10 % من السكان مقابل 8% سنة 2021، مع الحرص على ضمان استدامة برنامج المنح المالية بعنوان الأطفال في سنّ 0 - 5 سنوات والذي سيموّل خلال سنتين على حساب مشروع الحماية الاجتماعية للبنك الدولي.

في مجال النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة، شهدت سنة 2021:

- توسيع شبكة المؤسسات العمومية العاملة في مجال الإعاقة من خلال إحداث مركب اجتماعي وتربوي للأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحّد بسيدي حسين بمقتضى الأمر الحكومي عدد 440 لسنة 2021 المؤرّخ في 08 جوان 2021 واستكمال أشغال بناء وحدة عيش المعوقين الكهول دون سند بالقصرين.
- توفير خدمات التأهيل والتربية المختصة بالشراكة مع جمعيات رعاية المعوقين عبر تقديم دعم مادي يقدر بـ 52 م د لفائدة 324 مؤسسة تربية مختصة.
- تخصيص اعتماد قدره 4,476 م د لبعث موارد الرزق للأشخاص المعوقين ويقدر عدد المشاريع المبرمجة للإنجاز قرابة 720 مشروعا.
- تأهيل مراكز التربية المختصة من خلال تنفيذ 77 مشروعا من قبل 62 جمعية باعتمادات جمليه قدرت بـ 1,803 م د
- تخصيص اعتماد قدره 3 م د لاقتناء 800 كرسي متحرك و 4000 آلة تعويضية ميسرة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة غير المضمونين الاجتماعيين.
- تخصيص اعتماد قدره 4 ,2 م د لاقتناء 1100 آلة تساعد على التنفس بالبيت

هذا وسيتواصل خلال السنة المقبلة العمل على تطوير البرامج الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة لدعم الادماج الاجتماعي والاقتصادي وتيسير نفاذهم انسجاما مع المقاربات الحقوقيّة ومقتضيات الاتفاقيّة الدوليّة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

في مجال الدفاع الاجتماعي: في إطار دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الادماج الاقتصادي والاجتماعي لفائدة الفئات الهشّة، تم الشروع في انجاز برنامج بعث المشاريع الاقتصادية بالشراكة مع الجمعيات العاملة في هذا المجال بكلفة تقدر بـ 1 م د سنويا فضلا عن تركيز مشروع الفرصة الثانية للمراهقات والمراهقين والتعهد بالمنقطعين عن التعليم حيث تمّ اختيار مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بقابس كموقع نموذجي لتجسيد هذا المشروع. هذا

مع مواصلة تنفيذ مشروع "دعم حماية بديلة ملائمة للأطفال من ذوي الإعاقة وفاقدي السند العائلي" والذي يعتمد على بعث وحدات عائلية للتعهد بالأطفال فاقدي السند العائلي والحاملين لإعاقات وتكوين عائلات استقبال لهذه الفئة. ويتنزل هذا المشروع في إطار الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية وإمارة موناكو. وسيتم العمل خلال سنة 2022 على إعداد دراستين حول جدوى آلية الإسعاف الاجتماعي والشروع في تنظيم الإطار القانوني المنظم لهذه الآلية ومراجعة أوامر احداث وتنظيم مراكز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي.

في مجال تعليم الكبار تم تحيين الاستراتيجية الوطنية لمحو الامية وتعليم الكبار واعداد مشروع قانون توجيهي لمنظومة محو الأمية وتعليم الكبار، كما شهدت السنة الدراسية 2020-2021 فتح 952 مركزا لتعليم الكبار استقطبت 19649 دارس ودارسة منهم 80% إناثا و22% بالريف. هذا وسيتم العمل خلال السنة المقبلة على استقطاب أكثر من 20 ألف دارس ودارسة بهدف تحرير حوالي 9000 دارس ودارسة من الأمية.

الهجرة والتونسيين بالخارج

في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج تميزت سنة 2021 بـ:

- مواصلة تأمين البرامج والتظاهرات المنجزة في إطار التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف وفق بعض الإجراءات الاستثنائية التي فرضها تفشي جائحة كوفيد 19 باعتماد تكنولوجيات الاتصال عن بعد.
- استغلال نتائج المسح الوطني للهجرة الدولية في تونس الذي انطلق منذ شهر جوان 2020.
- مواصلة العمل بآلية "تونسنا" للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين التونسيين العائدين بصفة طوعية من البلدان الاوروبية المنخرطة في الألية (فرنسا، بلجيكيا، ألمانيا، سويسرا) والتوجّه نحو تطوير هذه الآلية في اتجاه إدراج دول أوروبية أخرى صلبها.
- الشروع في استغلال منصة للتكوين والرسكلة عن بعد لفائدة الملحقين الاجتماعيين ومديري الفضاءات الاجتماعية والثقافية بالخارج وفق برنامج تكويني تم وضعه بصفة تشاركية.

هذا وسيتواصل العمل خلال سنة 2022 على دعم مساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على المستوى الوطني سواء عن طريق الاستثمار المباشر في مشاريع داخل الوطن أو عبر الرفع من نسق التحويلات المالية التي بلغت سنة 2020 ما قيمته 6538 م د أي ما يقارب 5,4% من الناتج المحلي الخام، مع الحرص على ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج من خلال العمل على توسيع شبكة الهياكل المتدخلة على مستوى دول الإقامة (الملحقين الاجتماعيين، مديري المراكز الثقافية والاجتماعية) وتطوير وتنويع أنشطتها بالإضافة إلى الإحاطة بالأجيال الجديدة للهجرة.

قطاع الصحة

أهم الإنجازات والإصلاحات خلال سنة 2021

واجه القطاع الصحي خلال سنة 2021 العديد من الصعوبات للحد من تداعيات الموجات المتتالية لفيروس كورونا المستجد بسبب الارتفاع الحاد في عدد الاصابات. ولمجابهة تطورات الوضع الوبائي قامت وزارة الصحة بدعم الهياكل الصحية العمومية على مستوى أسرة الانعاش وأسرة الأكسجين كما دعمت بالشراكة مع الشركات المنتجة للأكسجين قدرة الهياكل الصحية العمومية على تلبية الطلب المتصاعد على هذه المادة، وأطلقت الوزارة خلال شهر مارس 2021 حملة وطنية للتلقيح ضد فيروس كورونا استهدفت في مرحلة أولى الاطار الصحي والمواطنين فوق سن 70 سنة إلى جانب الحاملين لأمراض مزمنة فوق 60 سنة وإثر توفر مخزون هام من التلاقيح وقصد التسريع في وتيرة التلقيح ونسبة المواطنين الملقحين تم اللجوء لأيام مفتوحة للتلقيح المكثف تم خلالها تلقيح أكثر من مليوني شخص ليصبح العدد الجملي للملقحين بجرعة واحدة على الأقل 6 ملايين و170 الف شخصا منهم 5 ملايين و231 ألف استكملوا تلاقيحهم أي بنسبة 44.3% من مجموع السكان.

كما واصل مركز الإعلامية لوزارة الصحة وبالتنسيق مع الهياكل المتدخلة العمل على تطوير تطبيقات ولوحات قيادة لمتابعة تفشي الفيروس وذلك بإعداد وتقديم معطيات خاصة بمرضى الكوفيد المقيمين بالمستشفيات لحسن التصرف في الموارد حيث تم تركيز قاعدة معطيات على المستوى المركزي لمتابعة الحالة الوبائية للجائحة وتطوير منظومة معلوماتية لإدخال المعطيات الخاصة بأقسام الكوفيد بصفة حينية وتعيين منسق على مستوى كل مؤسسة صحية عمومية أو خاصة تعنى بمرضى الكوفيد لتجميع المعطيات وإدراجها بقاعدة المعطيات قصد الحصول على لوحة قيادة مركزية محيّنه تمكن من اتخاذ القرارات الفورية والملائمة إضافة إلى تركيز منظومة التصرف في مواعيد التحليل للكشف عن فيروس كورونا RT-PCR وتركيز منظومة التصرف في الأدوية على مستوى وزارة الصحة قصد التصرف في الأدوية والمستلزمات الطبية التابعة لبرنامج مقاومة فيروس كوفيد 19.

وفي نفس السياق ومساهمة منها في إنجاح السنة الدراسية 2022/2021 وإلى جانب تنظيم حملات تلقيح خاصة بالإطار التربوي والتلاميذ والطلبة ممن تتجاوز أعمارهم الـ 15 سنة، أعدّت وزارة الصحة البروتوكولات الصحية الخاصة بالعودة المدرسية والجامعية لمختلف الوزارات (التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والمرأة والأسرة وكبار السن والرياضة والإدماج المهني والشؤون الاجتماعية والشؤون الدينية) ودليل المربي للمرافقة النفسية للأطفال وللتلاميذ وبرمجة زيارات تفقد حول مدى احترام البروتوكولات الصحية بالاشتراك مع إدارة حفظ الصحة وحماية المحيط بالإضافة إلى إعداد بروتوكولات للتصرف أثناء وجود حالات كوفيد19 بالوسط التربوي إلى جانب تكوين ممثلي الوزارات الشريكة حول البروتوكولات الصحية على المستوى المركزي والجهوي وإعداد دعائم تثقيفية (غسل اليدين والتصرف عند وجود حالات ايجابية ووسائل الوقاية والحماية).

ورغم مما شهدته الهياكل الصحية العمومية بمختلف خطوط العلاج من تراجع للخدمات الوقائية والعلاجية بسبب جائحة كورونا واصلت وزارة الصحة **متابعة البرامج الوطنية ذات الطابع الوقائي** مركزة على تأمين خدمات الصحة الإنجابية لمختلف شرائح المجتمع حيث عمل الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري على مواصلة العمل على تعميم النفاذ لحزمة الخدمات الأساسية ذات جودة عالية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وخاصة فيما يتعلق بتنظيم الأسرة مع الحرص على إعادة نسق الخدمات المتنقلة وتطويرها بفضل الترفيع التدريجي في عدد الفرق والمصحات المتنقلة مع دعم الإعلام والاتصال من أجل النهوض بالخدمات التي يؤمنها الديوان والعمل على رفع الوعي خاصة لدى الشباب من أجل إرساء سلوك جنسي وإنجابي متوازن ومواصلة تعزيز نهج الشراكة مع الهياكل العمومية والنسيج الجمعياتي ذي العلاقة بالتوازي مع العمل على تكريس الحوكمة الرشيدة ودعم القدرات التسييرية وإيلاء المكانة اللازمة للرقمنة ولعملية المتابعة والتقييم من أجل ضمان النجاعة في التدخل وبلوغ النتائج المرجوة.

وبهدف **دعم وتطوير البنية التحتية للمنظومة الصحية العمومية وتحسين جودة الخدمات** الصحية المسداة بالقطاع العمومي تم خلال سنة 2021:

- مواصلة أشغال الدراسات الضرورية للانطلاق الفعلي في إنجاز المستشفى الجامعي الجديد بالقيروان والمستشفيات الجهوية صنف "ب" بكل من سبيبة ومكثر وجلمة والجم وغار الدماء وتالة والدهماني ومشروع إحداث المستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة ومشروع تعصير الخدمات الصحية بجهة سيدي بوزيد عبر إنجاز مستشفى متعدد الاختصاصات جديد بمركز الولاية وتطوير المستشفيين الجهويين بالرقاب والمكناسي.
- المصادقة في أفريل 2021 على المرحلة الأولى وفي جويلية 2021 على المرحلة الثانية من الدراسات الهندسية والفنية لإنجاز المستشفى الجامعي بالقيروان لمدة تعاقدية 12 شهرا على أن يتم الانطلاق الفعلي في الأشغال المدنية في بداية الثلاثي الثالث لسنة 2022.
- المصادقة على تعيين المقاولين وإمضاء العقود خلال شهر أوت 2021 لإنجاز المستشفيات الجهوية بالدهماني وسبيبة والانطلاق في الأشغال خلال شهر أكتوبر 2021 لمدة تقدر بـ 24 شهرا.
- استكمال طلب عروض لتأهيل 22 مؤسسة صحية وقد تم تسليم المعدات بـ 16 مؤسسة منها.
- المصادقة على تعويض 3 مراكز صحة أساسية بولاية المنستير وتطوير مركز بولاية زغوان من صنف 2 إلى صنف 3 وإحداث مركزين جديدين بكل من سيدي بوزيد وقابس.
- اقتناء 15 آلة مفراس بمبلغ جملي قدره 32 م د لفائدة المستشفيات الجهوية بالقصرين وقرقنة وسيدي بوزيد ومدنين وجربة والقيروان ومنزل بورقيبة وجرجيس وقابس وقفصة ونابل وقبلي والكاف وسليانة وتوزر وجندوبة واقتناء كراسي أسنان لفائدة 22 مستشفى جهوي و47 مستشفى محلي و43 مركز صحة أساسية.
- مواصلة تنفيذ البرنامج السنوي لبناء وتهيئة مراكز الصحة الأساسية باعتمادات جملية بلغت 6 م د، ورصد مبلغ 2 م د لتجهيزها.
- تم في إطار برنامج "الصحة عزيزة" بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي اقتناء تجهيزات طبية بمبلغ ناهز 10 ملايين أورو لفائدة مراكز الصحة الأساسية والمراكز الوسيطة وأقسام الاستعجالي والعيادات الخارجية

بالمستشفيات المحلية في 13 ولاية (الكاف وجندوبة وسليانة وسيدي بوزيد وقفصة والقصرين وقبلي وتطاوين وقابس وتونس وأريانة (حي التضامن) وبن عروس ومنوبة (دوار هيشر)).

- اقتناء 365 سيارة اسعاف مجهزة لفائدة مجمعات الصحة الأساسية والمستشفيات المحلية والجهوية بالمناطق الداخلية.
- استكمال طلب عروض لتأهيل 22 مؤسسة صحية وقد تم تسليم المعدات بـ16 مؤسسة.
- تأمين سلامة الشبكات والنظام المعلوماتي الاستشفائي بتركيز معدات سلامة بـ21 مؤسسة واقتناء منظومة حماية الحواسيب من الفيروسات.
- الانتهاء من تشخيص النظام المعلوماتي للخط الأول الخاص بمراكز الصحة الأساسية من طرف خبراء وذلك للمساهمة في التصميم والتطوير طبقا للحاجيات الوظيفية الجديدة.
- مساندة مستشفيات الخط الأول والثاني لإرساء النظام المعلوماتي الطبي وتنظيم دورات تكوينية لفائدة المستعملين.
- الانطلاق في إنجاز مشروع الصحة الرقمية «e-santé» الممول بواسطة قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية يقدر بحوالي 89 م د (27.3 مليون أورو) حيث تم الشروع في إعداد طلب العروض الدولي المسبوق بانتقاء والمتعلق باختيار مكتب دراسات لمرافقة وزارة الصحة في مهمة تنفيذ هذا البرنامج.

ولتحقيق العدالة الصحية تولّت وزارة الصحة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي برصد خطط في طب الاختصاص موجهة حصريا للجهات ذات الأولوية وذلك من خلال تخصيص نسبة من الخطط في مناظرة الاقامة في الطب إلى هذه الجهات تقدر بـ 630 طبيب اختصاص مع موفّى سنة 2025 (الجراحة والتوليد والإنعاش والقلب والمعدة وطب العيون وطب الاطفال والأشعة والعظام ...) لفائدة 15 ولاية (باجة وبنزرت والكاف وجندوبة وسليانة وسيدي بوزيد وقفصة وتوزر والقصرين والقيروان ومدنين وزغوان وقبلي وتطاوين وقابس). وسيتم ابتداء من أواخر سنة 2021 التحاق عدد من أطباء الاختصاص بمراكز عملهم بالمستشفيات الجهوية.

كما تواصلت مجهودات وزارة الصحة في **إطار البرنامج الخصوصي لدعم طب الاختصاص بالمناطق ذات الأولوية** لضمان تغطية حاجيات المواطن من خدمات طب الاختصاص حيث تراوحت نسب التغطية سنة 2021 بفضل هذا البرنامج بمختلف الاختصاصات بالجهات المستهدفة بين 96% بالنسبة لاختصاص جراحة العظام والكلوميات و72% بالنسبة لاختصاص الإنعاش الطبي و88% لطب أمراض النساء والتوليد.

أهم البرامج والمشاريع المبرمجة لسنة 2022

يشكل دعم قدرات المنظومة الصحية في مواجهة جائحة كورونا خصوصا والأزمات الصحية عموما محورا رئيسيا لبرنامج عمل وزارة الصحة لسنة 2022، حيث تم تخصيص 600 م د في مشروع ميزانية وزارة الصحة لسنة 2022 مقابل 410 م د مرسمة بميزانية 2021 وسيرتكز هذا المجهود أساسا على:

- دعم نظام اليقظة الوبائية والتقصي المبكر،
- الزيادة في طاقة استيعاب أقسام الإنعاش وأسرة الأكسيجين بالمستشفيات العمومية،

كما سيتواصل مجهود وزارة الصحة من أجل دعم مختلف المجالات الأخرى:

ففي مجال دعم البنية التحتية الصحية سيتم خلال سنة 2022 الانطلاق الفعلي في بناء المستشفى الجامعي الجديد بالقيروان والمستشفيات الجهوية صنف ب بكل من تالة والدهماني وسبيبة والجم واستكمال الدراسات الفنية لبقية المشاريع المدرجة في إطار التعاون المالي الدولي.

أما في **مجال رقمنة القطاع الصحي ومقاومة الفساد ودعم الحوكمة فستشهد سنة 2022:**

- تطوير أسطول الإعلامية بالهياكل العمومية الصحية من خلال برمجة اقتناء معدات إعلامية جديدة بقيمة 3.2 م د وتطوير المنظومة المعلوماتية الصحية بكلفة 20 م د وتأهيل الشبكات الداخلية المعلوماتية للهياكل الصحية بـ 5 م د.
- وفي إطار برنامج الصحة الرقمية الممول بقرض من الوكالة الفرنسية للتنمية سيتم الشروع في إرساء منظومة حفض وتبادل ملفات التصوير الطبي (RIS/PACS) والذي سيمتد على سنتين ليشمل 15 مؤسسة صحية جامعية كما ستنطلق الأعمال التحضيرية لتطوير النظام المعلوماتي الاستشفائي (SIH) والمتعلقة خاصة بهندسة النظام (Architecture et urbanisation) ومراجع المهنيين والمواد الصيدلانية والأعمال الطبية (Les Annuaires) إلى جانب دراسة مسارات المريض داخل المستشفى.

وفي إطار دعم **الصحة البيئية** سيتم استكمال إنجاز الدراسة الوطنية المتعلقة بوضع مؤشرات صحة البيئة في مجالات التلوث الهوائي والتلوث السمعي البيئي والنفايات الصلبة والعوامل المناخية القصوى والشروع في استغلال نتائجها للمساهمة في تقليص الأمراض المرتبطة بتدهور عوامل البيئة. كما سيتم تركيز نظام لجمع وتبادل المعلومات بصفة آنية حيث شرعت مصالح وزارة الصحة في إعداد نظام لجمع وتبادل المعلومات المتعلّقة بالتصرف في المخاطر الصحية المرتبطة بالمحيط بصفة آنية وهو ما سيُمكّن أكثر من 600 مراقب صحي موزّعين على مختلف مناطق البلاد من جمع المعلومات وتمريرها للمصالح الجهوية والإدارة المركزية. ومن المنتظر أن يتمّ تركيز النظام المذكور والشروع في استغلاله خلال الثلاثي الأخير من سنة 2021 واستغلاله بصفة مكثفة خلال الفترة (2022-2023)، إضافة إلى إنجاز الدراسة المشتركة مع المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيا البحار حول البحث عن الطحالب الدقيقة ومدى علاقتها بتلوث نوعية مياه البحر.

ولدعم مجال الطب المدرسي والجامعي وبالتوازي مع مواصلة تنفيذ الأنشطة والبرامج الوطنية ذات العلاقة ستشهد سنة 2022 إتمام إنجاز بحث ميداني حول الآثار السلبية للاستعمال المتكرر لمادة الزئبق بمراكز الطب المدرسي.

أما **في مجال دعم الصحة الجنسية والانجابية** ستشهد سنة 2022:

- إجراء مسح وطني حول السلوكيات في مجال الخصوبة واستعمال وسائل منع الحمل.
- إنتاج وتوزيع مدعمات للإعلام حول آليات التعاون متعدد القطاعات لفائدة مقدمي الخدمات.
- إجراء دراسة نوعية لتقييم الوحدات الجهوية لقراءة الخلايا.
- مواصلة تنفيذ اتفاقية شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تحسين خدمات صحة الأم والوليد والصحة الإنجابية لفائدة الشباب والمراهقين ومناهضة العنف ضد المرأة والسياسة الوطنية حول الديناميكية السكانية والصحة الجنسية
- مواصلة تنفيذ برنامج الاستثمار من أجل التأثير على مقاومة فيروس نقص المناعة البشري في تونس بتمويل من صندوق العالمي لمكافحة السيدا.

التوجهات الكبرى على المدى المتوسط 2022-2024

تولّت وزارة الصحة في إطار الحوار المجتمعي بصياغة سياسة وطنية للصحة في أفق 2030 تهدف أساسا لجعل المواطن أكثر ثقة في المنظومة الصحية وسيمكنه من حماية افضل لصحته، كما أنه سيجعل العاملين في القطاع الصحي يعملون في إطار من الثقة والحماس، فضلا عن بناء منظومة أكثر إنصافا وشمولا وأكثر كفاءة مما يساعد على الحد من الفوارق الجهوية والاجتماعية وسيؤدي تنفيذ السياسة الوطنية للصحة من خلال الاصلاحات المزمع اجراءها إلى تغيير جذري للمنظومة الصحية تشمل كافة المستويات وخاصة ضمان التغطية الصحية الشاملة لكافة التونسيين وإرساء الحوكمة والتنظيم ودعم أدوات وآليات التمويل والعمل على نجاعة وفاعلية المنظومة الصحية وقدرتها على سرعة مجابهة المتغيرات والأزمات الصحية.

وفي إطار الإعداد لتنفيذ هذه السياسة تمت المصادقة يوم 28 ماي 2021 خلال الاجتماع الأول للجنة قيادة مسار إعداد المخطط العملياتي (Plan Opérationnel) للسياسة الوطنية للصحة على منهجية تتمحور حول 4 إصلاحات كبرى ذات أولوية وهي:

- **إصلاح منظومة الرعاية في الخط الأول بالقطاعين العمومي والخاص** (التكامل بين القطاعين العمومي والخاص في منظومة الرعاية الصحية الأولية وتنظيم الرعاية الصحية الأولية وطرق ممارسة الرعاية الصحية الأولية وجودة الرعاية الصحية الأولية ونموذج تمويل الرعاية الصحية الأولية وتحديد موقع منظومة الرعاية الصحية الأولية في الخط الأول بالمقارنة مع الخط الثاني والثالث وتعزيز حوكمة الرعاية الصحية الأولية).
- **إصلاح منظومة التأمين عن المرض** (النظام الأساسي الموحد: إجراءات الانتقال وسلة الخدمات الصحية الأساسية: المحتوى / طرق التنفيذ / إمكانية الولوج والتمويل وجودة الخدمات والتأمين التكميلي والتنظيم/ الحوكمة).

- **إصلاح القطاع الاستشفائي العمومي والخاص:** إسداء الخدمات بالقطاعين العمومي والخاص، تصنيف المؤسسات الصحية العمومية والخاصة، التمويل، التنظيم، طريقة وأداة الإدارة، تفاعل المستشفى مع محيطه الاجتماعي والاقتصادي والبيئي،
- **إصلاح حوكمة المنظومة الصحية:** الوظيفة التعديلية، تنظيم المنظومة الصحية، النهوض بالخدمات الصحية، الاستجابة للطوارئ، التكامل بين القطاعات، مشاركة المواطن.

الجزء الرابع:
تجسيم طموح الجهات

تركزت الجهود خلال سنة 2021 على مواصلة دفع التنمية بالجهات ودعم قدراتها على جذب الاستثمارات ومواصلة تركيز مسار اللامركزية ودعم دور الجهات في مجال التخطيط والمساعدة على أخذ القرار في إطار مقاربة تشاركية. كما عرفت سنة 2021 تباطؤا في نسق إنجاز المشاريع العمومية على المستوى الجهوي جراء تداعيات جائحة كورونا التي شملت كافة جهات البلاد دون استثناء وجل القطاعات الاقتصادية.

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2022 عودة تدريجية لنسق إنجاز المشاريع والبرامج الجهوية وذلك بعد تحسن الوضع الصحي في البلاد. وستتواصل المجهودات الرامية إلى دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها بالإضافة إلى توجيه البرامج التنموية الخصوصية لتحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي والمحلي. كما سيتم بالتوازي العمل على دعم اللامركزية وإرساء أسس الحوكمة الرشيدة على المستويين الجهوي والمحلي، ورصد الفرص المتاحة في مجال دفع التعاون الدولي اللامركزي.

وبخصوص **دفع التنمية بالجهات والرفع من جاذبيتها**، تركزت الجهود على تهيئة مناخ جاذب للاستثمار على المستويين الاجتماعي والاقتصادي وذلك بحسن استغلال الطاقات والمنظومات الاقتصادية الكامنة بالجهات وإحكام توظيفها ودفع الاستثمار الخاص وتوفير الظروف الملائمة للعيش لتثبيت المتساكنين بمناطقهم مع تكريس مبدأ التمييز الإيجابي.

وتتمثل أبرز إنجازات سنة 2021 في هذا المجال في:

- مواصلة تنفيذ برنامج "المبادرة الجهوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة IRADA" تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط بتمويل من الاتحاد الأوروبي والذي يهدف إلى تطوير المنظومات الاقتصادية وسلاسل القيم ودفع الاستثمار الخاص بثماني ولايات نموذجية،
- تركيز اللجان الاستشارية الجهوية للاستثمار على مستوى الولايات،
- الانتهاء من إعداد دراسات استراتيجية في أفق سنة 2030 حول تنمية الولايات (جندوبة ومنوبة وبنزرت وزغوان والمهدية) والتي تتضمن جزءا هاما لتطوير **المنظومات الاقتصادية**،
- الشروع في إنجاز الدراسة الخاصة بدعم التحول الاقتصادي الهيكلي وتنافسية القطاعات الواعدة بتونس والممولة من طرف البنك الافريقي للتنمية.

ومن المنتظر أن يتواصل العمل سنة 2022 على تطوير مناخ الأعمال بالجهات ورصد مكامن الاستثمار عبر:

- استكمال الدراسة الخاصة بدعم التحول الاقتصادي وتنافسية القطاعات الواعدة بتونس والممولة من طرف البنك الافريقي للتنمية والتي ستمكن من وضع مخطط عملي لدعم أربعة قطاعات واعدة إلى جانب تحديد القطاعات الصاعدة.
- مواصلة تنفيذ برنامج "المبادرة الجهوية لدعم التنمية الاقتصادية المستدامة IRADA" ومن المنتظر أن يشمل البرنامج ولايات أخرى.

أما فيما يتعلق بالتوجه الرامي إلى **تحسين ظروف العيش على المستويين الجهوي** والمحلي فقد تم سنة 2021 برمجة اعتمادات جملية بعنوان **البرنامج الجهوي للتنمية** بقيمة 603,250 م د تعهدا ودفعا منها352 م د بعنوان تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني. وقد تم إعطاء الأولوية بالنسبة لتدخلات البرنامج لإنجاز المقترحات التي وردت على مصالح وزارة الاقتصاد والتخطيط ضمن البرنامج بعنوان سنة 2020 والتي لم يفتح في شأنها اعتمادات نظرا للتقليص في ميزانية البرنامج ضمن الميزانية التكميلية لسنة 2020 وللضغوطات التي عرفتها المالية العمومية.

كما تم الانطلاق خلال سنة 2021 في مراجعة منشور السيد رئيس الحكومة عدد 26 بتاريخ 06 أوت 2013 المتعلق بتسريع نسق إنجاز البرنامج الجهوي للتنمية وذلك فيما يتعلق بمكونات البرنامج ومجالات تدخله وطريقة تسييره قصد الاستجابة للحاجيات المستجدة للجماعات المحلية وتجاوبا مع الصلاحيات الجديدة التي أصبحت تتمتع بها في إطار النظام اللامركزي الجديد بالإضافة إلى تعميم النظام البلدي على كامل التراب الوطني.

وفي إطار **آلية اعتماد الانطلاق** والتي تهدف إلى دفع نسق الاستثمار الخاص وتوفير جزء من التمويل الذاتي للباعثين الشبان، فقد تم تخصيص اعتمادات بقيمة 15 م د منها 10 م د للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع البنك التونسي للتضامن ضمن آلية "اعتماد الانطلاق 1" و5 مليون دينار للمساهمة في توفير التمويل الذاتي لمشاريع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ضمن آلية اعتماد الانطلاق 2.

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2022 تخصيص اعتمادات بحوالي 329 مليون دينار ستوجه لعناصر تحسين ظروف العيش وإحداث وتدعيم مواطن الشغل والتكوين المهني.

كما سيتمّ العمل خلال نفس السنة على الترفيع في الاعتمادات المتعلقة بالمساهمة في توفير التمويل الذاتي للمشاريع الصغرى والمتوسطة نظرا إلى توقّع ورود طلبات تمويل إضافية سنة 2022 من قبل باعثي المشاريع حيث سيتم تخصيص اعتمادات بقيمة 30 م د بعنوان آلية اعتماد الانطلاق منها 20 م د لآلية اعتماد الانطلاق 1 و10 م د لآلية اعتماد الانطلاق2.

أما بخصوص **برنامج الحضائر الجهوية** فقد واصلت وزارة الاقتصاد والتخطيط الإشراف على البرنامج من خلال متابعة خلاص العملة ضمن البرنامج الجهوي للتنمية والعمل على تسوية وضعية عمال الحضائر الجهوية حيث تم خلال سنة2021:

- الترفيع في منح عملة الحضائر بالتوازي مع الترفيع في الأجر الأدنى المضمون وذلك عملا بالأمر الحكومي عدد 1069 لسنة 2020 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 الذي يضبط مقدار الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل.
- مواصلة صرف منح العملة الذين تجاوزوا 60 سنة (180 دينار) بصفة استثنائية منذ شهر فيفري 2018 إلى غاية شهر جويلية2021.
- المشاركة في مختلف مراحل إعداد وصياغة الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرّخ في 17 جوان 2021 المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها.
- العمل على تفعيل الإجراءات الموجهة لفائدة عملة الحضائر الّذين بلغوا الستين سنة. حيث تم إيقاف خلاص عملة الحضائر الّذين بلغوا الستين سنة عن طريق مصالح الوزارة بداية من شهر جويلية 2021 وتمت موافاة وزارة الشّؤون الاجتماعيّة في موفى شهر جوان 2021 بالقائمة الإسميّة لعملة الحضائر الّذين بلغوا سنّ الستّين (60) فما فوق، لتتولّى هذه الأخيرة بدورها إحالتها إلى الصّندوق الوطني للضّمان الاجتماعي لإجراء التّقاطعات اللاّزمة لضبط قائمة عملة الحضائر المعنيين المخوّل لهم الانتفاع بمنحة تعادل في قيمتها المقدار الأساسي للتحويل المالي للفئات الفقيرة وتمكينهم من بطاقة العلاج المجاني.

وسيتم العمل سنة 2022 على تفعيل مقتضيات الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرّخ في 17 جوان 2021 المتعلّق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها وذلك وفق الآليات والشروط المبينة بالأمر المذكور وذلك على النحو التالي:

- إنهاء عمل كل من يبلغ سن الستين وتمكينه من منحة تعادل قيمتها المقدار الأساسي للتحويل المالي للعائلات الفقيرة إضافة إلى بطاقة العلاج المجاني وذلك ما لم تخوّل له وضعيته الحق في جراية التقاعد أو منحة الشيخوخة، طبقا للأحكام المضمنة بالباب الرابع من هذا الأمر الحكومي.
- منح استثناء لكلّ من يتجاوز سنّه 55 سنة لمواصلة العمل وفق آلية الحضائر الجاري بها العمل في تاريخ نفاذ هذا الأمر الحكومي إلى حدّ بلوغه سنّ الستين (60) وتنطبق بشأنه عند بلوغه سن الستين أحكام النقطة الأولى المشار إليها أعلاه.
- منح استثناء لكلّ من يتجاوز سنه 45 سنة ويقل عن 55 سنة، لمواصلة العمل وفق آلية الحضائر الجاري بها العمل لمدّة أقصاها خمس سنوات على أن تتم تسوية وضعيتهم طبق الفصل 18 مكرر من النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية على دفعات تراعي توازنات المالية العمومية وتضبطها الميزانية السنوية للدولة.

- منح استثناء لكل من يقلّ سنّه عن 45 سنة، لمواصلة العمل وفق آلية الحضائر الجاري بها العمل على أن يتم إدماجهم بصفة عملة أو أعوان وقتيين في مراكز شاغرة في الوظيفة العمومية. ويكون هذا الإدماج لتسديد شغورات ثابتة تحدّدها مختلف الهياكل الإدارية المعنية بموجب إجراءات تضبط بقرار ترتيبي صادر عن الوزير المكلف بالوظيفة العمومية.

أما **برنامج التنمية المندمجة** فقد شمل في قسطيه الأول والثاني إنجاز 90 مشروعا لفائدة حوالي 2,9 مليون ساكن موزعة على 90 معتمدية بكلفة جملية محينة إلى موفى شهر جويلية 2021 تقدر بـ 548,9 م د، ويشمل التدخل عناصر البنية الأساسية والتجهيزات الجماعية وتمويل المشاريع الفردية المنتجة. وبلغت جملة التعهدات إلى موفى جوان 2021 469,7 م د وجملة الدفوعات 427,0 م د، ويتوقع أن تبلغ جملة التعهدات إلى موفى سنة 2021 لإنجاز مختلف عناصر البرنامج 510,7 م د والدفوعات 503,0 م د .

وتتمثل الإنجازات المادية للبرنامج في:

- إنجاز 4084 مشروعا فرديّا ستمكّن من توفير 9707 موطن شغل منها 951 لفائدة حاملي الشهائد العليا.
- الانتهاء من تكوين 5270 منتفعا من جملة 7624 مبرمجة في عدة مجالات أهمّها الصناعات التقليدية والفلاحة.
- إنجاز 979 عنصرا جماعيا منها 291 عنصرا في البنية الأساسية المنتجة و 527 عنصرا في البنية الأساسية و 161 عنصرا في التجهيزات الجماعية.

ولتحسين الأداء وحفز المبادرة الخاصة تم سنة 2021 الدعوة لتفعيل الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية العمومية وهياكل المساندة ومواصلة انجاز دورات تكوينية لفائدة الباعثين إلى جانب إمضاء اتفاقية مع مركز الأعمال النموذجي ومن خلاله جميع مراكز الأعمال الجهوية قصد إحداث جيل من الباعثين في مجالات التحكم في الطاقة وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات.

وستشهد سنة 2022 استكمال تنفيذ جميع العناصر المتبقية، من خلال تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 24,8 م د وتخصيص اعتمادات قدرها 25,3 م د لإنجاز المشاريع الفردية الممولة عن طريق مصادر تمويل أخرى.

وبالنسبة **للقسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة** المخصص لفائدة 100 معتمدية بكلفة جملية تقدر بـ 1000 م د، فقد تم انجاز ما يزيد عن 520 مشروعا فرديا بقيمة 29,2 م د ساهم في توفير أكثر من 790 موطن شغل منها 181 موطن شغل لفائدة حاملي الشهائد العليا، بالإضافة الى مواصلة اعداد الدراسات الفنية والتنفيذية ودراسات الجدوى لمختلف العناصر المبرمجة ومواصلة انجاز بعض العناصر الجماعية. وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة للعناصر الجماعية إلى موفّى جوان 2021 تعهدا ما قدره 119,2 م د ودفعا ما قدره 41,3 م د.

وسيتم مواصلة إنجاز مشاريع القسط الثالث طبق الروزنامات التنفيذية المضمّنة بعقود البرامج، وستشهد سنة 2022 تخصيص اعتمادات تعهد ودفع قدرها 38,0 م د لإنجاز العناصر الجماعية، كما يتطلب إنجاز المشاريع الفردية 48,0 م د خلال سنة 2022.

وفي إطار **برنامج التنمية الحضرية المتكاملة** تم إنجاز مشروعين نموذجيين بولاية القصرين بكل من حي الخضراء بمعتمدية سبيطلة وحي الزهور وحي الكرمة بمعتمديتي الزهور والقصرين الشمالية وذلك بكلفة جملية تقدر بـ 25,3 م د.

وتمّ إلى موفى جوان 2021 تحقيق استثمارات عمومية في حدود 13,1 م د تعهدا و8,9 م د دفعا لإنجاز الدراسات والعناصر الجماعية على غرار السوق البلدي والفضاء الصناعي ومركزي الصحة العمومية ومركبي الطفولة وملعب الحي إلى جانب انجاز أشغال البنية الأساسية من تعبيد الطرقات ومد شبكة تصريف المياه المستعملة وتركيز وحدات الانارة العمومية. وصرف اعتمادات في حدود 0,8 م د لتمويل المشاريع الفردية.

وسيتم سنة 2022 رصد اعتمادات تعهد قدرها 3,4 م د (عناصر جماعية 1,0 م د ومشاريع فردية 2,4 م د) واعتمادات دفع قدرها 9,2 م د (عناصر جماعية 6,8 م د ومشاريع فردية 4,4 م د).

وفيما يتعلق **ببرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية** فقد شمل الجيل الأول من البرنامج التدخل في 155 حيا بكلفة 611 م د موزعة على كامل ولايات الجمهورية وقد بلغت نسبة تقدم إنجاز البرنامج حوالي 90% من خلال استكمال الأشغال بـ131 حيا، وقد بلغت قيمة الاستثمارات المنجزة خلال سنة 2021 في حدود 13.2 م د على ميزانية الدولة. ويتوقع أن يتم خلال سنة 2022 استكمال الأشغال بجميع المشاريع المدرجة بالبرنامج.

وتم خلال سنة 2019 إقرار جيل ثان من البرنامج يشمل التدخل في 157 حيا بكلفة 665 م د بـ99 بلدية موزعة على كامل ولايات الجمهورية، ويحتوي على نفس مكونات الجيل الأول مع إضافة مقاربة وقائية تتمثل في إنجاز تقسيمات سكنية بثمن ميسر متاخمة للأحياء القائمة التي سيقع التدخل لتهذيبها لاحقا وذلك قصد التصدي للتوسع العمراني العشوائي.

وشهدت سنة 2021 انطلاق الدراسات الفنية للقسط الأول بالجيل الثاني من البرنامج الذي يشمل 57 حيا باستثمارات تقدر بـ 13.2 م د على ميزانية الدولة و24.6 م د على القروض الخارجية. وستشهد سنة 2022 الانطلاق في إنجاز أشغال القسط الأول من البرنامج والدراسات الفنية للقسط الثاني كما ستنطلق بقية المكونات (البنية الأساسية وتحسين السكن والتقسيمات السكنية والتجهيزات الجماعية) وذلك باستثمارات تقدر بـ23.5 م د على ميزانية الدولة و58.41 م د على القروض الخارجية.

ويشمل **برنامج تعصير الطرقات البلدية**، التدخل في حوالي 670 كلم من الطرقات البلدية بـ 79 بلدية، بكلفة جملية تبلغ 213 م د. ويتوقع أن يتم استكمال الأشغال بجميع المشاريع مع نهاية سنة 2021، حيث تم استهلاك اعتمادات في حدود 11 م د بعنوان نفس السنة.

أما فيما يتعلق **ببرنامج إحياء المراكز العمرانية القديمة،** فسيتم التدخل بالمراكز العمرانية القديمة ذات القيمة التراثية والمعمارية بهدف تحسين الظروف المعيشية للسكّان وتنشيط الدورة الاقتصادية بهذه المراكز إلى جانب تعزيز جاذبيتها من الناحية الثقافية والسياحية. ويشمل البرنامج التدخل بالبنية الأساسية وتهيئة الفضاءات العمومية وتجديد وإعادة تأهيل المباني التاريخية والنهوض بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والحرفية والمسالك السياحية وتحسين السكن. وتم خلال سنة 2021 تحديد البلديات المنتفعة بالبرنامج الذي تبلغ كلفته الجملية 40 م د. وسيتم خلال سنة 2022 الانطلاق الفعلي في انجاز مختلف المشاريع المدرجة بالبرنامج باستثمارات في حدود 10 م د.

ومن جانب آخر يعتبر إرساء اللامركزية من أهم العوامل المكملة لمسار الانتقال الديمقراطي وتأهيل الجماعات المحلية للعب أدوار تنموية جديدة في ظل منظومة تشريعية متطورة وموارد مالية هامة وموارد بشرية كفؤة.

وفي إطار متابعة تنفيذ مسار اللامركزيّة وإرساء أسس الحوكمة الجهوية والمحلية ودفع التنمية المحليّة بكامل تراب الجمهورية تم خلال سنة 2021:

- مواصلة تنظيم الاستشارة الوطنية حول تفعيل مسار اللامركزية بمشاركة مختلف الأطراف الفاعلة من ممثلي الإدارات والمجتمع المدني والأحزاب والخبراء تهدف إلى ضبط أولويات المرحلة المقبلة لتفعيل مسار اللامركزية وتقييم الحوكمة المحلية والسياسية والإدارية والنظر في الإطار القانوني المتعلق باللامركزية وإدخال تعديلات فيما يخص الجانب المؤسساتي والإداري والبشري بعلاقة باستقرار ونجاعة مجالس الجماعات المحلية.
- انطلاق تفعيل برنامج الحراك الوظيفي لفائدة الجماعات المحلية من خلال إنشاء منصة الكترونية لبورصة الحراك الوظيفي لفائدة البلديات، حيث يمكن لكل بلدية راغبة في انتداب موظفين نشر إعلانات شغور الوظائف المراد سدها. ويهدف هذا البرنامج إلى إعادة توظيف حوالي 900 إطار في اختصاصات ذات أولية لفائدة الجماعات المحلية.
- مواصلة انجاز البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات الجديدة (86 بلدية) بكلفة جملية تقدر بـ336 م د ويشمل انجاز المقرات البلدية واقتناء المعدات وإنجاز مشاريع البنية الأساسية والمشاريع الشبابية والاقتصادية.
- انطلاق انجاز القسط الأول من البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات التي شهدت عمليات توسعة لحدودها الترابي في إطار تعميم النظام البلدي على كافة المتساكنين (185 بلدية) بكلفة جملية تقدر بـ 115 م د من خلال التدخل في البنية الأساسية وإنجاز المشاريع الشبابية والاقتصادية.
- مواصلة انجاز برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية لفائدة 272 بلدية قائمة من خلال مواصلة انجاز المشاريع المدرجة بالبرامج السنوية للاستثمار البلدي للفترة 2016-2020 والانطلاق في إنجاز البرنامج الاستثماري لسنة 2021.
- الانطلاق في انجاز قسط أول من المشاريع المدرجة بالبرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي بالمناطق الريفية بكلفة 25 م د.

وفي إطار مواصلة العمل على تركيز مسار اللامركزية ستشهد سنة 2022:

- مواصلة تنفيذ برنامج تدعيم قدرات البلديات من طرف مركز التكوين ودعم اللامركزية من خلال إنجاز برنامج 2022 المعد من طرف البلديات حسب احتياجاتهم.
- مواصلة انجاز برنامج تجهيز البلديات الجديدة والقسط الأول من البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية.
- انطلاق انجاز برنامج الاستثمار البلدي لسنة 2022 بـ 272 بلدية في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية بتخصيص مساعدات غير موظفة بقيمة 125 م د.
- استكمال انجاز كافة المشاريع البلدية المدرجة ببرنامج تهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي في جميع أقساطه.
- مواصلة انجاز القسط الأول والانطلاق في انجاز القسط الثاني من المشاريع المدرجة بالبرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي بالمناطق الريفية الذي يضم 35 مشروعا بكلفة 50 م د لفائدة 13 مجلس جهوي.
- انطلاق انجاز القسط الثاني من البرنامج الخصوصي لتجهيز البلديات التي شملتها عملية توسعة لحدودها الترابية، عن طريق موارد قرض FICOL II في حدود 36.6 مليون أورو (حوالي 120 م د) بالإضافة إلى 3 مليون أورو في شكل هبة يتمّ تخصيصها للمساندة الفنية لبعض البلديات.
- الشروع في استغلال موارد اتفاقية الهبة المبرمة بين الحكومة السويسرية والحكومة التونسية بقيمة 24,7 م د تخصص للمساهمة في تمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

أما في مجال **التعاون الدولي اللامركزي**، فتهدف المشاريع والبرامج المنجزة في هذا الإطار إلى معاضدة مجهودات الدولة في المجال التنموي بالإضافة إلى إرساء ودعم علاقات الشراكة والتعاون اللامركزي على الصعيد الوطني والجهوي والمحلي وتعزيز قدرات الجماعات المحلية والاطلاع على التجارب المقارنة ما من شأنه أن يساهم في تطوير مناهج العمل وتعزيز القدرات في عديد المجالات. وفي هذا الإطار فقد شهدت سنة 2021:

- مواصلة إنجاز مشروع دعم اللامركزية بتونس ADEC في مكونه الخاص "بدعم الحوكمة المحلية والجهوية " وذلك بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ".
- الانتهاء من إنجاز المرحلة الثالثة من مشروع "المبادرة من أجل التنمية الجهوية" بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" والذي شمل ولايات الوسط الغربي والشمال الغربي وولاية مدنين.
- الشروع في بلورة الوثيقة التوجيهية الخاصة بإعداد استراتيجية وطنية للتنمية الجهوية لتكون إطارا دامجا لمختلف السياسات والبرامج التنموية وتمكن من تحديد التوجهات الكبرى والرؤية المستقبلية في هذا المجال.
- الشروع في إنجاز دراسة خاصة بتحسين نجاعة سياسات التنمية الجهوية بتونس والتي ستمكن من إحداث نظام لمتابعة وتقييم سياسات التنمية الجهوية بتونس بالإضافة إلى إعداد مؤشر جاذبية خاص بالجهات.

وسيتم خلال سنة 2022 العمل على بلورة برامج جديدة في إطار التعاون الدولي تهدف إلى تعزيز قدرات الفاعلين في مجالات التنمية المحلية والتخطيط واللامركزية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي مع إيلاء أهمية خاصة لمرافقة الجماعات المحلية في تجسيد النظام اللامركزي ومرافقة الدولة في عملية تركيز المجالس الجهوية المنتخبة وإعداد سيناريوهات خاصة بتقسيم البلاد إلى أقاليم.

الجزء الخامس:
التنمية المستدامة

الباب الأول: إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيدها

يعتبر ضمان استدامة الموارد الطبيعية وتنميتها من المحاور الرئيسية التي ترتكز عليها السياسة التنموية بتونس. ويمثل التحدي الراهن في تعبئة وإحكام استغلال هذه الموارد الشرط الأساسي لاستدامة التنمية في بلادنا. وقد شهدت سنة 2021 إنجازات دون المأمول في مجملها نظرا لتأثيرات جائحة كوفيد 19 على إنجاز المشاريع والبرامج.

الموارد المائية

في إطار حوكمة قطاع المياه ولمجابهة الطلب المتزايد لتلبية الحاجيات من الماء الصالح للشرب وتنمية القطاعات الاقتصادية، ينتظر الانتهاء من انجاز الدراسة الاستشرافية حول الماء في أفق 2050، وتعتمد هذه الدراسة على مقاربة إدارة مندمجة للموارد المائية. كما سيتواصل العمل على تنفيذ خطة تعبئة الموارد المائية التقليدية خاصة منها السطحية عبر انجاز السدود وعلى تحسين الاستغلال الرشيد للموارد المائية عبر برنامج الاقتصاد في مياه الري وذلك لبلوغ نسبة تجهيز المساحات القابلة للري بمعدات الاقتصاد في الماء بـ95% مع نهاية سنة 2022 علاوة على تدعيم دور الجمعيات المائية في إدارة الأنظمة المائية. وتتمثل أهم مشاريع سنة 2022 في:

- مواصلة أشغال بناء سدود الدويميس ببنزرت وملاق العلوي وتاسة بالكاف وتعلية سد بوهرتمة بجندوبة،
- الانتهاء من أشغال ربط سدّي سيدي سعد والهوارب بالقيروان ومواصلة تعصير قنال مجردة – الوطن القبلي لتدعيم منظومة تحويل المياه،
- مواصلة أشغال خزاني السعيدة والقلعة الكبرى بكل من منوبة وسوسة لتلبية منطقة تونس الكبرى ونابل والمناطق الساحلية من حاجيات الماء الصالح للشرب،
- مواصلة انجاز مشروع الحماية من الفيضانات بوادي مجردة في جزئه الأول الذي يشمل ولايات منوبة وأريانة وبنزرت.

الماء الصالح للشرب

اتسمت سنة 2021 بنقص في الموارد المائية وانتشار وباء كورونا، مما أثر سلبا على نسق انجاز المشاريع وتحقيق النتائج المنتظرة. ومن أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها:

- تعبئة الموارد التقليدية وغير التقليدية،

- تحسين التزود بالمناطق الريفية خاصة التي لا تتجاوز نسبة التزود بها المعدل الوطني،
- تحسين مردودية شبكات توزيع مياه الشرب للحفاظ على الموارد المائية في ظلّ التغيرات المناخية.

وينتظر ان تشهد سنة 2022 الرفع من نسق تنفيذ أشغال عدّة برامج كبرى من أهمّها:

- تحسين نوعية المياه من خلال التخفيض في درجة ملوحة المياه الموزعة بالجنوب التونسي ذات ملوحة تفوق 2غ/ل إلى مستوى لا يتجاوز 1.5غ/ل،
- مواصلة انجاز محطة تحلية مياه البحر بصفاقس ومحطة تحلية مياه البحر بالزارات واستكمال إنجاز محطة تحلية المياه بسوسة في إطار تعبئة الموارد غير التقليدية،
- الشروع في أشغال محور الجلب ببنزرت ومواصلة أشغال محور الجلب بباجة،
- مواصلة إنجاز مشروع تحسين مردودية الشبكات بالوسط والجنوب التونسي،
- مواصلة تزويد المناطق الريفية عن طريق مختلف البرامج (الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الهندسة الريفية والتنمية الجهوية).

الغابات والمراعي وتهيئة الأراضي الفلاحية

شهدت سنة 2021 عديد الحرائق بالغابات نتيجة ارتفاع الحرارة (زيادة بـ 10 درجات عن المعدل خلال فصل الصيف) أتلفت ما يقارب 26000 هك مقابل معدل سنوي في حدود 400 هك خلال فترة 2005-2010، وهو ما يساوى مجهود 6 سنوات من التشجير حسب نسق السنوات الأخيرة الذي لا يتجاوز 4000 هك (12 ألف هك سنويا قبل سنة 2010). وسيؤدّي هذا التدهور في المساحة الغابية الى ارتفاع نسق الانجراف وتعرية الأراضي الفلاحية وارتفاع الرسوبات بالسدود علاوة على مضاعفة هشاشة متساكني الغابات وتدنّي ظروف العيش بها.

وتحتل الغابات والمراعي والأراضي الفلاحية مكانة هامة في مكونات الثروة الطبيعية حيث تضطلع بدور اجتماعي واقتصادي وبيئي هام. وينتظر ان تتضافر الجهود خلال سنة 2022 من خلال رفع نسق تشجير الغطاء الغابي والرعوي عبر:

- استكمال مشروع التصرف المندمج في الغابات الذي يهم ولايات زغوان وسليانة وباجة وجندوبة والكاف،
- مواصلة إنجاز مشروع التصرف في المشاهد الطبيعية بعد إعادة هيكلته والذي يهم 8 ولايات بالشمال والوسط الغربي،
- مواصلة انجاز برنامج التصرف في الموارد الطبيعية بالمناطق الهشة ويشمل 5 ولايات وهي الكاف وسليانة وبنزرت وسيدي بوزيد والقيروان وهي بالخصوص مناطق ذات قدرة ضعيفة لمجابهة التغيرات المناخية مع التركيز على تدعيم البنية الأساسية الريفية بها،
- تنفيذ البرنامج السنوي للغابات عبر تكثيف عمليات التشجير والبرنامج السنوي للمحافظة على المياه والتربة عبر برمجة عديد العناصر في الغرض إضافة الى مقاومة الحرائق في الغابات.

المناطق السقوية

تكمن أهمية المناطق السقوية في مساهمتها الهامة في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة (ما يقارب 35%). ولتحسين مردوديتها يتم العمل على إعطاء الأولوية لإعادة تهيئة وتعصير المناطق السقوية العمومية الموجودة وتثمينها.

وسيرتكز العمل خلال سنة 2022 على إنجاز المشاريع المتواصلة في مختلف الولايات خاصة مشاريع تعصير وتهيئة المناطق السقوية العمومية للتقليص من نسبة ضياع المياه وتحسين الإنتاجية وذلك بمناطق سيدي ثابت (3200 هك) وحوض مجردة السفلى في مرحلته الثانية (2800 هك) ومرناق (6500 هك) والعروسية (2750 هك)، إضافة الى مواصلة مشروع تثمين المناطق السقوية بولايات القيروان والقصرين وسيدي بوزيد من خلال تنمية سلاسل القيمة لـ9 آلاف هك من المناطق السقوية العمومية عبر مجهود التعاونيات الفلاحية كطرف فاعل في تنمية هذه المنظومة ومشروع تكثيف المناطق السقوية بولايات جندوبة وباجة وسليانة وبنزرت ونابل وصفاقس الذي يشمل 25 ألف هك.

كما سيتواصل إنجاز البرامج السنوية لصيانة التجهيزات المائية وتهيئة المسالك الفلاحية قصد تسهيل استغلال المناطق السقوية وتحسين إنتاجيتها إضافة الى إحداث 7 مناطق سقوية جديدة على مساحة 507 هك بعدد من الولايات وإعادة تهيئة 4 مناطق سقوية على مساحة 4606 هك.

الصيد البحري

شهدت سنة 2021 مواصلة إنجاز عدد من مشاريع دعم البنية الأساسية الميناءية إضافة الى مواصلة تنفيذ برنامج دعم وكالة موانئ وتجهيزات الصيد البحري بالتجهيزات الأساسية لتحسين الخدمات المسداة لحرفائها.

ومن المنتظر أن تشهد سنة 2022 مواصلة المجهودات الرامية لمجابهة الصيد العشوائي خصوصا عبر تكثيف الرقابة وتركيز 100 كلم^2 إضافية من الأرصفة الاصطناعية بالمناطق الساحلية ذات الأولوية وبلوغ 1640 كلم^2 مع موفى سنة 2022 إضافة الى مواصلة انجاز مختلف المشاريع المتصلة بتطوير البنية التحتية للصيد البحري على غرار تهيئة موانئ سيدي يوسف وسيدي منصور وقابس وطبلبة والمهدية وقلعة الأندلس وقليبية.

الباب الثاني: ترشيد استهلاك الطاقة والطاقات المتجددة

شهد مجال **ترشيد استهلاك الطاقة** خلال سنة 2021 تنفيذ مجموعة من المشاريع والبرامج التي تم إقرارها خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 28 فيفري 2018، والذي يهدف بالأساس إلى دعم استعمالات الطاقات البديلة في مختلف المجالات وتتمثل في:

- الانطلاق في تنفيذ البرنامج الوطني لاستبدال 4 مليون فانوس متوهّج بفوانيس مقتصدة للطّاقة،
- المشروع النموذجي للتحكم في الطاقة بالمساجد بولاية توزر،

- المشروع النموذجي لتجديد شبكة التنوير العمومي ببلدية توزر،
- مواصلة تنفيذ العمليات المتعلقة بالنجاعة الطاقية في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات من خلال المصادقة على إبرام 36 عقد برنامج في قطاع الصناعة و8 عقود برامج في قطاع النقل و17 عقد برنامج في قطاع الخدمات،
- انجاز التدقيق الطاقي لفائدة 11 بلدية نموذجية في إطار برنامج إنجاز تدقيق طاقي لـ 350 بلديّة وذلك بالنسبة للبناءات والمنشآت وشبكة التنوير العمومي وأسطول العربات، ومن المؤمّل أن يتوّج هذا التدقيق برسم خطة عمل لتنفيذ المشاريع وضبط برنامج متكامل للاستثمار البلدي في ميدان النجاعة الطاقية والطاقات المتجددة،
- الانطلاق في تنفيذ برنامج العزل الحراري لأسطح 20 منزل،
- انطلاق برنامج الانتقال الطاقي بالمباني العمومية بمكونيه: النهوض بالنجاعة الطاقية في المباني العمومية والنهوض باستعمال الطاقة الشمسية في القطاع العمومي بكلفة جملية تفوق 200 م د ممولة من طرف ميزانية الدولة (موارد عامة للميزانية وقروض خارجية موظفة) وموارد أخرى في شكل هبة علاوة عن المساهمة العينية للوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة. ويهدف هذا البرنامج إلى توفير الإحاطة الفنية والمالية للهياكل العمومية لاستغلال الإمكانات المتاحة للنجاعة الطاقية في المباني العمومية وذلك لتنفيذ برنامج لتجهيز المباني العمومية بالألواح الفلطاضوئية لإنتاج الكهرباء (قرابة 30 ميغاواط) .

كما تم الشروع في إعداد دراسة تحت عنوان "تنمية اقتصادية منخفضة الكربون" بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية تهدف إلى توفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار في قطاع الطاقة بكلفة 2,4 م د، بالإضافة إلى إعداد الدراسة الاستراتيجية المتعلقة بتطوير استعمال الطاقات المتجددة في غضون سنة 2050.

أما فيما يتعلق بسنة 2022، فسيتواصل العمل لتحقيق الانتقال الطاقي وذلك من خلال:

- تجديد حوالي 2000 نقطة إنارة في إطار برنامج تجديد شبكة التنوير العمومي في مرحلته النموذجية بولاية توزر،
- تجهيز حوالي 110 مسجد في إطار برنامج التحكم في الطاقة بالمساجد،
- استبدال 1 مليون فانوس متوهج بفوانيس LED،
- الانطلاق في تنفيذ برنامج استبدال الثلاجات القديمة بثلاجات ذات كفاءة طاقية عالية،
- استكمال الدراسة الخاصة بالنجاعة الطاقية للمباني العمومية وتركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة تناهز 5 ميغاواط بالمؤسسات التربوية وذلك في إطار برنامج الانتقال الطاقي بالمباني العمومية،
- تنفيذ العزل الحراري لأسطح 500 منزل،
- انجاز التدقيق الطاقي لفائدة 339 بلدية في إطار برنامج إنجاز تدقيق طاقي لـ 350 بلديّة وذلك بالنسبة للبناءات والمنشآت وشبكة التنوير العمومي وأسطول العربات،

- تنفيذ العمليات المتعلقة بالنجاعة الطاقية في قطاعات الصناعة والنقل والخدمات من خلال برمجة إبرام 90 عقد برنامج.

أما فيما يتعلق ببرامج التحسيس، فقد تمّت برمجة عديد الحملات التحسيسية والتوجيهية المتعلقة بالتحكم في الطاقة وتنفيذ البرنامج الثلاثي المصادق عليه بالمجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 7 جوان 2019.

كما سيتم استكمال دراسة "تنمية اقتصادية منخفضة الكربون" بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وتحيين دراسة تطوير ترشيد استهلاك الطاقة في غضون سنة 2050.

أما بالنسبة لمجال **الطاقات المتجددة**، فقد شهدت سنة 2021:

- <u>في إطار نظام التراخيص</u>: الإعلان في ماي 2021 عن نتائج الدعوة الرابعة لتقديم مشاريع لإنجاز 70 ميغاواط من الطاقة الشمسية (6 X 10 ميغاواط لكل مشروع و10 X 01 ميغاواط لكل مشروع) والحصول على تعريفات تنافسية في حدود 118 مليم/كيلواط ساعة بالنسبة لفئة 10 ميغاواط مقابل 128 مليم/كيلواط ساعة للجولة الثالثة و180 مليم/كيلواط ساعة بالنسبة لفئة 1 ميغاواط مقارنة بـ 200 مليم/كيلواط ساعة للجولة الثالثة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه ومنذ بداية البرنامج في 2017، قامت الوزارة المكلفة بالطاقة بإجراء 4 دعوات لتقديم مشاريع وأسندت من خلالها 62 موافقة مبدئية منها 4 موافقات مبدئية لمشاريع لطاقة الرياح من فئة 30 ميغاواط و24 موافقة مبدئية لمشاريع للطاقة الشمسية الفولطاضوئية من فئة 10 ميغاواط و34 موافقة مبدئية لمشاريع للطاقة الشمسية الفولطاضوئية من فئة 1 ميغاواط. وبلغت بذلك القدرة الجملية المسندة 394 ميغاواط بقيمة استثمارات تناهز 800 م د. أما على مستوى الإنجاز الفعلي، فقد تم إلى حدّ الآن ربط محطة بالنفيضة بقدرة 1 ميغاواط والانتهاء من تركيز محطتين بقدرة 10 ميغاواط بتطاوين و1 ميغاواط بقابس في طور الربط بالشبكة، بالإضافة إلى الانطلاق في تركيز محطتين أخريين بقدرة جملية 11 ميغاواط.

ورغم ما تم إنجازه، يشكو هذا النظام من عدة إشكاليات على مستوى تمويل المشاريع والربط بالشبكة والحصول على التراخيص الإدارية المستوجبة وتخصيص الأراضي.

- <u>في إطار نظام اللزمات</u>: استكمال الاتفاقيات والعقود الخاصة بتركيز مشاريع 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية على خمسة مواقع بكل من تطاوين (200 ميغاواط) والقيروان (100 ميغاواط) وقفصة (100 ميغاواط) وسيدي بوزيد (50 ميغاواط) وتوزر (50 ميغاواط) والمصادقة عليها من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة بوزارة الصناعة والطاقة والمناجم واللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء برئاسة الحكومة وعرضها على لجنة الطاقة بالبرلمان وإمضاؤها من قبل المستثمرين في جويلية 2021 في انتظار المصادقة عليها علما أنّه تم خلال سنة 2018 الإعلان عن طلب عروض دولي لتركيز هذه المشاريع. وبعد استكمال إجراءات طلب العروض في 2019 تحصلت الوزارة على تعريفات

منخفضة تتراوح بين 72 و97 مليم/كيلواط ساعة وهي الأفضل لمشاريع مماثلة من حيث الحجم في إفريقيا والمنطقة العربية في تلك الفترة. وسيساهم انجاز هذه المشاريع في التقليص من العجز الطاقي والحدّ من واردات الغاز الطبيعي بما قيمته 130 م د سنويا. كما تم سنة 2018 الإعلان عن طلب عروض دولي لتركيز 300 ميغاواط من طاقة الرياح على موقعين دوليين بكل من ولايتي نابل بجبل سيدي عبد الرحمان (200 ميغاواط) وقبلي بجبل طباقة (100 ميغاواط)، وقد تم استكمال مرحلة طلب عروض الانتقاء الأولي واختيار قائمة مختصرة للمستثمرين الذين سيشاركون في طلب العروض المضيق الذي لا يزال جاريا في انتظار استكمال حملة قيس سرعة الرياح التي ستنطلق خلال الثلاثي الأخير من سنة 2021.

- في إطار الإنتاج الذاتي: تم خلال سنة 2020 تركيز حوالي 23 ميغاواط من وحدات الطاقة الشمسية الفولطاضوئية الصغيرة على أسطح المنازل مرتبطة بالجهد المنخفض لتصل القدرة الجملية منذ انطلاق برنامج بروسول–إلاك في سنة 2010 إلى حوالي 106 ميغاواط وينتظر أن تصل القدرة الجملية إلى حدود 150 ميغاواط في موفى سنة 2021. من جهة أخرى، تم حتى موفى شهر جوان 2021 اسناد 245 ترخيصا لمحطات شمسية فولطاضوئية مرتبطة بالجهد المتوسط بقدرة حوالي 45 ميغاواط.
- وفي إطار البرنامج الوطني لتجهيز مساكن العائلات المحدودة الدّخل المرتبطة بالجهد المنخفض بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشّمسية الفوطوضوئيّة والذي تم إقراره خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 28 فيفري 2018، سيتم موفى سنة 2021 وفي مرحلة أولى إنجاز برنامج نموذجي يخص تجهيز 4 آلاف عائلة بولاية توزر، وذلك على إثر إمضاء القرار المتعلق بتنفيذه من قبل الوزراء المشرفين على الهياكل المتدخلة في التنفيذ.
- الانطلاق في إنجاز المرحلة الأولى النموذجية لبرنامج تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بغرض الاستهلاك الذاتي بالنسبة العائلات متوسطة الدخل والتي تمثل الشريحة الأكثر دعما من طرف الدولة على مستوى سعر الكهرباء، بهدف استهدافها وإدراجها ضمن برنامج يمكّن الدولة من تقليص حجم هذا الدعم وينفذ هذا البرنامج بدعم من صندوق "NAMA Facility" وذلك بإسناد هبة بقيمة 15.1 مليون أورو.
- تركيز مساحة جمليّة من اللاقطات الشمسية تقدر بـ 55 ألف م^2 لتسخين المياه في قطاع السكن والمهن الصغرى و2000 م^2 في قطاعي الصناعة والخدمات.
- الانطلاق في إجراءات إحداث هيئة تعديلية بقطاع الكهرباء.
- الانطلاق في إعداد "مجلة للطاقات المتجددة" لإرساء إطار موحد للنهوض بالقطاع.

أما فيما يتعلق بسنة 2022، فسيتواصل العمل في مجال الطاقات المتجددة وذلك من خلال:

- نظام التراخيص: مواصلة العمل على انجاز المشاريع المبرمجة والعمل على حل الإشكاليات العالقة،
- نظام اللزمات: الانطلاق في إنجاز مشاريع الطاقة الشمسية الفولطاضوئية بقدرة 500 ميغاواط بداية من سنة 2022 على أن تدخل حيز الاستغلال بداية من سنة 2023. أما بالنسبة لتركيز 300 ميغاواط من طاقة الرياح، ينتظر أن تتلقى الوزارة المكلفة بالطاقة العروض المالية موفى سنة 2022 وينتظر أن تدخل هذه

المشاريع حيز الاستغلال في غضون سنة 2024. ومن المنتظر نشر طلبات عروض جديدة لتركيز 200 ميغاواط من الطاقة الشمسية و150 ميغاواط من طاقة الرياح موفى سنة 2022،

- الإنتاج الذاتي: تركيز قدرة إضافية تناهز 40 ميغاواط من الانتاج الذاتي للكهرباء بالنسبة للمنشآت المرتبطة بالجهد المنخفض،
- استكمال تنفيذ المرحلة النموذجية المتعلقة بتجهيز 4 آلاف عائلة بالطاقة الشمسية في إطار البرنامج الوطني لتجهيز مساكن العائلات المحدودة الدّخل المرتبطة بالجهد المنخفض بوحدات لإنتاج الكهرباء من الطاقة الشّمسية الفوطوضوئيّة،
- تركيز تجهيزات بقدرة تناهز 7 ميغاواط في إطار المرحلة الأولى النموذجية لبرنامج تركيز تجهيزات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بغرض الاستهلاك الذاتي بالنسبة للعائلات متوسطة الدخل.
- تنفيذ برنامج صيانة الأنظمة الفوطوضوئية قسط 2022.

الباب الثالث: تهيئة ترابية متوازنة تشمل كل الجهات وتحترم التوازنات البيئية

تمثل التهيئة الترابية جملة الاختيارات والتوجهات والإجراءات التي يتم ضبطها على المستوى الوطني أو الجهوي لتنظيم استعمال المجال الترابي وضمان التناسق في تركيز المشاريع الكبرى للبنى الأساسية والتجهيزات العمومية والتجمعات السكنية وفق نظرة بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني في إطار تنمية مستدامة للحفاظ على حق الأجيال القادمة.

ومن هذا المنطلق، تلعب التهيئة الترابية دورا هاما وأساسيا في مجال التخطيط الترابي وتوفير الأرضية الملائمة لتركيز البنى التحتية والتجهيزات العمومية الكبرى.

وقد تواصل العمل خلال سنة 2021 لاستكمال الدراسات والمشاريع المتواصلة بالإضافة إلى:

- الانطلاق في دراسة المثال التوجيهي لتهيئة الساحل الشرقي لبنزرت.
- الإعداد لانطلاق دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني. وتم في الغرض إعداد مذكرة توجيهية للتهيئة الترابية لتكون إطارا لجميع دراسات ومشاريع التهيئة الترابية وخاصة دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني وذلك بتمويل من الاتحاد الأوروبي باعتماد المسار التشاركي. ويتم حاليا إعداد الضوابط المرجعية للدراسة وملف طلب العروض الخاص بها.

أما بالنسبة لسنة 2022، فسيتواصل العمل على مواصلة تنفيذ الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية التي تم ضبطها والشروع فيها منذ سنة 2017 والمتمثلة أساسا في:

- العمل على مراجعة الإطار التشريعي للتهيئة الترابية ضمن المجلة الجديدة.
- الرفع من نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي.

- العمل على تحسين الاتصال والتواصل مع مختلف الأطراف المتدخلة في مجال التهيئة الترابية.
- العمل على دعم مبادئ الحوكمة المفتوحة من خلال نشر دراسات التهيئة الترابية على موقع الوزارة.

وسيتم في هذا الإطار مواصلة إعداد الدراسات التي انطلق إنجازها في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى انطلاق دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لمدينة مدنين.

وينتظر أن تبلغ الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2022 في ميدان التهيئة الترابية 1650 أ د دفعا.

وتجسيما لهدف تنسيق مختلف التدخلات القطاعية في إطار رؤية موحدة ومنسجمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في كامل جهات البلاد ولكل الفئات، تضبط الأمثلة التوجيهية للتهيئة سواء على المستوى الوطني أو الجهوي الخيارات والتوجهات الاستراتيجية والأولويات لمختلف القطاعات على المدى المتوسط والبعيد وتحدد تصورا لتنفيذها بطريقة متناغمة بأبعادها الزمنية والمكانية والمالية لتحقيق التطور المنشود في إطار السياسة العمومية للتنمية. وفي هذا الإطار، تقوم سياسة التهيئة الترابية المستقبلية على "**النهوض بالتهيئة الترابية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة**" كهدف يتم التركيز عليه انطلاقا من سنة 2022 من خلال دعم الجماعات المحلية والفاعلين العموميين لضمان تناسق مختلف التدخلات القطاعية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي وذلك بإعداد دراسات التهيئة الترابية بطريقة تشاركية مع كافة المتدخلين المعنيين لضمان التنسيق عند تنفيذ برامجها واعتماد مخرجاتها.

وقد تمّ في هذا الإطار وضع التقديرات التالية لقيس مؤشر الأداء:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات			2021	تقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي	نسبة	-	%60	%75	%80	%85	%90	%95

وفي إطار التعاون الدولي، تم في نهاية سنة 2020 الانتهاء من إنجاز دراستين هامتين هما:

- دراسة إحداث المرصد الوطني لديناميكية المجال الترابي في إطار برنامج دعم سياسة المدينة بهبة من الوكالة الفرنسية للتنمية تقدر بحوالي 53 ألف يورو.
- دراسة المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة بجزيرة جربة بهبة من صندوق البيئة العالمية / الصندوق الخاص بتغير المناخ (برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتونس) تقدر بحوالي 387 أ د.

ومن ناحية أخرى، تمت الموافقة المبدئية من طرف صندوق البيئة العالمي / الصندوق الخاص بتغير المناخ (برنامج الأمم المتحدة للتنمية بتونس) على تمويل دراسة جديدة حول "التهيئة الترابية والتغيرات المناخية".

الباب الرابع: حماية البيئة

عرفت البلاد خلال السنوات الأخيرة تدهورا للوضع البيئي نظرا للإشكاليات التي عرفتها جلّ الهياكل والمؤسسات المتدّخلة في المجال، ورغم ذلك تواصلت الجهود خلال **سنة 2021** للحدّ من التلوث والرفع من مستوى العيش.

وفي هذا الإطار ستتظافر الجهود خلال **سنة 2022** في مجال حماية البيئة حيث تمّ رصد استثمارات تقدر بحوالي 373 م د **في مجال التصرف في المياه المستعملة** لإنجاز المشاريع التالية:

- إتمام أشغال توسيع شبكات التطهير بمنطقة حروش بقمرت ونابل والحمامات وبني خيار بكلفة 8,5 م د،
- تهذيب شبكات التطهير بجبل الجلود وأريانة (حي التعمير وأريانة الجديدة) وولاية نابل بكلفة 23 م د،
- تهذيب المحول الرئيسي بالطريق الوطنية عدد 2 بالقيروان بكلفة 1,7 م د،
- تهذيب شبكة التطهير بالطريق السياحية بحمام سوسة بولاية سوسة بكلفة 3,8 م د،
- إتمام أشغال تطهير مدينة الكندار بكلفة 13 م د،
- إتمام أشغال إنجاز محطة تطهير جديدة بالوسط الحضري بكندار من ولاية سوسة،
- إتمام أشغال توسيع وتهذيب 4 محطات تطهير بالمهدية والجم والوردانين وسيدي بوعلي،
- مواصلة أشغال تطهير 5 مدن وهي دار علوش ومنزل حر وأزمور بولاية نابل (19 م د) وقصر قفصة والمظيلة (21,5 م د)،
- مواصلة توسيع شبكة التطهير برواد وسكرة بكلفة 15 م د،
- مواصلة تهذيب المجمع الرئيسي لتصريف المياه المستعملة بشارع الجمهورية بالمهدية بكلفة 3,2 م د،
- مواصلة أشغال تهذيب شبكات التطهير بمدن توزر ونفطة ودقاش بكلفة 1,5 م د،
- مواصلة تهذيب منظومة تحويل المياه المستعملة بطبلبة–البقالطة بكلفة 17 م د،
- مواصلة أشغال تهذيب 10 محطات ضخ بولاية سوسة بكلفة 14,5 م د،
- مواصلة أشغال توسيع وتهذيب محطتي تطهير جنوب مليان والمحرس،
- مواصلة أشغال محطة التطهير الصناعية بالمكنين،
- مواصلة أشغال إنجاز منظومة تحويل المياه المستعملة من أكودة إلى محطة التطهير سوسة حمدون بكلفة 56 م د.

كما ينتظر خلال **سنة 2022**:

- انطلاق أشغال إنجاز 10 محطات تطهير جديدة وهي سوسة الشمالية 2 وتالة والسواسي والخليدية وجبل الوسط والصخيرة وبئر علي بن خليفة وتاكلسة وتيبار وبئر مشارقة،
- انطلاق أشغال المعالجة الثلاثية لقطب التطهير سوسة حمدون بكلفة 8 م د،

- انطلاق أشغال توسيع وتهذيب 5 محطات تطهير وهي الحمامات الجنوبية ومجاز الباب وسليانة ونفطة والقصرين،
- انطلاق أشغال محطة تطهير المنطقة الصناعية المنستير،
- انطلاق أشغال المعالجة الثلاثية بمحطة التطهير المهدية بكلفة 8 م د،
- انطلاق أشغال تجديد التجهيزات الكهروميكانيكية لمحطات الضخ SP1 وSP2 بالعطار بكلفة 6,5 م د،
- انطلاق أشغال تجديد التجهيزات الكهروميكانيكية لمحطة رفع المياه المستعملة بمحطة التطهير شطرانة بكلفة 3,5 م د،
- توسيع شبكات التطهير بحومة السوق بجربة (أحياء الزاوية وسيدي محرز ومنطقتي مليتة والرياض) وجربة أجيم وجرجيس (الطريق الرابطة بين السويحل وللا مريم) بكلفة 19 م د،
- توسيع شبكة التطهير بولايتي سوسة والمنستير بكلفة 5,5 م د،
- توسيع شبكة التطهير ببن عروس بكلفة 1,6 م د،
- تهذيب شبكة التطهير بمدن صفاقس وقبلي بكلفة 15 م د،
- تهذيب محطات الضخ بولاية تونس (محطات حي الطابق بالمرسى ودار نوار بقمرت وY3 وياسمين قرطاج وY1 بصلامبو وY2 بقرطاج) بكلفة 10,3 م د،
- تهذيب محطات الضخ بولاية بن عروس (محطاتSPA2 وSPA3 بحمام الأنف وE1 وE2 بمقرين والمروج 4 وحي الصنوبر بحمام الشط وSPTR برادس وSR5 بالمحمدية) بكلفة 6,1 م د،
- تهذيب شبكات التطهير بمدن طبلبة والبقالطة والمكنين وزرمدين بولاية المنستير بكلفة 9,2 م د،
- تهذيب مجمع المياه "G" بحي الرياض بسوسة بكلفة 7,6 م د،
- تهذيب 12 محطة ضخ بولاية المنستير بكلفة 26 م د،
- تهذيب محطة الضخ SR4 بقابس بكلفة 2,2 م د،
- تهذيب قناة تحويل المياه المستعملة قطر 1400 مم بالطريق عدد 36 MC ببن عروس بكلفة 6 م د،
- منظومة تحويل المياه المستعملة من محطة التطهير سوسة الشمالية إلى محطة الضخ أكودة بكلفة 12 م د،
- انطلاق أشغال تطهير 15 مدينة وهي الخليدية وجبل الوسط وملولش ونصر الله ومنزل مهيري والصخيرة وبئر علي بن خليفة وتاكلسة وتيبار وشط مريم وبئر مشارقة ووادي الزرقاء والسواسي وتالة.

كما ستشهد سنة 2022 مواصلة البرنامج السنوي المخصص لصيانة الأودية والمجاري العابرة للمدن والذي يهم جهر وتنظيف 54 وادي ومجرى بطول 84 كلم موزّعة على 9 ولايات وهي تونس وأريانة ومنّوبة وبن عروس وبنزرت ونابل وسوسة والقيروان وصفاقس وذلك باعتمادات في حدود 2,2 م د.

أمّا في مجال التصرّف في النفايات، فتقدّر الاستثمارات خلال سنة 2022 بـ 56.3 م د ستخصص لـ:

- الانطلاق في دراسة إنجاز 3 وحدات لمعالجة وتثمين النفايات بكل من باجة/جندوبة وصفاقس ومدنين،
- إنجاز أشغال خانة جديدة ببرج شاكير وولايات القيروان ونابل وبنزرت وصفاقس،

- انجاز أشغال لتوسعة الخانة المخصصة لردم النفايات بولاية سوسة،
- انجاز دراسة وحدة معالجة النفايات بالقصرين،
- مواصلة أشغال المراكز التحويلية لاستكمال منظومة التصرف في النفايات بباقي الولايات والتي تشمل قليبية وسيدي الهاني،
- الانطلاق في دراسات وأشغال تهيئة وتأهيل المصبات المراقبة في طور الاستغلال ببرج شاكير ونابل وصفاقس،
- انطلاق مشروع تأهيل مركز معالجة النفايات الصناعية والخاصة بجرادو.

وفيما يخصّ **حماية وتهيئة الشريط الساحلي**، فتقدّر الاستثمارات خلال سنة 2022 بـ 25 م د ستخصص أساسا لمواصلة أشغال حماية الشريط الساحلي بالقنطاوي الجنوبية بسوسة من الانجراف البحري ومواصلة انجاز مشروع حماية الشريط الساحلي لسليمان من الانجراف البحري ومواصلة أشغال حماية كل من فلاز المنستير وكرنيش بنزرت وجزء من الشريط الساحلي بكاب زبيب (ولاية بنزرت) من الانجراف البحري والانطلاق في أشغال حماية الشريط الساحلي شط مامي ببنزرت وأغير جربة وشواطئ الرجيش–سلقطة (ولاية المهدية) من الانجراف البحري إضافة إلى ومواصلة أشغال إعادة بناء رصيف الإرساء بالميناء القديم بغار الملح (ولاية بنزرت) وحماية القنال الشمالي لسبخة بن غياضة (ولاية المهدية) من التموجات فضلا عن القيام بالبرامج السنوية كالمساهمة في تنظيف الشواطئ وإنجاز الفسح الشاطئية وبرامج التحسيس والتكوين. وبالإضافة إلى ذلك، سيتواصل إنجاز أمثلة التصرف في المناطق الساحلية الحساسة ودراسات استصلاح وتهيئة سباخ سيدي خليفة وسبخة الديماس وسبخة الساحلين (المنستير) وسبخة المالح.

كما ينتظر إنجاز عدد من المشاريع تتعلق بالمحافظة على الملك العمومي البحري منها مواصلة مشروع رقمنة الملك العمومي البحري وارتفاقاته بكلفة جملية تقدر بحوالي 1,1 م د، إضافة إلى مواصلة تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري لعدة مناطق من الشريط الساحلي (منطقة أغير بجربة، منطقة سليمان وسبخة بوزيد من ولاية نابل وسبخة الساحلين وسبخة خنيس من ولاية المنستير، ومنطقة مدغشقر بصفاقس) وتحديد وإعادة تحديد الملك العمومي الميناءي لعدة موانئ بحرية (ميناء الصيد البحري بالبقالطة، ميناء الصيد البحري بالمنستير، ميناء الصيد البحري بالكتف، ميناء الصيد البحري بسوسة، ميناء الصيد البحري بالمهدية، ميناء الصيد البحري بالهوارية، الميناء التجاري بصفاقس، الميناء الترفيهي ببنزرت، الميناء الترفيهي ياسمين الحمامات).

وفي مجال مجابهة التغيرات المناخية، سيتم مواصلة دعم القدرات الوطنية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاق باريس حول المناخ والمساهمة في المجهودات الدولية للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة والتأقلم مع التغيرات المناخية وتقديم الدعم والمساندة الفنية للقطاعات المعنية لإنجاز دراسات الحساسية للتغيرات المناخية وإعداد البرامج الخاصة بالتخفيف من الانبعاثات الغازية، إلى جانب العمل على إدراجها ضمن استراتيجيات وخطط التنمية القطاعية، وتقييم ومتابعة البرامج والمشاريع في مجال التخفيف والتأقلم وتقدم تنفيذ الالتزامات الوطنية بموجب المساهمات المحددة وطنيا (INDCs) واتفاق باريس.

وسيتمّ العمل على تنفيذ مشروع خطة وطنية للنوع الاجتماعي والتغييرات المناخية في سنة 2022 تُشرف عليها وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ. كما سيتم العمل على إدراج مشروع خطة العمل الوطنية لإدراج حقوق الطفل في السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالتغيرات المناخية والتي تعمل وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ على وضعها بالشراكة مع جميع الأطراف المتدخلة خلال سنة 2022.

كما سيتم العمل على تدعيم القدرات الوطنية لرصد المخاطر الطبيعية وتعزيز الإنذار المبكر للتوقي من الكوارث والحدّ من آثارها وضبط وتدعيم خطط للتصرف في الكوارث الصناعية والتكنولوجية.

وفي مجال حماية المدن من الفيضانات، فتقدّر الاستثمارات الجملية بـ 152.5 م د سنة 2022 ستوجه أساسا لـ:

- مواصلة إنجاز القسط الأول من مشروع حماية تونس الغربية من الفيضانات بكلفة جملية تقدر بحوالي 178 م د،
- مواصلة حماية المناطق الشمالية والشرقية لتونس الكبرى من الفيضانات بكلفة جملية تقدر بحوالي 34 م د،
- مواصلة تهيئة وادي قابس بكلفة جملية تقدر بحوالي 7 م د،
- مواصلة حماية بعض المدن من الفيضانات على غرار مدن جرزونة ومنزل عبد الرحمان وبنان وقصيبة المديوني والمرناقية وبن قردان وزغوان والفحص،
- مواصلة إعداد الدراسة الاستراتيجية للتصرف في مخاطر الفيضانات بتونس بكلفة جملية تقدر بحوالي 5 م د،
- الانطلاق في أشغال حماية 35 مدينة مبرمجة لسنوات 2022 و2023 و2024 موزعة على ولايات منوبة وبن عروس وبنزرت ونابل وزغوان والكاف وباجة وجندوبة وسليانة والمنستير والمهدية وصفاقس والقيروان والقصرين وقفصة وتوزر وقابس ومدنين بكلفة جملية تقدر بحوالي 198 م د.

الملحق الإحصائي

قائمة الجداول

جدول عدد I : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د) i

جدول عدد II : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%) ii

جدول عدد III : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%) iii

جدول عدد IV : الادخار والتمويل بالأسعار الجارية iv

جدول عدد V : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%) v

جدول عدد VI : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) vi

جدول عدد VII : مؤشرات ديمغرافية vii

جدول عدد VIII : مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني viii

جدول عدد IX : مؤشرات في مجال الصحة x

جدول عدد X : مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة x

جدول عدد XI : مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي xi

جدول عدد XII : التشغيل xi

جدول عدد I : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (م د)

2022	2021	2020	2019	2018	
138 238,9	127 181,1	117 053,1	122 671,4	112 634,2	الناتج المحلي بأسعار السوق
73 482,0	64 579,0	54 359,2	69 751,3	66 052,3	واردات الخيرات والخدمات
25 238,9	24 840,3	23 471,6	23 013,7	20 384,1	الاستهلاك العمومي
102 786,4	94 540,2	88 381,4	88 192,3	80 836,2	الاستهلاك الخاص
128 025,3	119 380,5	111 853,0	111 206,0	101 220,3	جملة الاستهلاك
21 310,7	19 216,6	17 741,4	23 939,5	22 143,6	تكوين رأس المال الثابت
60 817,0	52 793,6	44 860,1	56 308,1	51 469,9	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد II : الموارد والاستعمالات بالأسعار الجارية (%)

2022	2021	2020	2019	2018	
8,7	8,7	-4,6	8,9	10,4	الناتج المحلي بأسعار السوق
13,8	18,8	-22,1	5,6	19,8	واردات الخيرات والخدمات
1,6	5,8	2,0	12,9	5,1	الاستهلاك العمومي
8,7	7,0	0,2	9,1	10,0	الاستهلاك الخاص
7,2	6,7	0,6	9,9	9,0	جملة الاستهلاك
10,9	8,3	-25,9	8,1	8,3	تكوين رأس المال الثابت
15,2	17,7	-20,3	9,4	21,0	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد III : الموارد والاستعمالات بالأسعار القارة (%)

2022	2021	2020	2019	2018	
2,6	2,9	-9,2	1,4	2,5	الناتج المحلي بأسعار السوق
6,3	8,0	-19,3	-6,9	2,6	واردات الخيرات والخدمات
0,4	0,6	-6,0	3,0	0,6	الاستهلاك العمومي
1,8	1,2	-5,1	2,3	2,4	الاستهلاك الخاص
1,5	1,1	-5,3	2,4	2,1	جملة الاستهلاك
4,9	2,7	-28,7	0,5	2,2	تكوين رأس المال الثابت
5,9	10,3	-20,4	-4,1	4,8	صادرات الخيرات والخدمات

جدول عدد IV : الادخار والتمويل بالأسعار الجارية

	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي بأسعار السوق	112 634,2	122 671,4	117 053,1	127 181,1	138 238,9
صافى المداخيل من الخارج	-3 002,7	-3 695,8	-4 195,2	-3 666,8	-4 285,2
الناتج القومي الإجمالي	109 631,5	118 975,5	112 857,8	123 514,4	133 953,6
صافى التحويلات الجارية	5 440,2	6 409,1	6 438,3	7 675,6	8 418,5
الدخل الوطني المتاح الإجمالي	115 071,7	125 384,6	119 296,2	131 189,9	142 372,2
جملة الاستهلاك	101 220,3	111 206,0	111 853,0	119 380,5	128 025,3
الادخار الوطني	13 851,4	14 178,6	7 443,1	11 809,4	14 346,9
النسبة من الدخل المتاح (%)	**12,0**	**11,3**	**6,2**	**9,0**	**10,1**
تكوين رأس المال الثابت	22 143,6	23 939,5	17 741,4	19 216,6	21 310,7
النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)	**19,7**	**19,5**	**15,2**	**15,1**	**15,4**
العجز الجاري	-12 145,0	-10 729,9	-7 256,1	-7 776,7	-8 531,7
النسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)	**10,8**	**8,7**	**6,2**	**6,1**	**6,2**

جدول عدد V : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار القارة (%)

2022	2021	2020	2019	2018	
1,0	-5,4	0,4	5,7	5,9	الفلاحة والغابات والصيد البحري
1,7	-2,1	-0,8	-2,1	5,1	الصناعات الغذائية
2,0	12,9	-11,6	0,5	-1,9	صناعة مواد البناء والبلور والخزف
2,5	10,0	-15,1	-1,1	1,7	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
3,0	48,2	131,7	-7,8	6,8	تكرير النفط
3,6	5,7	-3,5	2,0	-2,3	الصناعات الكيماوية
4,1	10,0	-15,4	-4,1	2,1	النسيج والملابس والجود
2,9	9,5	-12,2	-1,0	-0,1	صناعات مختلفة
5,2	8,8	-12,0	6,6	-10,7	المناجم
2,3	19,2	-3,2	-8,2	-2,1	استخراج النفط والغاز الطبيعي
2,2	0,9	-2,5	5,1	1,9	انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز
2,4	2,6	3,6	2,1	3,2	توزيع المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات
5,5	5,4	-14,1	-0,5	0,5	البناء والأشغال العامة
1,8	2,7	-5,4	1,3	1,2	التجارة والصيانة
6,0	-0,3	-28,0	-2,7	3,6	النقل والتخزين
1,6	4,8	-3,7	3,8	7,7	الاتصالات
10,0	14,1	-42,3	6,4	7,7	النزل والمقاهي والمطاعم
2,0	2,2	-0,1	6,8	4,7	المؤسسات المالية
3,6	3,5	-7,0	1,3	1,6	التعليم العام والخاص
4,0	4,8	-8,5	1,9	2,0	الصحة العامة والخاصة والعمل الاجتماعي
3,9	0,9	-11,3	3,1	2,9	خدمات السوق الأخرى
0,1	0,5	-6,3	1,0	0,2	الإدارة العمومية والدفاع
1,5	2,0	-2,9	5,5	4,4	الخدمات التي تقدمها الجمعيات
2,3	2,0	-11,3	3,1	2,2	الأنشطة المنزلية الأخرى
1,5	2,5	-5,1	1,1	3,6	الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح
2,6	**2,9**	**-9,2**	**1,4**	**2,5**	**الناتج المحلي بأسعار السوق**

جدول عدد VI : القيمة المضافة للقطاعات والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%)

2022	2021	2020	2019	2018	
8,1	2,0	-0,5	5,8	21,9	الفلاحة والغابات والصيد البحري
7,8	3,7	-0,3	6,1	12,2	الصناعات الغذائية
8,1	22,3	-9,2	6,7	15,5	صناعة مواد البناء والبلور والخزف
10,7	16,5	-10,8	6,1	13,0	الصناعات الميكانيكية والكهربائية
9,7	61,5	72,1	-1,2	17,6	تكرير النفط
9,8	11,4	-10,8	7,7	8,8	الصناعات الكيماوية
11,4	14,8	-15,0	3,4	14,7	النسيج والملابس والجود
9,1	15,2	-7,9	6,7	14,6	صناعات مختلفة
11,6	14,8	-16,9	27,1	-5,4	المناجم
-1,8	49,0	-23,8	3,3	26,1	استخراج النفط والغاز الطبيعي
12,4	10,3	4,8	2,4	-43,9	انتاج وتوزيع الكهرباء والغاز
9,6	7,7	3,6	2,1	5,3	توزيع المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي والنفايات
13,9	11,8	-9,3	6,6	7,4	البناء والأشغال العامة
9,9	9,2	0,0	8,3	8,8	التجارة والصيانة
14,7	5,7	-24,7	0,9	10,7	النقل والتخزين
5,7	6,0	-1,5	7,7	15,6	الاتصالات
22,1	23,2	-36,8	16,7	17,2	النزل والمقاهي والمطاعم
8,4	4,7	0,4	25,5	13,6	المؤسسات المالية
		6,5	11,2	5,1	التعليم العام والخاص
16,5	15,3	2,6	10,7	6,8	الصحة العامة والخاصة والعمل الاجتماعي
9,1	4,4	-4,9	9,8	10,1	خدمات السوق الأخرى
5,1	5,5	8,3	11,5	2,9	الإدارة العمومية والدفاع
9,6	9,1	5,9	15,3	9,1	الخدمات التي تقدمها الجمعيات
11,4	9,1	-4,8	9,8	9,5	الأنشطة المنزلية الأخرى
5,6	6,6	-1,3	9,8	8,0	الأداءات غير المباشرة بعد طرح المنح
8,7	**8,7**	**-4,6**	**8,9**	**10,4**	**الناتج المحلي بأسعار السوق**

جدول عدد VII : مؤشرات ديمغرافية

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
عدد السكان (بالألف)	11.304	11.494	11.608	11.732	11.852	11.982	12.106
نسبة النمو الطبيعي	1.39	1.22	1.29	1.32	1.35	1.38	1.4
نسبة الولادات (بالألف)	19.4	18.2	18.6	18.4	18.5	18.8	19.1
نسبة الوفيات (بالألف)	5.9	6	5.9	5.9	5.8	5.8	5.7
مؤمل الحياة عند الولادة (بالسنة)	75.3	75.4	75.4	75.4	75.5	75.58	75.61
مؤشر الخصوبة	2.31	2.21	2.2	2.2	2.19	2.2	2.2

*: تقديرات

جدول عدد VIII : مؤشرات في مجالات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني

تطور المعطيات الخاصة بنسب التمدرس

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
نسبة التمدرس6-11 سنة (%)	99.1	99.2	99.2	99.2	99.1	99.2	99.2
ذكور (%)	99	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1	99.1
إناث (%)	99.2	99.3	99.3	99.2	99.1	99.3	99.3

تطور المعطيات الخاصة بالسنة التحضيرية

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
نسبة الالتحاق بالسنة التحضيرية (%)	85.9	86.9	85.5	88	88.5	89.0	92.0

تطور المعطيات الخاصة بالمرحلة الابتدائية

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
عدد المدارس	4597	4568	4576	4583	4583	4582	4587
عدد التلاميذ (بالألف)	1079	1101	1123	1149	1172	1203	1224
عدد الفصول	47.010	47.470	47.941	48.008	48.743	49.010	49.419
عدد المدرسين	64.944	64.000	63.642	63.228	65.981	68.871	71.541
معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد	23	23.2	23.4	23.9	24	24.5	24.7
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد	16.6	17.2	17.6	18.2	17.8	17	17.1
معدل عدد التلاميذ بالمؤسسة الواحدة	236	241	245	251	256	262	266

تطور المعطيات الخاصة بمرحلة الإعدادي العام والتعليم الثانوي

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
عدد المؤسسات	1409	1421	1424	1431	1437	1448	1532
عدد التلاميذ(بالألف)	893	884	888	900	927	980	1000
عدد الفصول	34.969	34.862	34.814	34.127	34.683	35.356	35.971
عدد المدرسين	75.056	74.249	73.665	72.887	73.979	73.474	74.474
معدل عدد التلاميذ بالفصل الواحد	25.5	25.4	25.5	26.4	26.7	27.7	27.8
معدل عدد التلاميذ للمدرس الواحد	12	11.9	12	12.3	12.5	13	13.4
معدل التلاميذ بالمؤسسة الواحدة	634	621	623	629	645	677	653

تطور المعطيات الخاصة بالتكوين المهني

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022*
عدد المتكونين في الجهاز الوطني للتكوين المهني المقيس (بالألف)	72.6	67.0	66.8	73.0	66	66	64

تطور المعطيات الخاصة بالتعليم العالي

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
عدد الطلبة في القطاع العمومي (بالألف)	263.8	250.9	241.1	233.7	232.9	232.6	249.5
عدد الطلبة في القطاع الخاص (بالألف)	30.6	31.3	31.2	33.5	35.4	37.8	40.3
عدد المتحصلين على شهادات عليا (القطاع العمومي) (بالألف)	57.9	54.4	48.7	52.1		49.7	
عدد المتحصلين على شهادات عليا (القطاع الخاص) (بالألف)	7.8	8.7	7.7	8.6		8.8	

*: تقديرات

جدول عدد IX: مؤشرات في مجال الصحة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
أمل الحياة عند الولادة بالسنة	75.3	75.4	75.4	75.4	75.53	75.58	75.61
نسبة الوفيات بالألف	5.9	6	5.9	5.9	5.83	5.78	5.73
عدد الأطباء لكل 10000ساكن	13.00	13.02	13.1	13.23	13.33	13.43	13.54
نسبة وفيات الأطفال بالألف	14.2	14.1	14.3	14	14.03	13.98	13.93
نسبة الولادات المؤمنة صحيا	98	98.5	98.8	98.9	99.1	99.3	99.49
عدد الأسرة في القطاع العمومي	20400	20480	20520	21598	21873	22140	22586
عدد مراكز الصحة الأساسية	2100	2100	2105	2165	2169	2173	2107
ميزانية التنمية للقطاع الصحي(م د)	133.9	173.2	204	269	300.1	348	1000

*: تقديرات

جدول عدد X : مؤشرات في مجالات الرياضة والشباب والطفولة والثقافة

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	*2022
عدد الملاعب المعشبة	250	277	297	311	329	335	360
عدد القاعات الرياضية	205	224	236	248	268	265	283
عدد المجازين في الرياضة المدنية (بالألف)	145	147	169	181	165	190	195
عدد دور الشباب	333	344	348	352	355	354	360
عدد دور الثقافة	225	227	234	230	233	238	243
عدد المكتبات العمومية	403	420	427	434	434	439	444

*: تقديرات

جدول عدد XI : مؤشرات في مجال الدخل والنهوض الاجتماعي

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الفقر (%)	15.2	15.2	15.2	15.2	15.2	15.2
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (40 ساعة) (بالدينار في الشهر)	289,639	305,586	323,439	343.104	365.732	365.732
الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن (48 ساعة) (بالدينار في الشهر)	338,000	357,136	378,560	403.104	429.312	429.312
الأجر الأدنى الفلاحي المضمون (بالدينار في باليوم)	13,000	13,736	14,560	15.504	16.512	16.512
التحويلات الاجتماعية (م د)	20953.6	20953.6	20953.6	20953.6	20953.6	20953.6
نسبة التحويلات والنفقات الاجتماعية من الناتج (%)	23.4	23.4	23.4	23.4		
عدد المنتفعين ببرنامج العائلات المعوزة (بالألف)	250	250	243	248	260	365
عدد المنتفعين ببطاقات العلاج المجاني (بالألف)	250	250	243	248	260	270
عدد المنتفعين بالتعريفات المنخفضة (بالألف)	620	620	620	623	470	470
عدد الجمعيات الناشطة في مجال النهوض بالمعوقين	147	147	147	290	290	290
عدد الفروع التابعة للجمعيات	237	237	288	290	290	290
عدد مراكز التربية المختصة للمعوقين	314	314	311	310	310	324

جدول عدد XII : التشغيل

	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة البطالة (15 سنة فما فوق) (%)	15.6	15.3	15.4	15.3	18	17.9
ذكور	12.4	12.4	12.5	12.3	15.2	15.4
إناث	23.5	22.6	22.7	22.4	24	23.6

تم طبع هذه الوثيقة بوزارة الاقتصاد والتخطيط
شارع الشيخ محمد الفاضل بن عاشور مبنى «B4»، البرج "أ" المركز العمراني الشمالي 1082 تونس، الجمهورية التونسية
الهـاتف : (+216) 70 55 66 00
الفـاكس : (+216) 71 799 069
البريد الإلكتروني : boc.mdici@tunisia.gov.tn